البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

التقرير السنوي

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020

صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي وليّ العهد
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني
حفظه الله ورعاه

المحتويات

رسالة ورؤية البنك	٩
أعضاء مجلس الإدارة	١٠ – ١٥
أولاً: كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٨–١٩
ثانياً: تقرير مجلس الإدارة	٢٤–٦١
ثالثاً: البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات	٦٤–١٧٧
رابعاً: تقرير مدقق حسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك	١٨٠–١٨٤
خامساً: دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتقرير الحوكمة	١٨٨–٢٢٨
سادساً: عناوين الفروع والمكاتب	٢٣٢

رسالة البنك

رؤيتنا:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكاً مميزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

أهدافنا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

قيمنا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا
- أخلاقيات التعامل ومصداقياتها هي نهجنا
- نلتزم بالتطوير المستمر
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ

رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

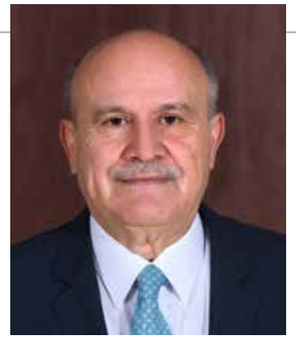

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي

نائب رئيس مجلس إدارة (غير مستقل)

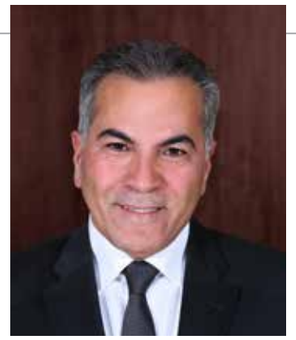

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)
عضو مجلس إدارة ويمثلها كل من:

سعادة السيدة أريج سليمان خالد عبيدات

اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٠٦/١٢ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨ (غير مستقل)

سعادة السيد رامي آدم طيطي

اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٧ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٧ (غير مستقل)

سعادة السيد فادي عبدالوهاب عبدالفتاح أبو غوش

اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨ (غير مستقل)

أعضاء مجلس الإدارة

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)
عضو مجلس إدارة ويمثلها كل من:

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال (غير مستقل)

شركة الأردن الأولى للاستثمار / عضو مجلس إدارة ويمثلها:

سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" (غير مستقل)

شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة/ عضو مجلس إدارة
حتى تاريخ ٢٠٢٠/٧/٠٩ ويمثلها:

سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور
حتى تاريخ ٢٠٢٠/٧/٠٩ (غير مستقل)

سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور
اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٧/٠٩ بصفته الشخصية (غير مستقل)

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن
عضو مجلس إدارة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٧/٠٩ (مستقل)

سعادة السيد يزيد شمس الدين "محمد يوسف" الخالدي
عضو مجلس إدارة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٧/٠٩ (مستقل)

أعضاء مجلس الإدارة

معالي السيد مهند شحاده خليل خليل

عضو مجلس إدارة (مستقل)

سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

عضو مجلس إدارة (مستقل)

سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام

عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٧/٠٩ (مستقل)

سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح

عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٧/٠٩ (مستقل)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

رؤية وقيادة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

أعزائي المساهمين الكرام،

يسرني أن أقدم إليكم التقرير السنوي السابع عشر للبنك التجاري الأردني عن السنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

شهد العام ٢٠٢٠ تحديات استثنائية وغير مسبوقة، نتجت عن انتشار وتفشي جائحة كورونا على مستوى العالم، مما دفع بالدول والحكومات المختلفة لاتخاذ وفرض إجراءات احترازية ووقائية للحد من سرعة انتشار هذا الوباء، لما له من خطر على صحة وحياة الأفراد

هذه الإجراءات والتي شملت إغلاق المطارات والحدود، وإغلاق أغلب القطاعات الاقتصادية، وفرض الحظر على تجول المواطنين، وفرض تدابير صحية صارمة على الأفراد وغيرها من الإجراءات، كان لها آثار اقتصادية كبيرة على حياة مختلف فئات المجتمع، كما أثرت على العديد من منشآت الأعمال، وامتد أثرها ليشمل أغلب أوجه النشاط الاقتصادي، وانعكس أثرها على الوضع الاقتصادي على مستوى الدول، فانخفض الناتج المحلي في أغلب اقتصاديات العالم، وسادت حالة من الانكماش الاقتصادي، وارتفعت معدلات البطالة، وانخفض حجم التجارة الدولية، وعانت العديد من الدول انخفاضاً في موازناتها العامة، أما في الأردن فقد كان لهذه الإجراءات أثر أكبر، كونها تزامنت مع ضعف عام في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية كارتفاع نسبة الدين العام، واستمرار العجز في الميزان التجاري، وفي الحساب الجاري، وارتفاع عجز المالية العامة، وغيرها.

ولاستدراك هذا الوضع وبشكل خاص الأثر الاقتصادي قامت البنوك المركزية والحكومات في أغلب دول العالم بإجراءات استثنائية، حيث قامت البنوك المركزية بخفض أسعار الفائدة بهدف ضخ سيولة في الأسواق، ومساعدة المقترضين (وخاصة الأفراد) في خفض أعباء الديون، فيما قامت الحكومات بتقديم مساعدات مالية مباشرة للأفراد والشركات الأكثر تضرراً بهدف مساعدتها في تحمل أعباء انتشار هذه الجائحة، إضافة إلى قيام عدد كبير من الحكومات بطرح وتقديم عدد من المبادرات والإجراءات الاستثنائية لذات الغاية.
محلياً قام البنك المركزي بطرح مبادرات وإصدار قرارات في مسعى لخفض تأثير تداعيات الجائحة على الوطن والمواطنين منها الإيعاز للبنوك بخفض أسعار الفائدة على قروض الأفراد، كما قام بالإيعاز إلى البنوك بتأجيل أقساط قروض الأفراد (لمن يرغب منهم بذلك) وذلك ابتداء من شهر ٢٠٢٠/٠٣، واستمر قرار التأجيل لعدة أشهر لاحقة، إضافة إلى قيامه بإجراءات لزيادة السيولة في السوق المصرفي من خلال خفض معدل الاحتياطي النقدي، وعقد اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك، مما ساهم برفد القطاع المصرفي بسيولة تجاوزت «مليار دينار»، أما الحكومة فقد قامت بتقديم مساعدات مالية مباشرة للفئات والشركات الأكثر تأثراً بالجائحة وذلك بالتعاون مع مؤسسة الضمان الاجتماعي، كما قامت بإنشاء صندوق «همة وطن» لجمع التبرعات للمساهمة في تقديم المساعدات، وقد كان للقطاع المصرفي ومن ضمنها البنك التجاري الأردني دور مهم في التبرع لهذا الصندوق، هذه المبادرات والقرارات كان لها أثر إيجابي، واستفاد منها العديد من الأفراد ومنشآت الأعمال.

القطاع المصرفي، وإن استطاع تحمل أثر هذه الإجراءات والتكيف معها، بل واتخذت بعض البنوك تدابير إضافية للحفاظ على صحة وحياة الموظفين وعائلاتهم، إلا أنها انعكست على صافي نتائج الأعمال لديه، حيث انخفض صافي الربح لأغلب البنوك، (ويعود الانخفاض أساساً لاقتطاع مخصصات إضافية لمواجهة أي تعثرات مستقبلية للعملاء)، هذه الزيادة في المخصصات وإن شكلت عبئاً على الأرباح إلا أنها ساهمت في تعزيز المتانة للبنوك وزادت من ثقة العملاء بالقطاع المصرفي .أيضاً تأثرت معدلات النمو للودائع والتسهيلات خلال العام ٢٠٢٠ وخاصة الودائع، حيث تراجعت الأرصدة في نهاية الربع الأول من العام نتيجة سحوبات عدد من العملاء، إلا أنها عادت للنمو في الأشهر اللاحقة (وإن بقيت دون معدلاتها المعتادة)، كذلك انخفضت معدلات النمو للتسهيلات خلال العام ٢٠٢٠ مقارنة مع السنوات السابقة.

البنك التجاري الأردني لم يكن بمنأى عن هذه التحديات، فقد تراجعت أرباحه خلال العام ٢٠٢٠ بمبلغ ٤,٨ مليون دينار مقارنة مع العام ٢٠١٩، وذلك بعد أن حقق ارتفاعاً في صافي الربح للعامين ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي.

على مستوى الأنشطة كان معدل نمو الودائع لدينا أفضل من القطاع المصرفي حيث نمت الودائع لدينا بنسبة ١١,٨٪ مقابل ٤,٢٪ للقطاع المصرفي، مما أدى إلى زيادة حصتنا السوقية من الودائع من ٢,٣٧٪ إلى ٢,٥٤٪، أما على مستوى التسهيلات فقد ارتفع معدل النمو لدينا مقارنة بالقطاع المصرفي حيث نمت إجمالي التسهيلات لدينا بنسبة ٨,٢٪ مقابل ٥,٧٪ للقطاع المصرفي، مما أدى لرفع حصتنا السوقية من التسهيلات من ٢,٧٠٪ إلى ٢,٧٦٪.

حقوق الملكية نمت بنسبة ٠,٢٪ نهاية العام ٢٠٢٠ مقارنة مع نهاية العام ٢٠١٩ وبلغت ١٣٩,٥ مليون دينار.

أعزائي المساهمين الكرام

إضافة إلى ما حققه البنك على الجانب المالي، فقد كان هناك إنجازات تشغيلية خلال العام ٢٠٢٠ على عدة مستويات وكما يلي:

على مستوى العملاء والتفرع:
أظهر البنك قدرة كبيرة، ومرونة عالية في التعامل مع مختلف الظروف والتطورات، فخلال العام ٢٠٢٠ استمر البنك بتقديم العديد من المنتجات والخدمات تركزت بشكل أساسي على أنشطة (البطاقات الائتمانية والخدمات الإلكترونية)، كما قام البنك بتطوير عدد من المنتجات لمنحها القدرة على المنافسة في السوق المصرفي ومن ضمنها حسابات التوفير، والتسهيلات الخاصة بالأفراد، وعدد من الخدمات الإلكترونية، مما أدى إلى نمو في عدد من هذه المنتجات والخدمات، فقد نمت أرصدة حسابات التوفير بنسبة ٢٥,٣٪ منذ بداية العام، فيما حققت خدمة تجاري موبايل زيادة في الاستخدام بنسبة ٤٣٪. ومع مواجهة البنك لتحدي أزمة كورونا استطاع البنك أن يحافظ على تقديم الخدمات الأساسية للعملاء دون توقف.
أما فيما يتعلق بالتفرع؛ فقد قام البنك خلال العام ٢٠٢٠ بافتتاح فرع تجاري إكسبرس في منطقة أبو السوس، ليرتفع عدد فروع البنك في نهاية العام ٢٠٢٠ إلى ٣٢ فرعاً (تقليدي وإكسبرس)، كما قام البنك بتركيب وتشغيل ١٠ صرافات آلية في مناطق مختلفة من المملكة ليرتفع عدد الصرافات الآلية إلى ٦٦ صرافاً، كذلك استمر البنك في تحديث شبكة فروعه وصرافاته الآلية ضمن خطة التطوير الشاملة لمختلف فروعه وصرافاته الآلية.

استمرارية العمل:
منذ بدء جائحة كورونا أقر البنك خطة استمرارية العمل، واعتمد الآليات المناسبة للتطبيق، ومع نفاذ الحظر الذي أقرته الحكومة على عمل أغلب القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها القطاع المصرفي، استمر البنك في تقديم الخدمات الأساسية للأفراد والشركات، ضمن الضوابط والشروط التي وضعتها الحكومة والبنك المركزي .
كما استمر البنك بالتواصل مع عملائه من خلال القنوات الإلكترونية، والرسائل النصية، ومواقع التواصل الاجتماعي، كذلك استمر بتقديم خدمات السحب النقدي لعملائه ولعملاء البنوك الأخرى من خلال الصرافات الآلية .

على مستوى تطوير الأعمال والعمليات الداخلية:
استمر البنك خلال العام ٢٠٢٠ بتطوير منظومة التكنولوجيا وتحديث البنية التحتية المتعلقة بها لديه، تماشياً مع استراتيجيته المتمثلة بالوصول إلى الأتمتة الشاملة لكافة أنشطة وخدمات البنك، وقد شمل هذا التطوير تحديث النظام البنكي وفق أحدث الإصدارات العالمية، كما استمر البنك بتنفيذ مشاريع الأمن والحماية المتعلقة بمخاطر الأمن السيبراني (أمن المعلومات)حفاظاً على بيانات عملائه ومصالحهم، كذلك قام البنك بأتمتة العديد من البرامج والمشاريع الخاصة بمختلف محطات العمل لديه، وخلال العام ٢٠٢٠ قام البنك بتجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DSS الخاصة بأمن العملاء وذلك في ضوء تزايد الهجمات الإلكترونية.

على مستوى الموارد البشرية:
تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد في البنك، حيث يحيطها بالاهتمام والرعاية كونها عنصراً مهماً وركيزة أساسية من ركائز العمل المصرفي .
وعلى الرغم من استمرار البنك خلال العام ٢٠٢٠ بانتهاج السياسات الخاصة بتطوير العنصر البشري، وتعزيز الكادر لديه بالخبرات المصرفية، واعتماد مبدأ الكفاءة وتكافؤ الفرص في عمليات التعيين والترفيع والإحلال الوظيفي، إلا أنه ومع تفشي وانتشار وباء كورونا انصبّ تركيز البنك على حماية الموظفين وعائلاتهم من مخاطر هذا الوباء، والحد من انتشار العدوى بين الموظفين، فقام بالعديد من الإجراءات والتي ما زالت مستمرة لغاية اليوم، ومن ضمنها اعتماد سياسة العمل عن بعد ونقل عدد من الموظفين إلى مواقع عمل بديلة، وعزل الطوابق في الإدارة العامة ومنع تنقلات الموظفين بينها إلا للضرورة، وعمل على منع الزيارات، وقام بفرض تدابير صحية ملزمة على الموظفين وغيرها من الإجراءات.

التدريب والتطوير:
إدراكاً من البنك لأهمية التدريب وما له من أثر ودور في رفع خبرة الموظفين وصقل مهاراتهم، استمر البنك خلال الأزمة وما بعدها رغم صعوبة الظروف، بعقد دورات التدريب للموظفين وذلك من خلال تقنية التدريب عن بعد (لاستحالة عقدها بشكلها التقليدي)، وقد بلغ عدد الدورات التي عقدت بهذه التقنية ١١٥ دورة بحضور ١٨١٠ مشارك، من إجمالي عدد دورات خلال العام ٢٠٢٠ بلغ ١٦٠ دورة وبحضور ٢٥٠٠ مشارك، وقد كان لمركز التدريب الداخلي التابع للبنك دور فعال في هذه المشاركة، حيث بلغ عدد الدورات التي عقدت في مركز التدريب الداخلي خلال العام ٢٠٢٠(٦٠) دورة، منها (٤٢) دورة عن بُعد، وبمشاركة إجمالية بلغت (٢٠٧٤) مشارك، منهم (١٤٣٩) عن بُعد.

الجانب الرقابي:
استمر البنك خلال العام ٢٠٢٠ بمتابعة متطلبات الجهات الرقابية والعمل على الالتزام بكافة هذه المتطلبات، كما استمر بمتابعة ومراقبة المخاطر الحالية والمتوقع حدوثها، والعمل على إدارتها. كذلك استمر البنك بمتابعة متطلبات معايير الأمن والحماية فيما يتعلق بالمخاطر السيبرانية (أمن المعلومات) والعمل على توفيرها للحد من تعرض البنك لهذه المخاطر، وفيما يتعلق بالتدقيق الداخلي، فإنه لا يمكن إغفال دوره في تعزيز ومساندة الجانب الرقابي وعلى كافة المستويات في البنك.

أعزائي المساهمين الكرام

ومع استمرار البنك في المساهمة بدوره الاقتصادي كعنصر فعال ضمن المنظومة الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يحل دون قيامه واضطلاعه بدور فاعل في المجتمع وتحمل المسؤولية الاجتماعية تجاهه، حيث قام البنك خلال العام ٢٠٢٠ بالمشاركة ورعاية العديد من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، كما قام بدعم العديد من المراكز الخيرية والرياضية والفنية، وتقديم المساعدات للمناطق والمؤسسات الأقل حظاً، مع مشاركته في الجهود الهادفة لحماية البيئة والمحافظة عليها.

أعزائي المساهمين الكرام

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لعملائنا الكرام على ثقتهم الغالية بالبنك التجاري الأردني، كما أتقدم بالشكر للسادة البنك المركزي الأردني، والسادة هيئة الأوراق المالية، والسادة جمعية البنوك والتي كان لها جميعاً دور في دعم البنك وتقديم النصح والإرشاد له، ولا يفوتني شكر السادة أعضاء مجلس إدارة البنك الموقر والذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ودعمهم المستمر للبنك، ولا يفوتني شكر السادة إدارة البنك والزملاء أسرة البنك التجاري، والذين كان لهم الدور الأكبر فيما حققه البنك من منجزات خلال العام ٢٠٢٠، راجياً من الله القدير أن تحمل الأعوام القادمة في طياتها الأمن والخير والسعادة، ونسأله تعالى أن يحفظ الأردن وأن يحفظ ملكه وحكومته وشعبه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

ميشيل الصايغ
رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	
الاسم	المسمى الوظيفي
سيزر هاني عزيز قولاجن	المدير العام
علاء "محمد سليم" عبدالغني القحف	نائب المدير العام للعمليات والدعم
رامي "محمد جواد" فؤاد حديد	نائب المدير العام للأعمال المصرفية
محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الائتمان
سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع
عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد مدير عام مالية
وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات
أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي لدائرة الخزينة والاستثمار
منير "محمد جمعه" أحمد المحتسب	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات
سامي نمر سالم النابلسي	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية (اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٦/٠١)
وليد خالد ضيف الله القهيوي	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة
علاء صابر أحمد شوبكي	مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون (اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٢/٠٢)
زاهر "محمد فاروق" ذيب معلا	المدير الإقليمي لفروع فلسطين لغاية ٢٠٢٠/٦/٣٠ (تم الاستحواذ على فروع البنك في فلسطين من قبل البنك الوطني وبعد الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني بموجب كتاب رقم (٥١٣٨/٢/١٠) تاريخ ٢٠٢٠/٥/٥)
عميد نعيم عبد الفتاح البطران	المدير التنفيذي لدائرة العمليات المركزية (لغاية ٢٠٢٠/٠٥/٣١)
وحيد درويش محارب حيمور	مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون (لغاية ٢٠٢٠/٠١/٣١)

مدراء الدوائر الرقابية	
الاسم	المسمى الوظيفي
محمود إبراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام
مدير دائرة المخاطر	شاغر

مدراء الدوائر في البنك	
الاسم	المسمى الوظيفي
إبراهيم بركات فياض العلاوين	مدير دائرة هندسة العمليات
إبراهيم عمر إبراهيم العلمي	مدير دائرة الأعمال المصرفية المتوسطة والصغيرة
جمال حسين عبطان الرقاد	مدير دائرة الاتصال المؤسسي
ربى جهاد عطية شهاب	مدير دائرة رقابة وإدارة الائتمان
زياد أحمد داود الرمحي	مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي
ساجد محمود حسني أبو طوق	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى
ضياء الدين محمد أحمد جابر	مدير دائرة الفروع
فيصل محمود مصطفى النعيمات	مدير دائرة الخدمات التجارية
لانا محمد شعبان أبو خضره	مدير دائرة العمليات المركزية (اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٦/٠١)
ماهر نايف سليمان هلسه	مدير الدائرة الإدارية
محمد أحمد محمد عبيدات	مدير دائرة التحليل الائتماني والمراجعة
نورا وليد محمد الجيطان	مدير دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية
هاني عبد الرحمن محمود درويش	مدير دائرة الخزينة
هيثم فيصل محمد الشمايلة	مدير دائرة المتابعة والتحصيل
ياسر فوزي يوسف القسوس	مدير الدائرة الهندسية
هيثم أمين خليل حموري	مسؤول قسم المساهمين

تقرير
مجلس الإدارة

تخطيط ومتابعة

يلتزم البنك ببنود الحاكمية المؤسسية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة عن الإفصاح في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية وتطبيق أحكام وبنود تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ وقواعد حوكمة الشركات، وتمت الإشارة لكافة البيانات الواردة والمطلوبة بموجب التعليمات في التقرير السنوي، وبهذا يكون البنك ملتزماً بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل، وفيما يلي بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة:

(١/أ): أنشطة البنك الرئيسية:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة لقطاعات الشركات والتجزئة والخزينة والاستثمار بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة ومن خلال تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الخاصة به، كما يعمل البنك على تعزيز تواجده وانتشاره الجغرافي في مختلف مناطق المملكة لتوسيع قاعدة عملائه.

(١/ب): أماكن الشركة الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

١. العنوان الرئيسي لمبنى الإدارة العامة: الدوار الثامن – شارع الملك عبدالله الثاني – حي الرونق – عمارة رقم: (٣٨٤).

٢. يبلغ عدد موظفي البنك (٧٠٣) موظفاً في نهاية عام ٢٠٢٠ مقسماً كالتالي وحسب التواجد الجغرافي:

فروع الأردن	
الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	٤٧١
الفرع الرئيسي	١٤
فرع ضاحية الياسمين	٦
فرع ضاحية النخيل – تجاري إكسبرس	٣
أبو السوس – تجاري إكسبرس	٣
فرع المدينة الرياضية	٦
فرع المجمع التجاري	٦
فرع جبل عمّان	٦
فرع جبل الحسين	٩
فرع شارع مكة	٦
فرع الشميساني	١٠
فرع الصويفية	١٢
فرع عمّان	٦
فرع اليرموك	٦
فرع الكرك	٩
فرع إربد	١٠
فرع الرمثا	٨
فرع القويسمة	٨
فرع ماركا	١٠
فرع الهاشمي الشمالي	٧
فرع صويلح	٨
فرع الفحيص	٥
فرع شارع وصفي التل	٩
فرع أبو نصير	٦
فرع السلط	٦
فرع معدي	٦
فرع الزرقاء	٦
فرع ياجوز	٦
فرع أم أذينة	٤
فرع مأدبا	٧
فرع العقبة	٧
فرع شارع الحصن	٧
فرع المفرق	١٠
المجموع	**٧٠٣**

(١/ج): حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك:

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك ٢١,٨٧٢,٦٨٢ دينار.

(٢): لا يوجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.

(٣/أ): أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة، وعضويات مجالس الإدارة التي يشكلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

١- سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ
رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٠٢/١٦

ولد بتاريخ ١٩٤٦/١/١ ويحمل شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام ١٩٧١ ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ منذ عام ١٩٧٩ والتي تضم تحت مظلتها ٣٣ شركة منتشرة في الوطن العربي وأوروبا الشرقية والغربية وآسيا في مختلف المجالات كالكيماويات والهندسة والأدوات المنزلية والعقارات والخدمات المصرفية والإعلام، والتي توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها ٥,٠٠٠ موظف وموظفة.

– حاصل على وسام القبر المقدس من قداسة المتروبوليت فينيذكتوس – بطريارکية الروم الأرثوذكس في عام ٢٠٠٢
– حاصل على وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى في عام ٢٠٠٧.

الخبرات العملية:
السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات وأندية منها:
– رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ.
– رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري ٢٠١٤ ولغاية الآن.
– رئيس مجلس إدارة شركة البحر الاحمر لتجارة الغاز.
– رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات/ فلسطين.
– عضو مجلس إدارة البنك الوطني/ فلسطين.
– عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار .
– عضو مجلس أمناء جمعية الشؤون الدولية.
– عضو في الإتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات ممثلاً عن فلسطين/ مصر .
– عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين.
– عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني/ السودان.
– رئيس هيئة مديري جمعية المحبة اليافية.
– الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي– الفحيص.
– عضو في المجلس المركزي الأرثوذكسي.
– مؤسس ونائب رئيس اللجنة التنفيذية في الجمعية الأرثوذوكسية.
– مؤسس وعضو هيئة المديرين لمؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث والخدمات.

السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

٢- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي
نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية ٢٠٠٤/٢/١٦

ولد بتاريخ ١٩٤٩/٠٢/٢٠، حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام ١٩٧٢، عمل في وزارة الخارجية، وفي عام ١٩٩٣ تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية، وفي عام ١٩٩٩اعين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزير الإعلام. وفي عام ٢٠٠٢ أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٤ ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني.
– تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام ٢٠١٠– ٢٠١٢.
– عضو في مجلس النواب الأردني اعتباراً من ٢٠٢٠/١١/١٠.

الخبرات العملية:
وهو رئيس ونائب مجلس إدارة في عدة شركات:
– رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار .
– رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.
– رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
– رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.

كما أن معالي أيمن المجالي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة التسهيلات.

٣- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٢/٦/٢٨

ولد بتاريخ ١٩٥٨/٠٨/٠١، حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك عام ١٩٨٦، عمل السيد شريف الرواشده كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (١٩٨١–١٩٨٧). وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق– الإمارات العربية المتحدة (١٩٨٧–١٩٨٨). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي/ البنك السعودي للاستثمار – الرياض/ السعودية منذ عام ١٩٨٨ ولغاية ٢٠١٠. وهو عضو في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (٢٠١٠–٢٠١١)، وحاصل على شهادة (J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:
وهو رئيس ونائب وعضو مجلس إدارة في كل من:
– رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٩/٠٤/٠١.
– رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر ٢٠١٦/٤ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠١.
– رئيس مجلس إدارة شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمار ات العالمية منذ عام ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٥.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين منذ عام ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦/٠٦.
– عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٧/٢٩.
– عضو مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٠٤/٠١.
– عضو مجلس إدارة شركة البلاد للخدمات الطبية م.ع.م منذ عام ٢٠٠٢ ولغاية شهر ٢٠١٤/٠٤.
– عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/٠٤/٣٠.
– عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر ٢٠١٢/٠٤ حتى ٢٠١٤/٠٤.
– عضو مجلس الأمناء جامعة مؤتة لغاية ٢٠١٨.
– رئيس هيئة المديرين في شركة المدارس الكندية العالمية.
– رئيس هيئة المديرين في شركة مندلا لليزر والجراحة التجميلية.
– عضو هيئة المديرين لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الكنديين.
– عضو الهيئة الإدارية لنادي الطيران الشراعي الملكي الأردني.

السيد شريف الرواشدة رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التدقيق
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٤- سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠٢٠/٠٧/٠٩ بصفته الشخصية

علماً بأنه تم تسمية السيد عبدالنور عبدالنور ممثلاً لشركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٥ ولغاية تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩.

ولد بتاريخ ١٩٧٢/٠٩/١٤، حصل على شهادة الماجستير MBA في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ليدز / بريطانيا في عام ١٩٩٧، حصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة من الجامعة الأردنية في عام ١٩٩٤، وهو عضو مجلس إدارة معتمد من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC ، وحاصل على شهادة (J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:
– المدير العام بالوكالة لشركة برنسلي إنتربرايز من عام ٢٠١٠ ولغاية الآن.
– شريك/ شركة تدريبات لتطوير المهارات.
– عضو مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات.
– رئيس مجلس إدارة شركة الحياة للأشعة التشخيصية.
– عضو مجلس إدارة مختبرات بيولاب الطبية.
– عضو مجلس إدارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار .

حصل على عدة دورات أهمها:
– التخطيط الاستراتيجي للبنوك –يوروموني – لندن.
– شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من البنك الدولي.
– التحليل المالي والإداري والموازنات التقديرية.
– مهارات التفاوض وإدارة الوقت والأزمات.
– عدة دورات في معهد الدراسات المصرفية والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات التجارية.

السيد عبدالنور عبدالنور رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٥- شركة الأردن الأولى للاستثمار
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١١/٠٤/٢٠ ويمثلها:

ويمثلها سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني»

علماً بأن سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» تمت تسميته ممثلاً عن شركة الأردن الأولى للاستثمار بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/٢٩، وتمت إعادة تسميته ممثلاً عن شركة الأردن الأولى للاستثمار بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩..

ولد بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٥، حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٨٩، وشهادة البكالوريوس في الإدارة الدولية والعلوم السياسية من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨، وحاصل على شهادة (J.I.O.D JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية/ صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:
– عمل رئيساً لمجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية (٢٠٠٨–٢٠١٠).
– مفوضاً لشؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (٢٠٠٥–٢٠٠٨).
– عمل رئيساً لمجلس إدارة شركة تطوير البحر الميت.
– شغل عدداً من المناصب في كلا القطاعين العام والخاص.
– شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفته ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتاريخ ٢٠١٠/٠٢/١٥.
– شغل عضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفة مستقلة بتاريخ ٢٠١٢/٠٦/٢٨.
– مستشار التطوير في مؤسسة عبد الحميد شومان من ٢٠١٣/٠٤ ولغاية شهر ٢٠٢٠/٠٩.
– عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٧/٢٩

كما أن السيد صالح الكيلاني عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

٦- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٠٥/١٠ ويمثلها كل من:

سعادة السيدة أريج سليمان خالد عبيدات
اعتباراً من ٢٠١٩/٠٦/١٢ وحتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨

ولدت بتاريخ ١٩٨٢/١١/٣٠، حصلت السيدة أريج عبيدات على شهادتي بكالوريوس في المحاسبة وماجستير في العلوم المالية المصرفية من الجامعة الأردنية، كما أكملت المستويين الأول والثاني من شهادة المحلل المالي المعتمد CFA.
تشغل السيدة أريج عبيدات منصب رئيس قسم التحليل والتقييم (منذ عام ٢٠١٦) في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، حيث عملت في الصندوق منذ عام ٢٠٠٤، وتدرجت في مناصب هي محلل مالي رئيسي (٢٠٠٨ –٢٠١٦)، ومدقق داخلي (٢٠٠٤– ٢٠٠٨).

شغلت منصب عضو مجلس إدارة في مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني في الفترة ٢٠١٧/٠٥ – ٢٠١٩/٠٥ كممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. كما شغلت منصب عضو مجلس إدارة في شركة البوتاس العربية في ٢٠١٦/١٢ – ٢٠١٧/٠٤ كممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

كما أن السيدة أريج عبيدات عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

سعادة السيد رامي آدم طيطي
اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٦/١٧ ولغاية ٢٠٢٠/٠٩/٠٧

ولد بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٧٩ وحصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة إربد عام ٢٠٠٠ وحصل على عضوية المجمع العربي للمحاسبين القانونين ٢٠٠٣ بالإضافة إلى عدة شهادات مهنية.

الخبرات العملية:
– يمتلك خبرة عملية في مجال الاستثمار في الأسواق المالية حيث شغل منصب مدير مالي لقطاع الاستثمار في شركة راشد عبد الرحمن الراشد وأولاده – السعودية، الإمارات منذ عام ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٧/٠٤.
– شغل منصب مدير حسابات ونائب المدير المالي في قسم الاستثمار – شركة راشد عبد الرحمن الراشد وأولاده – السعودية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية عام ٢٠١٠.
– منذ ٢٠١٧/٠٥ ولغاية ٢٠١٨/١١ شغل منصب محلل مالي في قسم إدارة المحفظة – مديرية الاستثمار بالأسهم – صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
– منذ ٢٠١٨/١٢ ولغاية الآن يشغل منصب محلل مالي – مديرية دعم المساهمات – صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

كما أن السيد رامي آدم طيطي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

سعادة السيد فادي عبدالوهاب عبدالفتاح أبو غوش
(اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨)

ولد بتاريخ ١٩٧٩/٠٣/٠٥ وحصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة آل البيت عام ٢٠٠١ وحصل على شهادة مدقق داخلي معتمد CIA عام ٢٠٠٧ وشهادة محاسب قانوني أردني مجاز JCPA عام ٢٠١٢.

الخبرات العملية:
– انضم إلى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي كمدقق داخلي عام ٢٠٠٥، ويشغل حالياً وظيفة قائم بأعمال وحدة التدقيق الداخلي.
– عمل موظفاً في البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الأعوام (٢٠٠٢–٢٠٠٥).
– عمل محاسبا في شركة مستودع أدوية الصباغ خلال العام ٢٠٠٥.
– عمل كضابط تطبيقات مالية في شركة هيوستن ليمتد في عمان عام ٢٠٠١.
– محاضراً في عدد من الشهادات المهنية (JCPA، CPA، ACCA ، CMA ، CIA) بالإضافة الى عدد من المواضيع المتعلقة بالتدقيق الداخلي، ومكافحة غسل الأموال والاحتيال، والرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية.

كما أن السيد فادي عبدالوهاب أبو غوش عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

٧- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال
تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥ ويمثلها:

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال
اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١١/١٠

ولد بتاريخ ١٩٨٢/٤/٠٧، حاصل على درجة البكالوريس في المحاسبة من جامعة اليرموك عام ٢٠٠٤ وحاصل على شهادة محاسب إداري معتمد (CMA) من (Institute of Management Accountants – IMA) عام ٢٠١٤، حاصل على شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) من (American Institute of Certified Public Accountant – AICPA) عام ٢٠١٨.
حاصل على شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولي (DipIFR) من (Association of Chartered Certified Accountants – ACCA) عام ٢٠١٩.

الخبرات العملية:
– رئيس قسم شؤون الشركات منذ ٢٠٢٠/٠٧/٠١ ولغاية الآن.
– رئيس قسم المخاطر الاستثمار ية في صندوق الاستثمار من كانون الثاني ٢٠١٩ ولغاية ٢٠٢٠/٠٦/٣٠.
– رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي في صندوق الاستثمار من أيار ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٨/١٢/٣١.
– عضو مجلس إدارة سابق في بنك الاتحاد للفترة من تشرين الثاني ٢٠١٧ ولغاية تشرين الثاني ٢٠١٩
– عضو مجلس إدارة سابق في الشركة الأردنية للصحافة والنشر – الدستور للفترة من نيسان ٢٠١٧ ولغاية تشرين الثاني ٢٠١٧
– محاضر غير متفرغ في مركز مورغان إنترناشينال عمّان

كما أن السيد مؤنس عبدالعال عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

٨- سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام
عضو مجلس إدارة - مستقل
تاريخ العضوية: ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

ولد بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٠ ويعمل الدكتور هنري عزام حالياً أستاذًا في المالية ومديرًا لبرنامج الماجستير في المالية، كلية العليان لإدارة الأعمال (OSB ، الجامعة الأمريكية في بيروت). التحق بكلية OSB في يناير ٢٠١٤. وهو حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة جنوب كاليفورنيا، لوس أنجلوس عام ١٩٧٧ وحاصل على الماجستير في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٧٢ وحاصل على البكالوريوس في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٧٠.

الخبرات العملية:
- شغل هنري عزام منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لصندوق استثمار الضمان الاجتماعي الأردني خلال الفترة من آب ٢٠١٢ إلى أيلول ٢٠١٣.
- شغل منصب الرئيس التنفيذي لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أيار ٢٠٠٧ حتى تشرين أول ٢٠١٠، حيث كان يشرف على فريق مكون من ٢٥٠ موظفًا يعملون في فروع البنك في دبي، أبو ظبي والرياض والدوحة والبحرين والقاهرة والجزائر.
- كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى ٣١ تموز ٢٠١٢.
- أسس «شركة أموال إنفست» وعمل رئيساً تنفيذياً فيها خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦).
- شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة جورد إنفست (٢٠٠١–٢٠٠٤).
- شغل منصب رئيس مجلس إدارة «بورصة دبي العالمية» خلال الفترة (٢٠٠١ –٢٠٠٤).
- شغل هنري عزام العضو المنتدب لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار ، عمّان خلال الفترة (١٩٩٨–٢٠٠١).
- شغل منصب نائب المدير العام في «بنك الأهلي التجاري» في السعودية خلال الفترة) ١٩٩٠ – ١٩٩٨).
- شغل منصب مساعد المدير العام وكبير الاقتصاديين في البنك التجاري الوطني السعودي، جدة المملكة العربية السعودية (١٩٩٠– ١٩٩٨).
- شغل منصب نائب الرئيس وكبير الاقتصاديين في بنك الخليج الدولي، البحرين (١٩٨٣–١٩٩٠).
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك العربي الأردني للاستثمار كعضو مستقل عام ٢٠١٧.
- وعضو مجلس إدارة كعضو مستقل في شركة إقبال للاستثمار عام ٢٠١٨.

كما أن الدكتور هنري عزام رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
- رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- عضو لجنة المخاطر والامتثال.

٩- سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح
عضو مجلس إدارة - مستقل
تاريخ العضوية : ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

ولد بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٤، حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأردنية – عمّان ١٩٩٥ وحاصل على وسام الاستقلال من جلالة الملك عبدالله الثاني في ٢٠١٧ وجائزة الشيخ محمد بن راشد لأفضل مشروع خدماتي في الوطن العربي دبي ٢٠١٨ . تم اختياره كريادي في منظمة إنديفر الأمريكية Endeavor ٢٠١٤، وهو عضو منظمة الرياديين الأمريكية (EO) في الأردن، فاز بريادي العام ٢٠١٣ من شركة إرنست أند ينغ E&Y . كما أنه حاصل على جائزة الملكة رانيا للريادة عمان ٢٠١٢.

الخبرات العملية:
- يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني.
- يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة التقنية البريطانية لتطوير الخبرات في حلول الدفع والأمن السيبراني.
- شغل عدة مناصب كنائب رئيس تنفيذي، رئيس تقنية المعلومات واستشاري في عدة شركات وبنوك عربية وأجنبية (Accenture, Microsoft, eDATA, AlRajhi Bank, USAID).

كما أن المهندس ناصر صالح رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
- رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

١٠- سعادة السيد مهند شحاده خليل خليل
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٩/١٢/٢٢

ولد بتاريخ ١٩٧٠/٠٨/٢٥، حصل على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من «جامعة لونكولن» الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤، حصل على شهادة بكالوريوس في علوم الحاسوب «جامعة لونكولن» الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢.

الخبرات العملية:
- شغل منصب رئيس مجلس إدارة الاستثمار ات الحكومية (غير متفرغ).
- رئيس الدائرة الاستثمار ية وتطوير الأعمال – مكتب جلالة الملك عبدالله الثاني.
- شغل منصب وزير الدولة لشؤون الاستثمار (رئيس هيئة الاستثمار) وعضو في فريق الاقتصادي الحكومي.
- شغل منصب مدير عام الشركة الأمريكية للتامين على الحياة لفرعي الأردن وفلسطين.
- شغل منصب مدير أول الخدمات المالية الشخصية وإدارة الثروات – إتش إس ب سي بنك الأردن.
- شغل منصب نائب مدير عام بنك الإسكان للتجارة والتمويل.
- شغل منصب رئيس تنفيذي صندوق الائتمان العسكري.
- شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة صندوق الائتمان العسكري.
- لديه خبرة ٢٣ عاماً في المؤسسات المالية والاستثمار ية في كلا القطاعين العام والخاص، يتخللها مجموعة من الأدوار القيادية في كل من الأردن، لبنان، مصر، فلسطين.

كما أن السيد مهند خليل رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
- رئيس لجنة التدقيق
- عضو لجنة الحاكمية المؤسسية
- عضو لجنة الترشيحات والمكافأت
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي

١١- سعادة السيد أسامة عمر علي حمد
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٩/٠٦/١١

ولد بتاريخ ١٩٧٤/٠٩/٢١، حاصل على شهادة الماجستير في قانون البنوك والتمويل من كلية الملك في جامعة لندن – المملكة المتحدة عام ٢٠٠٠ وحاصل على شهادة دبلوم الممارسة الدولية في الائتلافات الدولية من كلية القانون لبريطانيا ويلز – المملكة المتحدة عام ٢٠٠١ وحاصل على بكالوريوس قانون – الأردن/ عمّان الأهلية عام ١٩٩٦ وحاصل على العديد من الدورات التدريبية من العديد من الجامعات و المراكز الدولية، وهو حالياً محام و مستشار قانوني وهو الشريك المدير لمكتب حمد ومشاركوه – محامون مستشارون.

الخبرات العملية:
- خبرة واسعة في أعمال البنوك وعمليات التمويل وتمويل المشاريع ومشاريع الطاقة والبنية التحتية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص و عمليات اندماج الشركات وأعمال الصناديق الاستثمار ية في الأردن والعديد من دول المنطقة والعالم.

كما أن السيد أسامة حمد رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
- رئيس لجنة الحاكمية المؤسسية.
- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

١٢- سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥ وحتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

ولـدت بتاريـخ ١٩٥٧/٦/٥، حصلـت علـى شـهادة الماجسـتير فـي إدارة الأعمـال الماليـة مـن الجامعـة الأردنيـة عـام ١٩٩٢ وتحمـل شـهادة عضـو مجلـس إدارة معتمـد مـن مؤسسـة JIoD – Jordan Institute of Directors.
حصلـت علـى شـهادة البكالوريـوس فـي إدارة الأعمـال مـن جامعـة الكويـت عـام ١٩٧٩ ودبلـوم فـي إدارة الأعمـال مـن جامعـة مانشيسـتر/ بريطانيـا عـام ١٩٩٠. خبـرة مهنيـة بنكيـة عميقـة تزيـد عـن ثمانيـة عشـر عامـاً خاصـة فـي مجـال ائتمـان الشـركات والمؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة وفـي إدارة المخاطـر. تولـت مناصـب قياديـة عديـدة فـي قطـاع البنـوك، فشـغلت منصـب رئيـس دائـرة المخاطـر والائتمـان فـي كابيتـال بنـك للفتـره (٢٠٠٧/١٢– ٢٠١١/١٢) ومسـاعد مديـر عـام تسـهيلات بنـك القاهـرة عمّـان للفتـرة (٢٠٠٣– ٢٠٠٧/١٢) ومديـر تسـهيلات فـي بنـك الأردن والخليـج مـن (١٩٩٨–٢٠٠٣)، ومديـر دائـرة التسـهيلات فـي بنـك الأردن مـن (١٩٩٣–١٩٩٨).

ورافـق التميـز المهنـي فـي مسـيرة الضامـن انخراطهـا المبكـر بالعمـل الاجتماعـي لإيمانهـا بأهميـة دور المـرأة فـي المجتمـع ومشـاركتها الفاعلـة فـي التنميـة الاقتصاديـة المسـتدامة. فانضمـت ومنـذ ٢٠ عامـاً إلـى عـدد مـن المنظمـات المدنيـة المجتمعيـة ومنهـا المجلـس الأعلـى لتجمـع لجـان المـرأة الوطنـي الأردنـي الـذي ترأسـته سـمو الأميـرة بسـمة المعظمـة ولغايـة الآن، عضـو فريـق العمـل لبرنامـج MENA–OECD للتنافسـية/ قضايـا التمكيـن الاقتصـادي للنسـاء. رئيسـة جمعيـة المـرأة فـي مواقـع صنـع القـرار– الأردن منـذ تأسيسـها عـام ٢٠١٨.

كما أن السيدة إيمان الضامن رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

١٣- سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي
عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥ وحتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

ولـد بتاريـخ ١٩٦٥/٠٢/١٤، حصـل علـى شـهادة الماجسـتير فـي إدارة الأعمـ ل/ التمويـل مـن جامعـة نيويـورك للتكنولوجيـا عـام ٢٠٠٤، حصـل علـى شـهادة البكالوريـوس فـي الاقتصـاد والتحليـل الإحصائـي وإدارة الأعمـال مـن الجامعـة الأردنيـة عـام ١٩٨٨، كمـا أنـه حاصـل علـى شـهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شـهادة عضـو مجلـس إدارة معتمـد مـن مؤسسـة التمويـل الدوليـة صنـدوق النقـد الدولـي.
عمـل السـيد يزيـد الخالـدي فـي عـدة مجـالات منهـا التدقيـق المالـي والاستشـارات الإداريـة بالإضافـة إلـى الإدارة الماليـة وإدارة صناديـق الاسـتثمار فـي عـدة شـركات إقليميـة ومحليـة. فقـد عمـل كرئيـس تنفيـذي مالـي لمجموعـة فارمسـي ون وكرئيـس تنفيـذي للعمليـات فـي Euro Mena Management UK Ltd المتخصصـة فـي إدارة صناديـق الاسـتثمار ومقرهـا القاهـرة. وشـغل قبـل ذلـك منصـب الرئيـس التنفيـذي المالـي لشـركة إميـر هولدنـغ العاملـة فـي مشـاريع تطويـر العقـارات، ونائـب الرئيـس للشـؤون الماليـة فـي الشـركة العالميـة للتأمينـات العامـة IGI المتخصصـة فـي إعـادة التأميـن، ومديـر المحاسـبة لمجموعـة إدجـو EDGO التـي تعمـل فـي مجـالات الطاقـة والمقـاولات وخدمـات حقـول النفـط. وقـد بـدأ حياتـه المهنيـة فـي تدقيـق الحسـابات والاستشـارات الإداريـة فـي مكاتـب شـركة آرثـر أندرسـن العالميـة فـي عمـان عـام ١٩٩١.

وهو عضو مجلس إدارة في عدة شركات:
– عضو مجلس إدارة في شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.
– عضو مجلس إدارة في شركة رؤية عمّان للاستثمار والتطوير – مساهمة خاصة.
– عضو مجلس إدارة في شركة الكسيح للصناعات الغذائية – مساهمة خاصة.

كما أن السيد يزيد الخالدي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
– رئيس لجنة التدقيق.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.

(٣/ب): أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

١- السيد سيزر هاني عزيز قولاجن
المدير العام
– تاريخ التعيين: ٢٠١٥/٠٤/٠١.
– تاريخ الميلاد: ١٩٦٤/٠٨/٢٢.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) / التمويل من جامعة دالاس/تكساس – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩).

الخبرات العملية:
– نائب مدير عام – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (٢٠١٢ – ٢٠١٥).
– مساعد مدير عام – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (٢٠٠٨ – ٢٠١٢).
– رئيس تنفيذي – شركة أبرام للاستثمار الصناعي والتجاري/ المملكة العربية السعودية – (٢٠٠٦– ٢٠٠٨).
– مساعد مدير عام – البنك السعودي الأمريكي (سامبا) – (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦).
– مدير رئيسي – شركة ارثر اندرسن/ المملكة العربية السعودية – (١٩٩٩ – ٢٠٠٤).
– المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – (١٩٨٩ – ١٩٩٧).

عضويته في مجالس إدارات الشركات كممثل عن البنك:
– صندوق الحسين للإبداع والتفوق
– الشرق الأوسط لخدمات الدفع
– شركة الأردن للاستثمار

٢- السيد علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
نائب المدير العام للعمليات والدعم
- تاريخ التعيين : ٢٠٠٤/٠٧/٠١ .
- تاريخ الميلاد : ١٩٧٣/٠٣/١٧ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية الأردنية عام (٢٠١٢).

الخبرات العملية:
– مديراً لخدمات العملاء والمنتجات – شركة دي إتش أل العالمية منذ عام (١٩٩٥ – ٢٠٠٤).

عضويته في مجالس إدارات الشركات كممثل عن البنك:
– شركة الضامنون العرب للتأمين

٣- السيد رامي «محمد جواد» فؤاد حديد
نائب المدير العام للأعمال المصرفية
– تاريخ التعيين : ٢٠٠٩/٠٩/١٠ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٦٩/٠٢/٢٨ .

االشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية عام (١٩٩٢) .
– درجة الماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة من الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٨) .
– شهادة المحاسب القانوني الأمريكي / نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩) .

الخبرات العملية:
– مدير إدارة أعمال الشركات – كابيتال بنك – (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩).
– بنك الإسكان للتجارة والتمويل / البحرين – (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤).
– بنك BNP PARIBAS/ البحرين – (١٩٩٩ – ٢٠٠٢).
– بنك المؤسسة العربية المصرفية / نيويورك – عام (١٩٩٩).
– WHINNEY MURRAY & CO– (١٩٩٥ – ١٩٩٦).
– UNITED TUBE PACKAGING INDUSTRY CO.LTD– عام (١٩٩٤).
– WHINNEY MURRAY & CO – (١٩٩٢ – ١٩٩٣).

عضويته في مجالس إدارات الشركات كممثل عن البنك:
– شركة مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي م.ع.م
– مجموعة العصر للاستثمار

٤- السيد محمد علي محمد القرعان
مساعد مدير عام الائتمان
– تاريخ التعيين : ٢٠٠٧/٠٦/١٩ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧١/١٠/٢٠ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام (١٩٩٥) .

الخبرات العملية:
– بنك الإنماء الصناعي – (٢٠٠٣– ٢٠٠٤) .
– شركة دار الخبرة للاستشارات – (٢٠٠٢– ٢٠٠٣) .
– الشركة الأردنية لضمان القروض – (٢٠٠٠– ٢٠٠٢) .
– البنك العقاري المصري – (١٩٩٧– ٢٠٠٠) .
– شركة العاربة الدولية – (١٩٩٦– ١٩٩٧) .

عضويته في مجالس إدارات الشركات كممثل عن البنك:
– شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري

٥- السيد سليم نايف سليم صوالحة
مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع
– تاريخ التعيين : ٢٠١٦/٠٣/٠١ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧٥/٠٩/٢٠ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام (١٩٩٧) .
– درجة الماجستيرفي إدارة الأعمال والتسويق والمشاريع الصغيرة من جامعة كاليفورنيا California State University, East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠١)

شهادة محاسبية معتمدة:
– شهادة محاسبية معتمدة
– CMA عام ٢٠١٤

الخبرات العملية:
– المدير الإقليمي – فيزا إنترناشونال– الأردن والعراق وفلسطين – (٢٠١٤– ٢٠١٦) .
– مدير الفروع المحلية – بنك الاتحاد – (٢٠٠٨– ٢٠١٤) .
– مدير فرع – Wachovia Bank – (٢٠٠٧–٢٠٠٨) .
– مدير فرع – Washington Mutual – (٢٠٠٤– ٢٠٠٨) .

٦- السيد عبدالله محفوظ ثيودور كشك
مساعد مدير عام المالية
– تاريخ التعيين : ٢٠١٥/٠٦/١٤ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٦٧/٠٨/٠٥ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة والش – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٠) .
– محاسب قانوني (CPA) عام (١٩٩١) .

الخبرات العملية:
– مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الاتحاد (الأردن) – (٢٠٠٩ – ٢٠١٥) .
– مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الجزيرة (المملكة العربية السعودية) – (٢٠٠٣ – ٢٠٠٩) .
– مدير أول استشارات مالية لدى شركة آرثر آندرسن (المملكة العربية السعودية) – (١٩٩٣ – ٢٠٠٣) .
– محاسب لدى شركة شريدر بورتير الهندسية (أمريكا) – عام (١٩٩٢) .

عضويته في مجالس إدارات الشركات كممثل عن البنك:
– الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري

٧- السيد وائل «محمد يوسف» عارف رابيه
مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات
– تاريخ التعيين : ٢٠١٤/٠٨/٢٤ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧٧/١١/٠٧ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الزيتونة عام (١٩٩٩) .
– درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية عام (٢٠٠٤) .

الخبرات العملية:
– بنك المؤسسة العربية المصرفية – (٢٠٠٦ – ٢٠١٤) .
– البنك الأهلي الأردني – (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦) .
– بنك الأردن – (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) .

عضويته في مجالس إدارات الشركات كممثل عن البنك:
– شركة ميثاق للاستثمارات العقارية

٨- السيد أنس ماهر راضي عايش
المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
– تاريخ التعيين : ٢٠١٧/١١/١٢ .
– تاريخ الميلاد : ١٩٧٩/١٠/١٢ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام (٢٠٠١) .

الخبرات العملية:
– مدير أول، رئيس استثمار – بنك صفوة الإسلامي – (٢٠١١– ٢٠١٧) .
– مدير دائرة الخزينة – بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) – (٢٠٠٧– ٢٠١١) .
– مدير دائرة الخزينة – بنك الاستثمار العربي الأردني (الأردن) – (٢٠٠٦– ٢٠٠٧) .
– مسؤول دائرة الخزينة – بنك سوستيه جنرال (الأردن) – (٢٠٠٥– ٢٠٠٦) .
– بنك المال الأردني (سابقاً بنك الصادرات والتمويل) – (٢٠٠١ – ٢٠٠٥).

عضويته في مجالس إدارات الشركات كممثل عن البنك:
– نقابة أصحاب شركات الخدمات المالية

٩- السيد محمود إبراهيم محمود محمود
مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
– تاريخ التعيين: ٢٠١٣/٠٥/٢٦.
– تاريخ الميلاد: ١٩٨٠/٠٨/١٠.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة (B.com) من جامعة ميسور – الهند عام (٢٠٠٢).
– درجة الماجستير في المحاسبة ونظم المعلومات (MSC.AIS) من جامعة كينجستون – لندن عام (٢٠٠٧).
– مدقق أنظمة الضبط الداخلي معتمد CICA مؤسسة الرقابة الداخلية – نيو جيرسي – الولايات المتحدة – عام (٢٠٠٨).
– خبير امتثال معتمد من الأكاديمية الدولية للإدارة المالية (Certified Compliance Professional) CCP – عام (٢٠١١).
– شهادة عضو مجلس إدارة معتمد – مؤسسة التمويل الدولي – مجموعة البنك الدولي (٢٠١٤)
– شهادت ضابط امتثال معتمد
– الأكاديمية الدولية للتمويل والإدارة (٢٠١٧) – (CCO)
– شهادة خبير مزاول
– وشهادات مهنية أخرى تتعلق في قانون حماية GDPR (CEP)
– المعلومات الأوروبي وإطار Cobit (٢٠١٩)

الخبرات العملية:
– مسؤول وحدة الامتثال – بنك الأردن – (٢٠٠٩– ٢٠١٣).
– مشرف تدقيق – شركة الأخوة لتدقيق الحسابات – أعضاء في INPECT – (٢٠٠٧– ٢٠٠٩).
– رئيس فريق – مكتب إبراهيم حمدان للتدقيق والاستشارات – (٢٠٠٢– ٢٠٠٥).

١٠- السيد أجود شرف الدين علي الروسان
المدقق العام
– تاريخ التعيين : ٢٠١٧/٠٤/٠٢.
– تاريخ الميلاد : ١٩٦٩/٠٨/١٨ .

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة حلب / سوريا عام (١٩٩٢).
– درجة الماجستير في المحاسبة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (١٩٩٧).
– شهادة (CPA) مدقق حسابات معتمد من مجلس المحاسبين في ولاية الينوي – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩) .
– شهادة (CISA) مدقق نظم معلومات معتمد من جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات – الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠١) .

الخبرات العملية:
– رئيس التدقيق الداخلي – بنك ستاندرد تشارترد – الأردن – (٢٠١٦ – ٢٠١٧).
– رئيس التدقيق الداخلي – بنك الأردن دبي الإسلامي – (٢٠٠٩ – ٢٠١٦).
– مدير مراجعة الأداء والمخاطر – جهاز أبو ظبي للمحاسبة – (١٩٩٧ – ٢٠٠٩).
– محلل موازنات – دائرة الموازنة العامة – وزارة المالية – (١٩٩٣ – ١٩٩٧).

عضويته في مجالس إدارات الشركات كممثل عن البنك:
– شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية

١١- السيد منير «محمد جمعه» أحمد المحتسب
المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات
– تاريخ التعيين: ٢٠١٨/١١/٢٦.
– تاريخ الميلاد: ١٩٧١/١٢/٢٢.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الحاسوبية من جامعة عمّان الأهلية عام (١٩٩٤).

الخبرات العملية:
– مديراً لدعم الحلول – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (٢٠٠٤ – ٢٠١٨).
– البنك السعودي للاستثمار – (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤).
– بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (١٩٩٥ – ٢٠٠٠).

١٢- االسيد سامي نمر سالم النابلسي
المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية (اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٦/٠١)
– تاريخ التعيين: ٢٠١٣/١٠/٢٠.
– تاريخ الميلاد: ١٩٧٦/١٢/٢٠.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة الماجستير في المصرفية والمالية من جامعة شيفيلد هالام عام (٢٠٠١).
– درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأردنية عام (١٩٩٨).

الخبرات العملية:
– مدير دائرة المؤسسات المالية والبنوك المراسلة – البنك الاستثمار ي – (٢٠١٠ – ٢٠١٣).
– مدير علاقة رئيسي – البنك العربي – (٢٠٠٣ – ٢٠١٠).
– ضابط أول – البنك الأهلي الأردني – (٢٠٠١ – ٢٠٠٣).

١٣- السيد وليد خالد ضيف الله القهيوي
مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة
– تاريخ التعيين: ٢٠١٦/٠٦/١٤.
– تاريخ الميلاد: ١٩٧٤/٠٤/٢٤.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي جامعة غرب سيدني عام (٢٠٠٥).
– دبلوم لغة قانونية – معهد ويستميد – سيدني – أستراليا عام (٢٠٠٣).
– درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية عام (١٩٩٦).

الخبرات العملية:
– مستشار قانوني أول – البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية (٢٠١٣ – ٢٠١٦).
– مستشار قانوني غير متفرغ – الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي – (٢٠٠٨ – ٢٠١٣).
– محامي رئيسي – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (٢٠٠٥ – ٢٠١٣).
– محامي الشركة والمستشار القانوني – مجموعة شركات موارد عمان – (١٩٩٩ – ٢٠٠٣).

١٤- السيد علاء صابر أحمد شوبكي
مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون (اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٢/٠٢)
– تاريخ التعيين: ٢٠١٧/١٢/٢٠.
– تاريخ الميلاد: ١٩٨٨/١٢/٠٥.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة فيلادلفيا عام (٢٠١٠).

الخبرات العملية:
– بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (٢٠١٠ – ٢٠١٧).

١٥- االسيد زاهر «محمد فاروق» ذيب معلا
المدير الإقليمي لفروع فلسطين (اعتباراً من ٢٠١٨/٠١/٢١ ولغاية ٢٠٢٠/٠٦/٣٠)
– تاريخ التعيين: ٢٠١٨/٠١/٢١.
– تاريخ الميلاد: ١٩٧٨/٠٣/٠١.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال/ Marygrove College – الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٩).

الخبرات العملية:
– مدير دائرة أصول الأفراد – نائب رئيس – البنك العربي – (٢٠٠٧ – ٢٠١٨).
– Personal Financial Representative – Washington Mutual Bank – (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧).
– Personal Banker – JP Morgan Chase – (٢٠٠٢ – ٢٠٠٦) .
– Financial Advisor–UBS Bank – (٢٠٠٠–٢٠٠٢) .

عضويته في مجالس إدارات الشركات كممثل عن البنك:
– المعهد المصرفي الفلسطيني
– شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع/ فلسطين عن شركة الشرق الأوسط / الأردن

١٦- السيد وحيد درويش محارب حيمور
مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون (اعتباراً من ٢٠١٧/٠٦/٠١ ولغاية ٢٠٢٠/٠١/٣١)
– تاريخ التعيين: ٢٠١٧/٠٦/٠١.
– تاريخ الميلاد: ١٩٦٤/٠٨/٠٣.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
– درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الزيتونة عام (٢٠١٢).
– دبلوم سنتين في العلوم المالية والمصرفية من كلية المجتمع العربي (١٩٨٨).

الخبرات العملية:
– مدير مركز التسويات واسترداد الديون – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (١٩٨٩ – ٢٠١٧).

أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام:

– استقالة السيد زاهر «محمد فاروق» ذيب معلا/ المدير الإقليمي لفروع فلسطين بتاريخ ٢٠٢٠/٠٦/٣٠

* تم الاستحواذ على فروع البنك في فلسطين من قبل البنك الوطني وبعد الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني بموجب كتاب رقم (١٠/٢/٥١٣٨) بتاريخ ٢٠٢٠/٠٥/٠٥

(٤): أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم لمن تشكل نسبة ملكيتهم ١٪ فأكثر مقارنة مع السنة السابقة، والمستفيد النهائي للمساهمات:

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المملوكة									
				كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١	النسبة ٪					كما في ٢٠١٩/١٢/٣١	النسبة ٪		
١	شركة الصالح للاستثمار المحدودة	سعودية	ريم بنت ناصر بن محمد الصالح بنسبة ٢٥٪ نورة بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥٪ مها بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥٪ ساره بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥٪	٣١,٨٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٠٪					٣١,٨٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٠٪		
٢	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	نفسه	٢٣,٨٠٨,٠٢١	١٩,٨٤٪					٢٣,٨٠٨,٠٢١	١٩,٨٤٪		
٣	شركة الأردن الأولى للاستثمار	أردنية	أ – ميشيل فايق إبراهيم الصايغ بنسبة ٢٣,٠٧١ ب – البنك التجاري بنسبة ٩,٩٦٨ ج – نازي توفيق نخلة القبطي بنسبة ٩,٣٣٣ د – فارس ميشيل فايق الصايغ بنسبة ٩,٣٣٣ ه – فائق ميشيل فايق الصايغ بنسبة ٧,٠٢٤ و – كلارا عبد النور نايف عبد النور بنسبة ٥,١٩٠ ز – شركة التجمع المتحدة العقارية بنسبة ٢,٩٦٤ ح – عبد النور نايف عبد النور عبد النور بنسبة ٢,٦١٦ ط – عبير فريد عيسى اغابي بنسبة ٢,٣٠٩ ي – شركة الصناعات الوطنية بنسبة ٢,٠٠٠ ك – المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بنسبة ١,٩٠٠ ل – شركة السعود المحدودة بنسبة ١,٥٣٤ م – فاتن ميشيل فايق الصايغ بنسبة ١,٥٢٧ و– شركة السعود للاستثمار بنسبة ١,٤٩٤ ن – فهد بن عبدالله بن حسن المديان بنسبة ١,٤٢٣	١٤,٧١٥,١٧٢	١٢,٢٦٪					١,١٩٩,٩٩٨	٨,١٥٪	بنك الاستثمار العربي الأردني	١٤,٧٤١,٨٧٢
										١,٢٥٠,٠٠٠	٨,٤٩٪	بنك الاتحاد	
٤	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	أردنية	نفسه	١٢,٨١٤,٣٤٦	١٠,٦٨٪					١٢,٦٠٠,٠٠٠	٩٨,٣٣٪	بنك سوسيته جنرال الأردن	١٢,٨٣٨,٧٩٦
٥	فارس ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسه	٧,٥٠٠,٠٠٠	٦,٢٥٪					لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٢٤٣,٥٢٧
٦	فاتن ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسه	٧,٤٩٠,٠٠٠	٦,٢٤٪					لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٤٩٢,٨٦١
٧	فائق ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسه	٧,٤٥٩,١٤٩	٦,٢٢٪					لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٨٣,٩٩٩
٨	نازي توفيق نخلة القبطي	أردنية	نفسها	٧,٤٠٠,٠٦٨	٦,١٧٪					٤,٤٠٠,٠٠٠	٥٩,٤٦٪	بنك سوسيته جنرال الأردن	٢٤٠,٠٠٠

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن	عدد الأسهم المملوكة		عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	جهة الرهن
							كما في ٢٠١٩/١٢/٣١	النسبة ٪			
١	شركة الصالح للاستثمار المحدودة	سعودية	ريم بنت ناصر بن محمد الصالح بنسبة ٢٥٪ نورة بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥٪ مها بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥٪ ساره بنت ناصر بن محمد الصالح ٢٥٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٣١,٨٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٠٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٢	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	نفسه	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٢٣,٨٠٨,٠٢١	١٩,٨٤٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٣	شركة الأردن الأولى للاستثمار	أردنية	أ – ميشيل فايق إبراهيم الصايغ بنسبة ٢٣,٠٧١ ب – البنك التجاري بنسبة ٩,٩٦٨ ج – نازي توفيق نخلة القبطي بنسبة ٩,٣٣٣ د – فارس ميشيل فايق الصايغ بنسبة ٩,٣٣٣ ه – فائق ميشيل فايق الصايغ بنسبة ٧,٠٢٤ و – كلارا عبد النور نايف عبد النور بنسبة ٥,١٩٠ ز – شركة التجمع المتحدة العقارية بنسبة ٢,٩٦٤ ح – عبد النور نايف عبد النور عبد النور بنسبة ٢,٦١٦ ط – عبير فريد عيسى اغابي بنسبة ٢,٣٠٩ ي – شركة الصناعات الوطنية بنسبة ٢,٠٠٠ ك – المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بنسبة ١,٩٠٠ ل – شركة السعود المحدودة بنسبة ١,٥٣٤ م – فاتن ميشيل فايق الصايغ بنسبة ١,٥٢٧ و– شركة السعود للاستثمار بنسبة ١,٤٩٤ ن – فهد بن عبدالله بن حسن المديان بنسبة ١,٤٢٣	١,١٩٩,٩٩٨	٨,١٥٪	بنك الاستثمار العربي الأردني	١٤,٧٤١,٨٧٢	١٢,٣١٪	١,١٩٩,٩٩٨	٨,١٤٪	بنك الاستثمار العربي الأردني
				١,٢٥٠,٠٠٠	٨,٤٩٪	بنك الاتحاد			١,٢٥٠,٠٠٠	٨,٤٨٪	بنك الاتحاد
٤	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	أردنية	نفسه	١٢,٦٠٠,٠٠٠	٩٨,٣٣٪	بنك سوسيته جنرال الأردن	١٢,٨٣٨,٧٩٦	١٠,٧٠٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٥	فارس ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسه	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٢٤٣,٥٢٧	٠,٢٠٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٦	فاتن ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسه	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٤٩٢,٨٦١	٠,٤١٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٧	فائق ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسه	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	٨٣,٩٩٩	٠,٠٧٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٨	نازي توفيق نخلة القبطي	أردنية	نفسها	٤,٤٠٠,٠٠٠	٥٩,٤٦٪	بنك سوسيته جنرال الأردن	٢٤٠,٠٠٠	٠,٠٢٪	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

(٥/أ): الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطاته*:

البيان	٢٠٢٠	٢٠١٩
حصتنا السوقية/ تسهيلات	٢,٧٦٪	٢,٧٠٪
حصتنا السوقية/ ودائع	٢,٥٤٪	٢,٣٧٪
حصتنا السوقية/ موجودات	٢,٣٧٪	٢,٥٤٪

* لفروع الأردن فقط.

(٥/ب): التصنيف الائتماني الحاصل عليه البنك من وكالة كابيتال إنتلجنس للتصنيف:

التصنيف الائتماني	b+	تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (قصير الأجل)	B
النظرة المستقبلية لتصنيف الائتماني	متزن	تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (طويل الأجل)	B+
تصنيف المتانة المالية	bb-	النظرة المستقبلية لمخاطر العملات الأجنبية	متزن
تصنيف الدعم	متوسط	مخاطر بيئة الأعمال	b+

(٦): لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون ١٠٪ فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.

(٧/أ): لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

(٧/ب): لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت شركة البنك التجاري الأردني عليها من قبل أي من المنظمات المحلية أو الدولية.

(٨/أ): لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

(٨/ب): معايير الجودة الدولية:

– في إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك فقد تم خلال عام ٢٠٢٠ الاستمرار في تطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحلول الأمنية للتوافق مع متطلبات الأمن السيبراني والذي له الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية.
– استمرار العمل على متطلبات COBIT وحسب تعليمات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال.
– تم تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI–DSS مما يزيد من مستويات الحماية على أنظمة البطاقات.
– تم الحصول على شهادة الأيزو ISO/IEC ٢٧٠٠١:٢٠١٣ في مجال أمن المعلومات التي تعزز تصميم وتنفيذ مجموعة شاملة وفعالة لضوابط أمن المعلومات التي تنطبق على العمليات والأفراد والتكنولوجيا المستخدمة في البنك.
– تم تطبيق قانون اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR وهو قانون صادر عن الاتحاد الأوروبي وحسب تعليمات البنك المركزي الأردني الذي يمثل مجموعة من القوانين والضوابط تتعلق بخصوصية العملاء.
– تم تطبيق الضوابط الأمنية والرقابية الصادرة عن شركة سويفت وحسب تعليمات البنك المركزي الأردني SWIFT Customer Security Program والتي تهدف إلى توفير نظام آمن وكفوء من تهديدات الاختراقات التي قد تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية.
– تم خلال عام ٢٠٢٠ تقييم وتطوير الأنظمة الخاصة بصدّ الهجمات الإلكترونية من خلال البريد الإلكتروني المشبوه و هجمات التصيد لمنعها من الوصول إلى بيئة البنك.
– تم ربط نظام الذكاء الخاص بالأحداث الأمنية بالبريد الإلكتروني ليتم الإبلاغ عن أي أحداث أمنية مشبوهة كما تم ربطه آلياً بالجدار الناري الخاص بالبنك لإغلاق أي ثغرات أو مواقع مشبوهة.

(٩): الهيكل التنظيمي للبنك وعدد موظفيه وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب للموظفين:

أ - الهيكل التنظيمي للبنك:

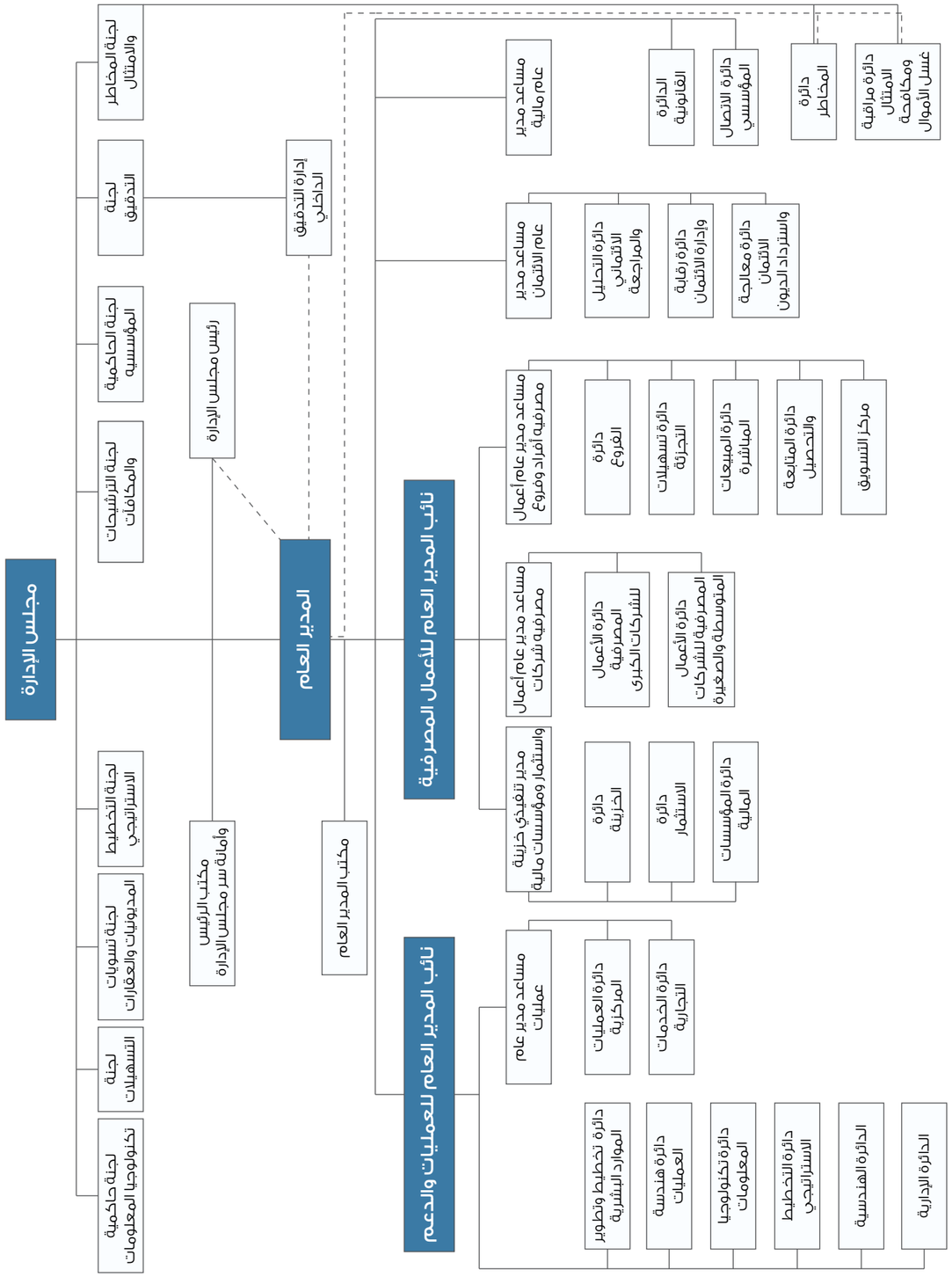

ب- عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	العدد		العدد		المجموع	النسبة ٪
	ذكور	النسبة ٪	إناث	النسبة ٪		
دكتوراة	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
ماجستير	١٩	٢,٧٠	٥٠	٧,١١	٦٩	٩,٨٢
دبلوم عالي	٢	٠,٢٨	١	٠,١٤	٣	٠,٤٣
بكالوريوس	٢٩٠	٤١,٢٥	١٧٧	٢٥,١٨	٤٦٧	٦٦,٤٣
دبلوم سنتين	٢٧	٣,٨٤	٣٥	٤,٩٨	٦٢	٨,٨٢
دبلوم سنة	٠	٠,٠٠	١١	١,٥٦	١١	١,٥٦
توجيهي ناجح	١٢	١,٧١	٩	١,٢٨	٢١	٢,٩٩
أقل من توجيهي	٧٠	٩,٩٦	٠	٠,٠٠	٧٠	٩,٩٦
المجموع	٤٢٠	٥٩,٧٤	٢٨٣	٤٠,٢٦	٧٠٣	١٠٠,٠٠

ج- برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك:

لزيادة العائد على الاستثمار في الرأس المال البشري باعتباره الركن الأساسي في نجاح الأعمال ولما لعملية التدريب من أهمية، تم التركيز خلال فترة الأزمة على الأنشطة التدريبية الإلكترونية لتشمل كافة الموظفين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية وكافة المواضيع التدريبية التي تواكب التطورات في المجال المصرفي و الأنظمة و التعليمات بهدف تطوير الموظفين وزيادة المهارات العملية لديهم، مما انعكس بشكل مباشر على الأداء.

وقد تم التركيز خلال العام على الدورات التي يعقدها مركز التدريب (داخلياً) من خلال التدريب الإلكتروني حيث تم عقد (٦٠) دورة تدريبية استفاد منها (٢٠٧٤) موظف وموظفة، و المشاركة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية عن بعد بواقع (١١) دورة تدريبية وبمشاركة (١٦) موظف وموظفة، إضافة إلى إلحاق الموظفين بدورات في عدد من المراكز التدريبية، وفيما يلي ملخص بأعداد المشاركين في الدورات التدريبية وعدد الدورات مبينة حسب الجهة التي تم عقد الدورات فيها للعام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام ٢٠١٩:

الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال ٢٠٢٠/١/١ ولغاية ٢٠٢٠/١٢/٣١								
	عدد الدورات		عدد المشاركين		ذكور		إناث	
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠
معهد الدراسات المصرفية	٨٢	١١	٢٥٥	١٦	١٥٦	٨	٩٩	٨
معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، ندوات) داخل الأردن	١٠٥	٨٨	٢٢٦	٤٠٧	١٤٩	٢٤٣	٧٧	١٦٤
الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب)	١٠٤ (مكرر)	٦٠ (مكرر)	٢٢٤٩ (مكرر)	٢٠٧٤ (مكرر)	١٤٦٤	١٢٤٥	٧٨٥	٨٢٩
الدورات التدريبية (خارج الأردن)	٥	٠	٧	٠	٦	٠	١	٠
المؤتمرات والندوات خارج الأردن/ الإدارة العليا	٢	١	١	٣	١	٢	–	١

(١٠): المخاطر التي يتعرض لها البنك

– **مخاطر الائتمان:** تعتبر المخاطر الائتمانية من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك حيث تمثل المخاطر التي تنشأ بسبب احتمالية عدم السداد للتسهيلات الائتمانية في الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية أو خسارة محتملة تؤثر على أرباح البنك ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض أو الطرف الآخر (Counterparty) على الوفاء بشروط القرض كاملة في المواعيد المحددة عند (تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني).

– **مخاطر السوق:** هي مخاطر الخسائر الناتجة عن المراكز القائمة في الميزانية وخارجها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بأدوات أسعار الفائدة وحقوق الملكية ومخاطر السوق ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع في البنك.

– **مخاطر السيولة:** هي مخاطر عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات أو على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة و قد يحدث هذا بسبب عجز البنك عن تصفية وتسييل الأصول أو الحصول على تمويل لتلبية احتياجات السيولة.

– **مخاطر التشغيل:** هي خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو الناجمة عن مصدر حدث خارجي متضمناً المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية (الرقابية).

– **مخاطر الامتثال:** هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة الناشئة عن عدم امتثال البنك ومخالفته/ انتهاكه للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والمواثيق والأنظمة المصرفية، المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، بما في ذلك إجراءات وسياسات البنك الداخلية، وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

– **مخاطر أمن المعلومات:** مخاطر أمن المعلومات: تعرف مخاطر أمن المعلومات بأنها الخسائر أو الآثار السلبية التي قد يتعرض لها البنك نتيجة للاعتداءات الداخلية أو الخارجية التي تهدد معلوماتة البنكية سواء كانت إلكترونية أم ورقية.

(١١): الإنجازات التي حققها البنك مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال السنة المالية:

قطاعات الأعمال:

قطاع الشركات:

يساهم قطاع الشركات مساهمة فعالة في تحقيق الإيرادات والأرباح للبنك. وقد أولى البنك التجاري هذا القطاع العناية والاهتمام، وحرص على تقديم الخدمات والمنتجات التي يحتاجها. ويعتبر قطاع الشركات بكافة مكوناته (الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات متناهية الصغر) المحرك الأول للاقتصاد، ويساهم بالنسبة الأكبر من الناتج المحلي، ويشغل عدداً كبيراً من الأيدي العاملة. ورغم ان قطاع الشركات يأتي في المرتبة الثانية من جهة المودعين لدى القطاع المصرفي (بعد الأفراد)، إلا أنه يعتبر القطاع الأكثر اقتراضاً والأكثر حصولاً على التسهيلات من البنوك، حيث زادت نسبة التسهيلات التي حصل عليها قطاع الشركات من إجمالي تسهيلات البنوك على المستوى المحلي (خلال العام ٢٠٢٠) عن ٥٠٪، و للبنك التجاري عن نسبة ٦٠٪ .

مع بداية العام ٢٠٢٠، واجه البنك والقطاع المصرفي والمملكة وأغلب دول العالم تحديات وصعوبات جديدة لم يشهدها العالم من قبل، نتجت وبشكل عام عن انتشار وتفشي وباء كورونا، وصاحب ذلك إجراءات احترازية ووقائية وإغلاقات على مستوى غالبية دول العالم ولمعظم قطاعاتها الاقتصادية، وذلك للحد من مخاطر انتشار الوباء، وقد أثّرت هذه الإجراءات على كافة مناحي الحياة ومن ضمنها الأوضاع الاقتصادية والمعيشية (ولمختلف الفئات والقطاعات)، مما دفع بالبنك المركزي الأردني والحكومة لاتخاذ إجراءات استثنائية بهدف الحد من تأثير وتداعيات انتشار الوباء، على الأفراد في المقام الأول (وخاصة للفئات الأكثر تضرراً من الإجراءات التي رافقت انتشار الوباء)، وعلى الشركات كذلك، ومنها تأجيل الأقساط للمقترضين، وخفض أسعار الفائدة، وتعديلات تتعلق بدوام الموظفين وفرض الإجراءات الضرورية للحفاظ على سلامتهم وسلامة المتعاملين مع البنك، وتضمن استمرارية العمل، وكل هذه الإجراءات أثرت على نتائج وأنشطة البنك، وعلى نتائج وأنشطة القطاع المصرفي على وجه العموم.

ومع ذلك فقد حقق قطاع الشركات في البنك التجاري عدداً من الإنجازات خلال العام ٢٠٢٠ أبرزها:
– تحقيق نمو تراكمي في المحفظة الائتمانية وحسب النسب المستهدفه من البنك.
– استقطاب الشركات القيادية في السوق وضمن عدة قطاعات حيوية.
– نتيجة لجائحة كورونا تم إعادة ترتيب الأقساط خلال العام ٢٠٢٠ بما يلبي متطلبات وظروف هذه الفترة، وتم منح تسهيلات ضمن منتج تجاري سندي.
– مواكبة ومتابعة متطلبات المعيار المحاسبي الجديد (IFRS9) أولاً بأول، واستكمال إدخال كافة المراحل الخاصة بالبيانات المالية ضمن نظام التحليل المالي S&P مما ساهم في تحقيق تحسن في مستوى تصنيف الحسابات لجميع مراحل التصنيف.

قطاع الأفراد:

لقطاع الأفراد دور أساسي في زيادة قاعدة عملاء البنك وتخفيض مخاطر الائتمان وزيادة الأرباح وذلك من خلال استقطاب ودائع عملاء الأفراد وحسابات توفير قليلة الكلفة، وتوظيفها على شكل منتجات ائتمانية متعددة مخصصة كالقروض الشخصية والعقارية والمركبات والبطاقات الائتمانية، والتي تستهدف قطاعات مختلفة وشرائح واسعة من المجتمع.
كما يعتبر قطاع الأفراد من أكثر القطاعات مرونة في تلبية احتياجات العملاء من خلال تقديم منتجات مصرفية جديدة ومبتكرة، بالإضافة إلى السعي المستمر نحو التحوّل الرقمي من خلال التطوير والتحديث على الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء والتي تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في السوق المصرفي محلياً وعالمياً على حد سواء.

وبالرغم من التحديات والصعوبات التي واجهت العالم أجمع خلال عام ٢٠٢٠ بانتشار وباء كورونا، والإجراءات الاحترازية والوقائية التي اتخذتها الحكومة من إغلاقات للعديد من القطاعات، وفرض الحظر، وتقليل أعداد الموظفين للحد من أثر الجائحة، تمكن قطاع الأفراد من أن يبقى على تواصل دائم مع العملاء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووحدة الخدمة الهاتفية التي عملت على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع حتى في فترات الحظر الشامل للإجابة على استفساراتهم وخدمتهم في هذه الظروف الاستثنائية.

بالإضافة إلى ذلك، تمكن قطاع الافراد من المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية البنك نحو التوسع والانتشار المدروس في شبكة فروعنا، حيث تم افتتاح فرع جديد من فروع تجاري إكسبرس والذي يمتاز بكلف تأسيس وتشغيل أقل من الفروع التقليدية وبأوقات دوام مرنة، ليصبح عدد فروع البنك التجاري الأردني ٣٢ فرعاً منتشراً في معظم مناطق المملكة.

وبهدف الحد من النفقات التشغيلية وتحسين تجربة العميل، تم دمج فرعين من فروع البنك في كل من العاصمة عمّان ومحافظة إربد ونقل حسابات العملاء إلى فروع أخرى حديثة وعصرية تلبي جميع احتياجاتهم المصرفية. كما تم تركيب أجهزة صراف آلي خارجية جديدة في عدة مناطق ليصبح عددها ٣٤ صرافاً.

مع نهاية عام ٢٠٢٠، تمكن قطاع الأفراد من تحقيق نمو في محفظة الودائع بقيمة ٦٨ مليون دينار أردني بنسبة نمو ١٣٪، وتحقيق نمو في محفظة حسابات التوفير بقيمة ٤٢,٥ مليون دينار أردني بنسبة نمو ٢٥,٣٪، واستقطاب أكثر من ٣ آلاف عميل جديد للبنك، بالإضافة إلى ذلك، ساهمت ثقافة التحول الرقمي وتوفير العديد من الخدمات المصرفية إلكترونياً في زيادة كبيرة في عدد مستخدمي تطبيق تجاري موبايل وبنسبة نمو بلغت ٤٣,٥٪ عن عام ٢٠١٩.

ومن أهم الإنجازات الرئيسية للدوائر والمراكز التابعة لقطاع الأفراد خلال عام ٢٠٢٠ كما يلي:

الخدمات الإلكترونية/ التفرع:
– تركيب أجهزة صراف آلي خارجية جديدة في كل من مناطق: الهاشمي الشمالي، فندق أياس/ دوار الكيلو، عين الباشا، مستشفى الحكمة/ الزرقاء، وعريفة مول/ طبربور.
– افتتاح فرع تجاري إكسبرس جديد في منطقة أبو السوس.
– إطلاق خدمة الدفع عبر الموبايل المبتكرة Tejari Pay والتي وفرّت للعملاء خاصية الدفع عن طريق أجهزة الهاتف الخلوي الذكية بطريقة سريعة وآمنة.
– إطلاق خدمة التسديد المريح على البطاقات الائتمانية Easy Payment Plan.
– إغلاق كل من فرع العبدلي ودمجه مع فرع جبل الحسين، مكتب إربد ودمجه مع فرع إربد.

مركز دعم الفروع:
تم تجهيز (٦) فروع في العاصمة عمّان و(٨) فروع في المحافظات لتقديم الخدمات المصرفية للعملاء ذوي التحدي الحركي من حيث تسهيل إمكانية الدخول للفرع والخروج منه بكل أمان من خلال تخصيص ممرات خاصة تتيح الدخول للفرع باستخدام الكرسي المتحرك. كما تم تخصيص فرع ضاحية الياسمين لتقديم خدمة صناديق الأمانات الحديدية لهذه الشريحة من العملاء.

تسيهلات الأفراد:
تم إطلاق مشروع أتمتة مسار القروض Loan Origination System والذي يهدف إلى الحد من المعاملات الورقية وإمكانية تتبع مسار المعاملات بشكل إلكتروني والذي سيكون له أثر إيجابي في تقليل المدة الزمنية المستغرقة لدراسة وتنفيذ القروض وتحسين تجربة العميل.

تطوير المنتجات:
تم تطوير منتج قروض المركبات بحيث تم تطبيق سعر الفائدة المتناقص Rate Reducing بدلاً من سعر الفائدة الثابت Flat Rate وذلك لتمكين العملاء من تأجيل أقساطهم عند الحاجة.

مركز كبار العملاء جاه:
تم إطلاق بطاقة جاه وورلد ماستركارد الائتمانية World MasterCard لكبار العملاء بمزايا حصرية تتيح لحامليها الدخول إلى أكثر من ٩٠٠ صالة مطار في أكثر من ١٣٥ دولة حول العالم، والاسترجاع النقدي غير المحدود على المشتريات بنسبة ١% محلياً و عالمياً، بالإضافة إلى خصومات وعروض مستمرة على السفر والإقامة والمشتريات لدى أرقى الفنادق والمطاعم، وتعتبر البطاقة إضافة نوعية على باقة المزايا والمنتجات والخدمات المميزة التي يستمتع بها عملاء جاه.

مركز التسويق:
حرص البنك على الاستمرارية والتنويع في الترويج لمنتجاته وخدماته خلال عام ٢٠٢٠ وعلى الرغم من الظروف الوبائية الصعبة لفيروس كورونا وتبعاته، قام بإطلاق عدة حملات ترويجية للمنتجات والخدمات البنكية أهمها:
– حملة جوائز تجاري توفيري والاحتفال برابحي الجوائز النقدية الكبرى.
– خدمة التوفير الآلي ومضاعفة الرصيد.
– حملات الخصومات والتقسيط والاسترجاع النقدي مع البطاقات الائتمانية.
– حملات تأجيل الأقساط وتخفيض فوائد القروض الشخصية والسكنية.
– إطلاق حملة تطبيق Tejari Pay للدفع من خلال الموبايل.
– إطلاق حملة منتج «تجاري سندي» لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كورونا.

كما حرص البنك على التواصل الفعّال مع عملائه ومعجبي صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وإنستغرام من خلال إطلاق العديد من الحملات التوعوية والترفيهية والتفاعلية أهمها:
– نصائح مالية مفيدة وعملية لتثقيف العملاء بأهمية الادخار والاستقلال المالي.
– فوازير تفاعلية في شهر رمضان المبارك.
– حملات توعوية في اليوم العالمي للسرطان (قد التحدي) ويوم المرأة العالمي وعيد الأم وسرطان الثدي بشهر أكتوبر وصحة الرجل بشهر تشرين الثاني.

قطاع الخزينة والاستثمار:

يقوم قطاع الخزينة – إضافة إلى دوره بمتابعة أوضاع الأسواق المالية والمصرفية (محلياً وعالمياً)، ومتابعة أسعار الفائدة ونسب السيولة، واتخاذ الإجراءات الملائمة بما يضمن المحافظة على مؤشرات المتانة والسلامة المالية للبنك وضمن الحدود المقبولة ووفق متطلبات الجهات الرقابية – بتحقيق إيرادات للبنك عن طريق التعامل بالعملات الأجنبية والمتاجرة بها، وممارسة نشاط الاستثمار في السوقين النقدي والمالي، بما يعمل على تنويع مصادر الدخل للبنك، ويخفض المخاطر. إضافة لذلك يقوم القطاع بمتابعة تعاملاتنا مع المؤسسات المالية الدولية، وتعزيز العلاقات معها، وبما يضمن سير الاعمال المصرفية للبنك ولعملائه.

وفي ظل التحديات العالمية والاقتصادية الناتجة عن تفشي وباء كورونا من انخفاض مستويات أسعار الفائدة، والتذبذب الحاد في الأسواق العالمية، وانخفاض نشاط الكثير من القطاعات الاقتصادية والحيوية، استطاع قطاع الخزينة من خلال فريق عمله اتباع سياسة استثمارية حصيفة ومتوافقة مع رؤية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، واستراتيجية البنك التي تهدف إلى إدارة موجودات البنك بما يحقق التوازن ما بين التكاليف والعائد والمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتسارعة التي تحدث في الأسواق المالية العالمية والمحلية، وقد قدم القطاع مجموعة من الخدمات لعملاء البنك من أفراد وشركات لتلبية متطلباتهم المالية المتنوعة من القطاع الأجنبي، والسوق النقدي، وسوق رأس المال، والمشتقات المالية اللازمة للتحوط من تقلبات أسعار الفائدة والعملات.

كذلك تمكن قطاع الخزينة (في ظل استمرار التحديات العالمية والمحلية) من إدارة سيولة البنك بشكل فعال من خلال توفير الاحتياجات التمويلية للبنك، إضافة إلى القيام بمسؤوليته تجاه إدارة مخاطر أسعار الفائدة والعملات الأجنبية للمحافظة على مستوى المخاطر ضمن الحدود المقبولة والمعتمدة بالرغم من حالة عدم الاستقرار التي سادت أسعار الفائدة للعام ٢٠٢٠، وما تلاها من انخفاضات متسارعة لكبح جماح تأثير جائحة الكورونا محلياً وعالمياً وتحفيزاً للاقتصاد على وجه الخصوص. هذا مع سعي القطاع باستمرار تقديم الخدمات الجديدة والمتنوعة ضمن استراتيجيته الهادفة إلى تقديم خدمات متميزة تلبي حاجات عملاء البنك المختلفة، وبأسرع الوسائل المتاحة تكنولوجياً.

وفيما يلي أبرز ما قام به قطاع الخزينة على مستوى دوائره:

دائرة الخزينة:
– توظيف الأموال في السوق النقدي وأدوات الدخل الثابت المصدرة من البنك المركزي الأردني بما يعزز إيرادات البنك مع الاحتفاظ بنسب سيولة مريحة.
– المتاجرة والتعامل بالعملات الأجنبية لتنويع مصادر الدخل وزيادة إيرادات البنك منها.
– تحسين نسبة الموجودات إلى الودائع A/D Ratio لتعزيز هامش الربح من خلال تحقيق نمو في السندات الحكومية ذات الخطورة المتدنية.
– تحسين هامش الربح التشغيلي للبنك NIM من خلال التوظيف الأمثل للموجودات وتخفيض كلفة المطلوبات.
– أتمتة أنظمة عمليات احتساب العائد والفوائد آلياً للسندات وإجراء عملية التقييم بشكل آلي.
– متابعة التطورات في الأسواق المحلية والعالمية، لضمان قدرة البنك بالتعامل مع التغيرات المختلفة فيها.

دائرة الاستثمار:
– أتمتة المحافظ الاستثمارية للبنك واعتماد التقييم الآلي على النظام مباشرة.
– تحقيق معدلات عائد على الاستثمار تفوق المؤشرات المحلية والعالمية.

قطاع الدعم والمساندة:

دائرة تطوير الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يسعى البنك للمحافظة عليها وتطويرها، ودعمها بشكل مستمر، كون الموارد البشرية ركيزة أساسية ومحوراً مهماً من محاور العملية المصرفية، وتبعاً لذلك يقوم البنك بدعم وتقدير الموظفين المميزين، ورفد كادره البشري بأفضل الخبرات المصرفية من خلال اتباع سياسات فعالة في عملية التوظيف، وانتقاء واستقطاب العناصر الكفؤة في السوق المصرفي، وينبع سلوك واهتمام البنك بموارده البشرية، تماشياً مع استراتيجيته فيما يتعلق بالموارد البشرية والمتمثلة «بأن يكون البنك التجاري، هو الجهة المفضلة للتوظيف في القطاع المصرفي»، كذلك يركز البنك على مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص في التعيينات الجديدة وفي الترفيعات، وفي عملية الإحلال الوظيفي. كما ويولي البنك أهمية خاصة لتدريب وتطوير العنصر البشري، حيث استمر البنك بعملية التدريب رغم فرض الحظر وفرض إجراءات التباعد الاجتماعي وعدم السماح بالتجمعات الكبيرة مما حال دون عقد دورات تدريبية بشكلها التقليدي، فانتقل البنك إلى آلية التدريب عن بعد، وعقد العديد من الدورات من خلال هذه التقنية.

وإضافة لذلك، كان لدائرة الموارد البشرية دور هام ومحوري أثناء انتشار وباء كورونا، وتعاملت مع هذا التحدي بكفاءة، مما ساعد البنك على الاستمرار بالعمل وتقديم الخدمات للعملاء دون انقطاع أو تعطل أو تأخير، كما ساهمت الإجراءات التي اتخذتها دائرة الموارد البشرية بتجنيب البنك آثار ومخاطر انتشار المرض (أو الحد منها) على الموظفين وعائلاتهم وعلى عملاء البنك.

ومن أبرز إنجازات دائرة الموارد البشرية خلال العام ٢٠٢٠ ما يلي:

– الارتقاء بمستوى الكادر الوظيفي من خلال الدعم والتدريب والتطوير المستمر من خلال:
- تطوير واستمرار عملية التدريب في ظل جائحة كورونا.
- تطبيق التدريب الإلكتروني على نظام Microsoft teams.
- استحداث وأتمتة عدد من الامتحانات.

– تعزيز المزايا والمنافع للموظفين الحاليين والجدد انسجاماً مع استراتيجية البنك «البنك المفضل للتوظيف».
– تعزيز نمط حياة صحي لدى الموظفين، حيث تم تنظيم حملة «قد التحدي» وبمشاركة جميع الموظفين، وتم تكريم الفائزين.
– أتمتة ملفات الموظفين ومعاملاتهم بهدف اعتماد أنظمة موحدة.
– رفع الوعي الصحي لدى الموظفين فيما يتعلق بجائحة كورونا من خلال التعاميم المتكررة التوعوية والمتعلقة بالوضع الوبائي، والتعاميم المتكررة بتفاصيل الإجراءات الوقائية والاحترازية ومراقبة الالتزام بها، وتوجيه الموظفين وتوعيتهم بآلية التعامل مع تنبيهات تطبيق أمان، ومتابعة حالات الإصابة والشفاء من فيروس كورونا بين الموظفين وعائلاتهم، ومتابعة حالات المخالطة للمصابين وظهور أي أعراض.
– تطبيق وتنظيم آلية العمل عن بعد، ومنح الصلاحيات لعدد من الموظفين للعمل عن بعد.
– التركيز على نشاط التدريب بشكل عام، والتدريب ضمن مركز التدريب التابع للبنك على وجه الخصوص، وقد بلغت نسبة المشاركين في الدورات التدريبية ضمن مركز التدريب التابع للبنك من إجمالي أعداد المتدربين ٨٣٪ في العام ٢٠٢٠.

وفيما يلي ملخص بأعداد المشاركين في الدورات التدريبية ٢٠٢٠، وعدد الدورات، مبينة حسب الجهة التي عقدت الدورات:

الجهة التي عقدت الدورة	وجاهي		عن بعد/ إلكتروني		الإجمالي	
	عدد الدورات	عدد المشاركين (مكرر)	عدد الدورات	عدد المشاركين (مكرر)	عدد الدورات	عدد المشاركين (مكرر)
معهد الدراسات المصرفية	٧	١١	٤	٥	١١	١٦
معاهد التدريب داخل الأردن	١٥	٣٤	٥٩	٣٥٣	٧٤	٣٨٧
مركز التدريب والتطوير الداخلي للبنك التجاري	١٨	٦٣٥	٤٢	١٤٣٩	٦٠	٢٠٧٤
المؤتمرات والندوات داخل الأردن	١	٢	-	-	١	٢
الشهادات المهنية	٣	٥	١٠	١٣	١٣	١٨
المؤتمرات والندوات خارج الأردن	١	٣	-	-	١	٣
المجموع	٤٥	٦٩٠	١١٥	١٨١٠	١٦٠	٢٥٠٠

الدائرة الهندسية:

للدائرة الهندسية دور مهم وأساسي في البنك، وتقوم بتقديم الخدمات والدعم اللوجستي لموظفي البنك، كما تقوم الدائرة بمتابعة متطلبات دوائر الإدارة والفروع من خلال تقديم الخدمات التي تقع ضمن نطاق عملها، بهدف توفير بيئة عمل مناسبة للموظفين، إضافة إلى سعيها لعكس صورة ذهنية إيجابية وعصرية عن مباني وفروع البنك، ومن أبرز ما قامت به الدائرة خلال العام ٢٠٢٠ ما يلي:

– تنفيذ المشاريع الخاصة بعدد من فروع البنك التي تم افتتاحها أو نقلها (فرع إكسبرس أبو السوس، فرع جبل الحسين، فرع الجاردنز) وتشغيلها.
– تشغيل مشروع توليد الطاقة الكهربائية في منطقة أبو علندا، وبداية الاستفادة من الطاقة التي يتم توليدها لتغطية احتياجات مبنى الإدارة.
– تجهيز مواقع صرافات آلية: (فندق إياس، وبوابة عمّان، وتوتال الهاشمي).
– تشغيل وتفعيل نظام الإخلاء التلقائي في مبنى الإدارة من خلال تعديل نظام الإنذار ضد الحريق، وربطه مع النظام الصوتي الموجود في المبنى، وإصدار تعليمات لضبط العملية.
– عزل الطوابق في مبنى الإدارة العامة لتقليل اختلاط الموظفين تجنباً لانتقال العدوى بفيروس كورونا، وكذلك العمل على تجهيز العديد من المواقع مثل مركز التدريب، والعديد من الفروع التي تم نقل موظفين من دوائر الإدارة العامة للعمل فيها كمواقع بديلة، لضمان استمرارية العمل في ظل جائحة كورونا (وحدوث إصابات في أحد مواقع العمل).
– تأمين ممرات لذوي الاحتياجات الخاصة في بعض فروع البنك (تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني).
– الانتهاء من تحديد المتطلبات اللازمة لتجهيز مستودع البنك الجديد في منطقة أبو علندا ضمن المتطلبات التي تم تحديدها من الدوائر المعنية.
– إغلاق فروع (العبدلي، مكتب إربد، جبل الحسين/ تم استبدال الموقع، الجاردنز/ تم استبدال الموقع)، وبالتعاون مع الدوائر ومحطات العمل المعنية.

الدائرة الإدارية:

توفر الدائرة الإدارية كافة الخدمات المتعلقة بالشؤون الإدارية ولمختلف محطات العمل في البنك وللموظفين العاملين فيها (من إدارة وفروع)، كما تعمل الدائرة على متابعة نفقات البنك وترشيدها وضبطها، مما يساهم بتعزيز ربحية البنك، ومن أبرز المهام التي قامت الدائرة بتحقيقها خلال العام ٢٠٢٠ ما يلي:

– الاستمرار بالتواصل المباشر مع الموظفين، وذلك بهدف توفير ما يحتاجون إليه من خدمات ومستلزمات.
– البحث عن أفضل العروض ومفاوضة الملاك والموردين، وبما لا يخل بمستوى الخدمات والمزايا المقدمة، وقد كان للمفاوضات التي أجرتها الدائرة مع الملاك ومع الموردين (للأخذ بعين الاعتبار فترة التعطل التي لحقت بدوائر وفروع البنك أثناء فرض الحظر والإغلاق من قبل الحكومة للحد من انتشار كورونا في الربع الثاني من العام ٢٠٢٠)، وقد ساهمت هذه المفاوضات بخفض عدد من النفقات وبشكل مؤثر.
– تقديم الدعم والمساهمة في الإشراف على نقل وتسكين الفروع الجديدة خلال العام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى إخلاء الفروع التي تم إغلاقها.
– تلبية احتياجات موظفي الفروع/ الإدارة العامة العمليات المركزية/ مركز التدريب، بكافة مستلزمات السلامة العامة أثناء (جائحة كورونا) من معقمات/ كمامات/ قفازات، بالإضافة إلى التعقيم المستمر لمواقع العمل من خلال شركة مختصة وذلك بهدف توفير بيئة عمل آمنة، حفاظاً على سلامة الموظفين وعملاء البنك.
– تفعيل خطة الطوارئ خلال فترة الحظر الشامل (والتي هي ظروف استثنائية) من خلال إبقاء مناوبات على مدار ٢٤ ساعة، وذلك حفاظاً على ممتلكات البنك، وسرعة المعالجة لأي إشكالات.

دائرة هندسة العمليات:

تتم عملية إعادة هندسة العمليات (والتي تعتبر من ضمن الأعمال الأساسية في البنك) من خلال دراسة كافة العمليات المصرفية في البنك وإعادة تصميمها ضمن إطار عملي ممنهج وبما يتلاءم مع أفضل الممارسات، ويضمن زيادة سرعة وجودة تقديم الخدمة، وتحقيق وفورات كبيرة في الكلف التشغيلية، إضافة إلى تلبية متطلبات الجهة الرقابية في كافة المجالات، ومن أبرز ما قامت به دائرة هندسة العمليات خلال عام ٢٠٢٠ ما يلي:

– إعداد وتوثيق و/ أو تحديث أدلة سياسات وإجراءات العمل لعدد من الوظائف ومحطات العمل في البنك.
– إصدار التعليمات والتعاميم والنماذج الخاصة بمنتجات البنك ووحدات العمل، وإعداد مذكرات تفاهم واتفاقيات مستوى الخدمة.
– توثيق سير العمل لعدد من العمليات والإجراءات لمحطات عمل مختلفة.
– تعديل الأوصاف الوظيفية لعدد من الدوائر ومحطات العمل.
– إعداد بطاقات الاحتياجات التدريبية لعدد من دوائر البنك.
– تعديل الهيكل التنظيمي لعدد من الفروع ومحطات العمل.
– دراسة الكفاية العددية لوظيفة رئيس التلر لدى الفروع، ودمجها مع وظيفة مسؤول علاقة العملاء.
– إدارة عملية فحص وتطبيق الأنظمة والمشاريع المتعلقة بأعمال الأتمتة.

دائرة تكنولوجيا المعلومات:

واصلت دائرة تكنولوجيا المعلومات جهودها لتطوير ورفع كفاءة خدماتها المختلفة، من خلال تقديم الدعم والمساندة لقطاعات الأعمال وتقديم الحلول التقنية المبتكرة على مستوى الأجهزة والخوادم والأنظمة والشبكات مع الأخذ بعين الاعتبار أعلى درجات الأمن والحماية لدعم وإنجاح أهداف وتطلعات البنك، حيث تم:

– البدء بتطبيق مشروع تحديث البنية التحتية من خوادم وأنظمة تشغيل وأنظمة ومعدات الاتصالات لضمان استمرارية تقديم الخدمات على أكمل وجه دون توقف أو انقطاع، ولتطوير وتحسين مستوى وسرعة الأداء.
– تطوير وتحديث النظام البنكي الرئيسي للإصدار الأخير، وتفعيل مجموعة من الأنظمة الفرعية بهدف تحسين وتوفير خدمات وحلول جديدة.
– إطلاق مشروع تحديث أنظمة الحماية والجدران النارية لرفع كفاءة المنظومة الأمنية لدى البنك، وتوفير البيئة الآمنة لأنظمة البنك كافة.
– استكمال تحديث وتطوير الصرافات الآلية والذي أدى إلى زيادة حجم المعاملات المصرفية التي تمت من خلال الصرافات الآلية.
– تحديث القنوات الإلكترونية مثل تطبيق تجاري موبايل بما يضمن التواؤم مع المشاريع المطروحة من قبل الجهات الرقابية.

وفي إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك، استمر البنك خلال عام ٢٠٢٠ بتطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحلول الأمنية لجعلها متوافقة مع متطلبات الأمن السيبراني والذي سيكون له الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية، كما تم أيضاً استمرار العمل على مشروع COBIT لجعله متوافقاً مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال، كما تم أيضاً تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI–DSS .

دائرة التخطيط الاستراتيجي:

تعتبر عملية استكشاف السوق، واستغلال الفرص المتوافرة فيه، من أبرز الأمور التي تساعد البنك على تطبيق خطته الاستراتيجية، وتحقيق أهدافه، والمنافسة في السوق المصرفي.

وتقوم دائرة التخطيط الاستراتيجي بذلك من خلال أعداد الدراسات السوقية، ودراسات الجدوى، والقطاعات، كما تقوم وبالتعاون مع الدوائر واللجان المعنية، بدراسة وتحديد الفرص الاستثمارية في السوق، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

كذلك تقوم دائرة التخطيط الاستراتيجي، وبتوجيه ودعم من الإدارة العليا، والإدارة التنفيذية وبالتعاون مع الدوائر المعنية بالمساهمة في إعداد الخطة الاستراتيجية للبنك (وضمن عملية تشاركية)، والعمل على تحديثها وتعديلها حسب مقتضى الحال، كما تقوم الدائرة بمتابعة ما أنجز من الخطة (بشكل دوري)، حيث تقوم دوائر العمل في البنك بتحويل الخطط الاستراتيجية إلى خطط عمل تشغيلية وموازنات تقديرية تتوافق مع الخطة الاستراتيجية للبنك، وبحيث يسهل تنفيذها ومتابعتها.

ذلك بالإضافة إلى متابعة ما أنجز من الخطة الاستراتيجية على مستوى البنك وعلى مستوى الدوائر، وبيان نسب الإنجاز، ومتابعة الأسباب التي حالت دون تحقيق الدوائر لأهدافها من خططها التشغيلية، وتحديد التاريخ المتوقع لإنجاز هذه الأهداف، مع تزويد الجهات ذات العلاقة بالتقارير اللازمة وبشكل دوري.

قطاع الرقابة:

دائرة المخاطر:

قامت دائرة المخاطر خلال العام ٢٠٢٠ ضمن استراتيجية البنك والتي تركز على تحديد المخاطر وإدارتها، بإنجاز الأعمال التالية:

– تطبيق تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بالتعرضات الكبيرة وحدود منح الائتمان والمتعلقة بدائرة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية.
– تطبيق سياسة مخاطر تسوية عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وإعداد التقرير اللازم حول ذلك.
– مراجعة وضعية مخاطر المؤسسة والتأكد من أنها تحتوي على كافة المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها البنك ككل.
– الاستمرار في تقييم المخاطر التشغيلية لمختلف دوائر وفروع البنك والتأكد من مدى كفاية وفعالية الإجراءات الرقابية في السيطرة على مختلف هذه المخاطر .
– الاستمرار في تطبيق وتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing من خلال تطبيق سيناريوهات مفروضة من قبل البنك المركزي الأردني إضافة إلى سيناريوهات أخرى خاصة بالبنك تم استحداثها من قبل دائرة المخاطر وبالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك.
– إعداد دراسة عن المؤشرات المالية للبنك مقارنة مع نتائج المتانة المالية للبنوك الأردنية كافة والبنوك النظيرة للبنك في القطاع المصرفي مع العمل على مراقبة هذه النسب المتعلقة بأداء البنك.
– إعداد الدراسة الخاصة للأعباء التاريخية المالية المتوقعة التي أثرت على البنك لآخر ٣ أعوام.
– تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي (٩) وحسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني واحتساب أثره على وضع البنك.
– التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال لدى البنك من خلال احتساب رأس المال اللازم لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك ICAAP.
– عمل الدراسات عن عملاء التسهيلات والوقوف على مدى تعثرهم.
– تطوير وتحديث مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite) في البنك وإعداد منظومة التقارير المناسبة لهذه المستويات، والاستمرار في مراقبتها بشكل دوري وذلك لبيان الانحراف الذي يتم على هذه المستويات ومدى تأثير ذلك على احتساب أعباء رأس المال.
– احتساب أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة حسب متطلبات بازل (٣).
– فحص خطة طوارئ السيولة من خلال افتراض سيناريوهات معينة وبالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك.
– تنفيذ فحص شامل لخطة استمرارية العمل Business Continuity plan والخطط المتعلقة بها.
– تقييم المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات والمخاطر السيبرانية على مستوى البنك.
– إجراء اختبارات الاختراقات لجميع الأنظمة والأجهزة الطرفية والشبكية لكشف مواطن الضعف فيها وتقييم المخاطر ومدى حصانة الأنظمة ضد الهجمات من الخارج أو الهجمات من الداخل.
– الحصول على شهادة الأيزو ٢٧٠٠١ في مجال أمن المعلومات.
– المشاركة بتطبيق تعليمات حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها فيما يخص عملية إدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات (COBIT 5).
– تطبيق وتفعيل الضوابط الأمنية والرقابية لتقليل المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا وبما يتلاءم مع الاستراتيجية العامة للبنك.
– الإشراف على تطبيق متطلبات قانون اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR).
– الإشراف على تطبيق تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
– الإشراف على تطبيق تعليمات أجهزة الصراف الآلي الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
– الإشراف على تطبيق تعليمات برنامج أمن العملاء (CSP) الصادرة عن شركة سويفت والبنك المركزي
– الاستمرار في التدريب ونشر ثقافة المخاطر على كافة المستويات في البنك ولكافة أنواع المخاطر وخطط استمرارية العمل وأمن المعلومات.

الهيكل التنظيمي لدائرة المخاطر:

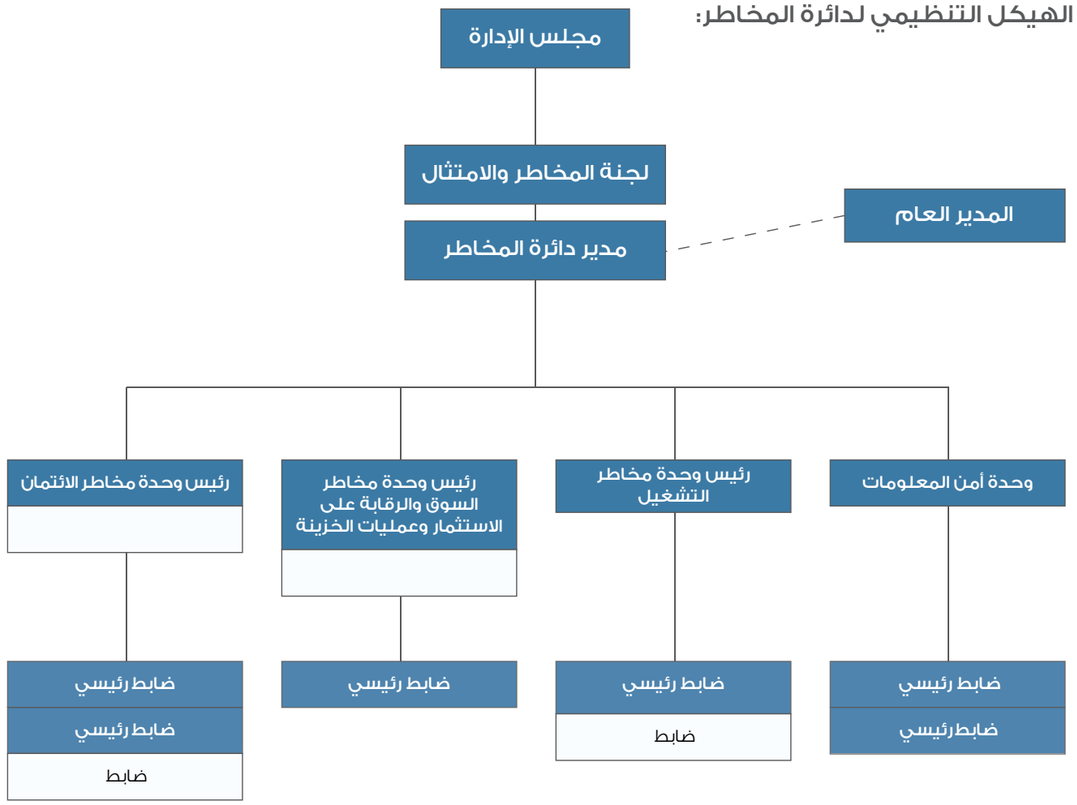

دائرة الامتثال:

تقوم دائرة الامتثال بدور مهم وأساسي في مراقبة ومتابعة مدى التزام البنك بمعايير الامتثال تجنباً لتعرض البنك لمخاطر عدم الامتثال في تعاملاته المصرفية وتجنباً لتعرضه للمخالفات من قبل الجهات الرقابية وذلك من خلال ما يلي:

– الإفصاحات الدورية: تقوم الدائرة بمتابعة الجهات ذات العلاقة في البنك وتلبية متطلبات الجهات الرقابية الواردة للبنك بفترة زمنية كافية والالتزام بالإفصاحات، وتسعى الدائرة لتعزيز دقة البيانات الصادرة عن البنك للجهات الرقابية.
– تطبيق تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ومعالجة شكاوي العملاء: ومن أهمها التعامل مع شكاوي العملاء والمعلومات الواردة منها لما توفره هذه الآلية من معلومات حول النقاط التي يهتم بها العملاء وتسبب حالة من عدم الرضا لديهم مما يعني أنه مصدر للتغذية الراجعة لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء تساعد البنك على تطوير العمل مع وضع الإجراءات الكفيلة بالحد من تكرارها مستقبلاً. وقد عرف نظام التعامل مع الشكاوي (على أنه استجابة المؤسسة لأي خلل أو فشل في عملية تقديم الخدمات للعملاء)، ويوجد لدى البنك وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء، تتبع إدارياً لدائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، وتقوم باستقبال شكاوي العملاء الواردة للبنك من مختلف وسائل التواصل والعمل على معالجتها وتعزيز ثقة ورضا العملاء وتصنيف الشكاوي وإجراء مختلف الدراسات الكمية والتحليلية والتحقق عن مسببات الشكاوي في الحالات التي تستدعي ذلك، ورفع التقارير الدورية لمجلس الإدارة والبنك المركزي الأردني وقد بلغ إجمالي عدد الشكاوي الواردة للبنك (١٨٧) شكوى خلال العام ٢٠٢٠، وتركزت الشكاوي في فروع مناطق الوسط، وكانت أبرز موضوعات الشكاوي تتعلق بإجراءات سير العمل وبعض الأخطاء الفنية وشكاوي أخرى ترتبط بعدم إدراك العملاء للخدمات، أو عدم صحة طلب العميل، وقد قامت دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال/ وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء بمتابعة موضوعات الشكاوي والتواصل مع العملاء والحرص على رضاهم وتوضيح أي التباس، مع التوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة. وتتعدد طرق التواصل مع العملاء الا أن الاتصال الهاتفي يعتبر هو الوسيلة الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل عملاء البنك، يليه التواصل من خلال مركز الخدمة الهاتفية.
– الالتزام بالقانون الضريبي الأمريكي (FATCA): تم تنفيذ الخطة الموضوعة وفقاً لسياسة التسجيل لدى موقع مصلحة الضرائب الأمريكية، وإنشاء قسم مختص وعقد اجتماعات ومتابعة الأطراف ذات العلاقة والسير بإجراءات الإبلاغ.
– تطوير وظيفة الامتثال في البنك: قامت الدائرة بهذا الخصوص بمراجعة واعتماد سياسة مراقبة الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم العمل على منظومة الإبلاغ GOAML، حيث قام البنك خلال العام ٢٠٢٠ باعتماد نظام متكامل يهدف لتعزيز مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

– التحكم المؤسسي: تم تحديد متطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ومواءمة دليل الحاكمية المؤسسية لدينا على أثرها، وتم عمل دراسة بأهم المتطلبات ومقارنتها مع ممارسات البنك، ووضع خطة عمل للتطبيق وتمت مراجعة وإعداد سياسات وأدلة عمل ومواثيق خاصة باللجان المنبثقة عن المجلس واعتمادها من السادة أعضاء مجلس الإدارة، كما قام البنك بتلبية متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في إطار Cobit 2019، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.
– تطوير الكادر البشري: تم رفد الدائرة بموظفين من ذوي الخبرة والاختصاص، وتدريب الموظفين الحاليين لدى البنك وفق أعلى المعايير الدولية، وحصل عدد من كادر الدائرة على شهادات مهنية متعددة لتكون الدائرة بذلك قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر المرتبطة بأعمال البنك المختلفة والقطاع المصرفي ضمن منظومة ثقافة امتثال رائدة ووفق أفضل الممارسات المصرفية.

دائرة التدقيق:

تسعى دائرة التدقيق إلى الارتقاء بالعمل الرقابي في البنك التجاري الأردني، وأن تكون برامجها وكافة أنشطتها ذات قيمة مضافة تساعد في تحقيق أهداف البنك، وتخلق بيئة رقابة ذاتية، وذلك من خلال تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على نشاط التدقيق الداخلي وتحديد مسؤوليات ومهام الجهات ذات العلاقة بنشاط التدقيق الداخلي كونه جزءاً رئيسياً من مهامها، فيما يتولى المدقق العام إدارة نشاط التدقيق الداخلي والإشراف على أعماله، ومن أبرز ما قامت به دائرة التدقيق الداخلي للعام ٢٠٢٠:

– الارتقاء بمستوى الكادر الوظيفي من خلال الدعم والتدريب والتطوير المستمر، وتطوير بيئة العمل.
– مراجعة وتقييم الآلية المتبعة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في البنك وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) بما يكفل سلامة عمليات الاحتساب ودقة النتائج.
– التحقق من قيام وحدات العمل بالمهام المناطة بها بما يعزز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة.
– أتمتة عمليات التدقيق ومتابعة الملاحظات مع الدوائر المعنية.
– مراجعة وتحديث دليل التدقيق بما يتوافق مع أفضل المعايير الدولية وتعليمات الجهات الرقابية والقوانين.

دائرة الاتصال المؤسسي:

يقوم القطاع المصرفي بدور فاعل ومهم لخدمة المجتمع وتنميته من خلال تقديم الدعم، والمساهمة في العديد من المبادرات والخدمات الاجتماعية والخيرية، ورعاية الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والمجتمعية (من رياضية، وفنية، وخيرية وغيرها)، إضافة لدعم الجهود المجتمعية في محاربة الفقر، وخفض نسب البطالة، والمحافظة على البيئة وغيرها، وكون البنك التجاري جزء لا يتجزأ من المجتمع، وعنصراً مهماً من عناصر القطاع المصرفي، فقد اضطلع البنك التجاري بمسؤوليته المجتمعية والمشاركة بهذا الدور وذلك من خلال:

– تبني مبادرات اجتماعية مثل (طرود الخير) في شهر رمضان المبارك، وتوزيعها على عدد من مناطق المملكة الأردنية الهاشمية الأقل حظاً.
– الاستمرار (رغم جائحة كورونا والإجراءات المصاحبة لها) في تقديم التبرعات المادية والعينية لمساعدة المجتمع المحلي في تحمل أعباء الجائحة، وقد تم التبرع للقطاع الحكومي والمجتمع المحلي بمساعدات مادية وعينية، كما تم توزيع الكمامات على بعض المدارس الأشد فقراً في مناطق مختلفة من المملكة.
– دعم جمعيات تعاونية وخيرية تعمل على رعاية الطفل والمرأة والأسرة، وأيضاً دعم عدد من المؤسسات الوطنية والمواقع الإلكترونية ومنها :

- التبرع لوزارة الصحة من خلال تطبيق تجاري موبايل خلال جائحة كورونا .
- دعم جمعية الإغاثة الطبية العربية.
- دعم جمعية العون الطبي الأردني للفلسطينيين لتغطية التكاليف التشغيلية لمركز صحي للأطفال في مخيم غزة في جرش.
- دعم مشروع ورشات تدريبية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم، والذي أطلقته جمعية الإخاء الأردني العراقي.

– المشاركة في العديد من المبادرات والفعاليات المجتمعية المختلفه ومنها:

- التبرع لصندوق همّة وطن من قبل البنك، وموظفيه وأعضاء مجلس الإدارة.
- إطلاق حملة التوعية في اليوم العالمي للسرطان (قد التحدي).
- نشر فيديوهات توعوية في يوم المرأة العالمي وعيد الأم وساعة الأرض.
- رعاية بازار الشتاء، ورعاية مهرجان «لن ننسى».
- رعاية دوري صغار كرة القدم للمدرسة الكندية الدولية.
- إطلاق حملة التوعية بسرطان الثدي في شهر ١٠، وحملة التوعية بصحة الرجل في شهر ١١ .
- حملة القافلة الخضراء، حيث تبرع البنك بزراعة (٢٠٠) شجرة في منطقة الفيحاء في مأدبا.
- رعاية دوري كرة السلة لدعم الأطفال ذوي التحديات العقلية وزيادة الوعي بمتلازمة داون.

كما يسعى البنك التجاري الأردني لديمومة التواصل مع المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي لإبراز دور البنك في مختلف المجالات.

(١٢): استكمل البنك بيع الفروع العاملة في فلسطين كما في ٢٠٢٠/٦/٣٠ عن طريق استحواذ البنك الوطني في فلسطين على معظم الموجودات والمطلوبات مقابل حصول البنك التجاري الأردني على نسبة ١٥٪ من أسهم البنك الوطني بعد الزيادة. نتج عن عملية الاستحواذ خسارة بمبلغ ٢,٤ مليون دينار وهي ذات طبيعة غير متكررة.

(١٣): السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠ (بالدينار):

البيان	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
صافي الربح	٥١٣,٥٠٣	٥,٣١٣,٠٦٦	٥,٠٢٩,٣٦٦	٣,٧٨٨,٨١٣	٩,٣٢٥,٤٠٦
صافي حقوق المساهمين	١٣٩,٤٦٦,٧٨٧	١٣٩,١٩٨,٧٧٤	١٣٤,٠٤٣,٩٣٠	١٤٩,٥٤٠,٥٩٩	١٤٥,٨١٤,٧٩١
توزيع أرباح نقدية (مقترح)	-	-	-	-	-
نسبة التوزيع النقدي (مقترح)	-	-	-	-	-
توزيع أسهم مجانية (مقترح)	-	-	-	-	٧,١٢٥,٠٠٠
نسبة توزيع الأسهم المجانية (مقترح)	-	-	-	-	٦,٣٪
سعر الإغلاق/ للسهم (دينار)	٠,٦٩	٠,٧٩	٠,٨٥	١,١٩	١,٤٠

– يتم مراعاة منح المساهمين أولوية الاكتتاب عند إصدار أسهم جديدة.

(١٤): تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال السنة المالية:

ملخص لأبرز المؤشرات المالية:	المبالغ لأقرب مليون دينار				
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
أهم بنود قائمة الدخل					
صافي إيراد الفوائد	٣٣,٥	٣١,٠	٢٩,٦	٣٦,٤	٣٨,٦
صافي إيراد الفوائد والعمولات	٣٧,٨	٣٦,٨	٣٤,٨	٤١,٤	٤٣,٤
إجمالي الدخل	٤٢,٧	٤٢,٥	٤٠,٨	٤٨,٢	٤٩,٦
صافي الربح قبل الضريبة	٦,٧	١٢,٨	٧,٢	٦,٣	١٢,٠
صافي الربح بعد الضريبة	٠,٥	٥,٣	٥,٠	٣,٨	٩,٣
حصة السهم من الربح (الخسارة) – دينار	٠,٠٠٤	٠,٠٤٤	٠,٠٤٢	٠,٠٣٢	٠,٠٨٢
أهم بنود الميزانية العامة					
مجموع الموجودات	١,٣٥٢,٠	١,٣٨٦,٦	١,٣٥٣,٦	١,٣٨٢,٣	١,٢٦٥,٣
حقوق المساهمين	١٣٩,٥	١٣٩,٢	١٣٤,٠	١٤٩,٥	١٤٥,٨
المحفظة الائتمانية بالصافي	٧١٣,٩	٦٦٩,٠	٧٢٧,٩	٧١٨,٠	٦٣٤,٠
محفظة الأوراق المالية	٣١٢,٩	٢٨٩,٧	٣١٦,٧	٣٤٤,٦	٣٤١,٠
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٧٦,٢	١٠٧,٩	١٥٣,٩	١٨٠,٠	١٦١,٧
ودائع العملاء	٩٣٥,٧	٨٣٦,٧	٨٩٣,٢	٩٧١,٣	٩٥٧,٣
تأمينات نقدية	٤١,٨	٥٦,٦	٨٤,٤	٩١,٨	٦٩,٩
ودائع البنوك لدينا	١٠٢,٧	٨٧,٤	١١٧,٣	١٢١,٤	٥١,٨
أهم النسب المالية					
العائد على الموجودات	٠,٠٤٪	٠,٤٪	٠,٤٪	٠,٣٪	٠,٧٪
العائد على حقوق الملكية	٠,٤٪	٣,٩٪	٣,٥٪	٢,٦٪	٦,٦٪
كفاية رأس المال	١١,٤٪	١١,٢٪	١١,٥٪	١٣,٧٪	١٥,٣٪
صافي المحفظة الائتمانية/ ودائع العملاء	٧٦,٣٪	٨٠,٠٪	٨١,٥٪	٧٣,٩٪	٦٦,٢٪
صافي التسهيلات غير العاملة و غير المغطاة بمخصصات/ صافي المحفظة الائتمانية	١,٦٪	٣,٤٪	٢,٦٪	٢,٥٪	٢,٩٪
تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة	٨٣,٧٪	٦٨,٠٪	٧٥,٨٪	٦٣,٢٪	٥٤,٨٪
نسبة السيولة القانونية	١١٧,٧٪	١٠٨,٥٪	١٠٤,٦٪	١١٩,٨٪	١١٩,٧٪

(١٥): التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية:

الأهداف الاستراتيجية العامة للعام ٢٠٢١

تهيئة البنك التجاري ليصبح «بنك ملائم للنمو»، وأن يكون البنك في وضع مالي وتشغيلي جيد (ودائع وتسهيلات ذات جودة عالية، ونمو في الأرباح التشغيلية)، لتعود الأرباح إلى مستوى العام ٢٠١٩، وأن يكون قادراً على منافسة البنوك الأخرى في استقطاب الودائع والتسهيلات ذات النوعية الجيدة.

• **االمحاور الأساسية للاستراتيجية:**

للوصول إلى تحقيق الاستراتيجية العامة للبنك، تم التركيز على المحاور التالية:

المحور المالي:
- بناء مركز مالي قوي، وتحقيق نمو مستمر في الأرباح التشغيلية، وتحقيق وضع منافس وخاصة في قطاع الأفراد.
- رفع حصة البنك السوقية، وتحسين موقعه التنافسي في مختلف المؤشرات وخاصة في مؤشرات الربحية والنمو «ضمن فئة البنك»، وضمن «القطاع المصرفي» بشكل عام.
- تنويع مصادر الدخل، والتركيز على الإيرادات غير المرتبطة بالفائدة (إضافة إلى أنشطة البنك الرئيسية)، والعمل على ضبط النفقات التي تقع ضمن سيطرة مراكز العمل. .

محور الخدمات المصرفية:
- أن يكون بنكاً متميزاً في تقديم الخدمات ولكافة الفئات، مع التركيز على تقديم الخدمات المصرفية لفئات مستهدفة من العملاء، بميزات تنافسية ومناسبة لهذه الفئات.
- استهداف المناطق التي هي بحاجة إلى خدمات مصرفية، كونها غير مخدومة، أو غير مخدومة بشكل كافي، وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية التي تناسب طبيعة عملاء هذه المناطق وضمن (خطة البنك المعتمدة للتفرع والانتشار).

محور الكادر البشري:
- الاهتمام بالكادر البشري، بحيث يكون البنك من البنوك المفضلة للباحثين عن التوظيف، والعمل على استقطاب الكفاءات، مع الأخذ بالاعتبار دور التدريب في تطوير ورفع كفاءة الموظفين.

محور الأعمال:
- الاستمرار بتطوير منظومة التكنولوجيا، وصولاً إلى الأتمتة الشاملة لكافة أعمال وأنشطة البنك.
- المراجعة المستمرة لإجراءات العمل وسياسات البنك وتحديثها بما يتوافق مع أفضل الممارسات المطبقة في السوق المصرفي.

• **الأهداف التشغيلية المتوافقة مع الخطة الاستراتيجية ٢٠٢١:**

- الاستمرار بتطبيق خطة التوسع والانتشار لتغطي مختلف مناطق المملكة من خلال افتتاح/ أو إعداد دراسات جدوى لافتتاح فروع تقليدية، أو فروع تجاري إكسبرس، وتركيب الصرافات الآلية، كذلك الاستمرار بتحديث وتطوير الفروع القائمة وفق رؤية مصرفية عصرية، مع دراسة أماكن الفروع القائمة، ودراسة مدى مناسبتها لعملاء البنك ومدى قربها من النشاط الاقتصادي والسكاني.
- تطوير/ طرح منتجات وخدمات مصرفية منافسة في السوق، والاستمرار بالإعلان عن المنتجات القائمة، مع التركيز على الخدمات الإلكترونية.
- الاستمرار باستقطاب عملاء فئات وقطاعات مستهدفة ومتوافقة مع سياسيات البنك وتوجهاته الاستراتيجية (للودائع والتسهيلات).
- العمل على رفع جودة محفظة التسهيلات من خلال التركيز على المنح الجيد وخفض الديون غير العاملة، كذلك رفع جودة محفظة الودائع بالتركيز على الودائع الجيدة والمستقرة.
- تطوير منظومة التكنولوجيا، والاستمرار بأتمتة البرامج والأنظمة، إضافة إلى تطوير نظام المعلومات الإدارية.
- متابعة متطلبات الجهات الرقابية القائمة والمستحدثة، والعمل على الالتزام بها.
- اتخاذ الإجراءات الضامنة لاستمرار أعمال البنك، مع تركيز الجهود على المحافظة على موظفي البنك وعملائه في ظل الظروف الراهنة (انتشار وباء كورونا، وفرض الإجراءات المصاحبة له للحد من تفشي وانتشار الوباء بشكل أكبر).
- مراقبة وإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمصاحبة للعملية المصرفية، سواء القائمة أو المتوقع حدوثها.
- مراقبة الأوضاع والتغيرات التي تؤثر على بيئة الأعمال المصرفية والاقتصادية (محلياً وعالمياً)، وخاصة فيما يتعلق بتحركات أسعار الفائدة، للاستفادة من الفرص الممكنة، والحد من التحديات المتوقعة.

(١٦): إن مقدار المبالغ التي تلقاها المدقق شاملة ضريبة المبيعات هي ١٢٢,٧٨٠ دينار.

(أ/١٧): عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم ومقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		الشركات المسيطر عليها	عدد الأوراق المالية	
			٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١		٢٠٢٠	٢٠١٩
١	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	أردنية	١٢,٨١٤,٣٤٦	١٢,٨٣٨,٧٩٦	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة شركة تريزونيا للاستشارات الإدارية شركة الأصباغ الوطنية القابضة	- ١٠,٠٠٠ -	١١,٤٢٨ - ١,٦٥٦,٦٤١
٢	أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	١,١٤٤,٥٤٦	١,١٤٤,٥٤٦	–	–	–
٣ ٤	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عضو مجلس إدارة يمثلها بمقعدين: مؤنس عمر سليم عبد العال فادي عبد الوهاب أبو غوش اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨ أريج سليمان خالد عبيدات لغاية تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨	أردنية أردنية أردنية أردنية	٢٣,٨٠٨,٠٢١ – – –	٢٣,٨٠٨,٠٢١ – – –	– –	–	–
٥	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس إدارة ويمثلها صالح محمد صالح زيد كيلاني	أردنية أردنية	١٤,٧١٥,١٧٢ ١١,٩٩٩	١٤,٧٤١,٨٧٢ ١١,٩٩٩	–	–	–
٦	شريف توفيق حمد الرواشده عضو مجلس إدارة	أردنية	١,٠٧٣,٧٥٤	١,٠٧٣,٧٥٤	–	–	–
٧	عبد النور نايف عبد النور عبدالنور عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	أردنية	١٠,٠٠٠	٦١٥	–	–	–
٨	ناصر حسين محمد صالح عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	أردنية	١٠,٠٠٠	–	–	–	–
٩	هنري توفيق إبراهيم عزام عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	أردنية	١٠,٠٠٠	–	–	–	–
١٠	أسامه عمر علي حمد عضو مجلس إدارة	أردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	–	–	–
١١	مهند شحادة خليل خليل عضو مجلس إدارة	أردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	–	–	–
١٢	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة عضو مجلس إدارة لغاية تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	إماراتية	١١,٤٢٨	١١,٤٢٨	–	–	–
١٣	إيمان محمود علان ضامن عضو مجلس إدارة لغاية تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	أردنية	١١,٩٩٩	١١,٩٩٩	–	–	–
١٤	يزيد شمس الدين محمد يوسف الخالدي عضو مجلس إدارة لغاية تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	أردنية	١١,٩٩٩	١١,٩٩٩	–	–	–

(١٧/ب): عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقرباء أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية	
			٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
١	نازي توفيق نخله القبطي زوجة رئيس مجلس الإدارة	أردنية	٧,٤٠٠,٠٦٨	٢٤٠,٠٠٠

(١٧/جـ): عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل المدراء من الإدارة التنفيذية العليا والمدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية	
			٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
١	رامي «محمد جواد» فؤاد حديد نائب مدير عام أعمال مصرفية	أردنية	٢٣,٥٥٧	٢٣,٥٥٧

لا يوجد أوراق مالية مملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ولا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة باستثناء السيد رامي حديد نائب المدير العام للأعمال المصرفية.

(١٧/د): عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأسماء ومساهمات الشركات المسيطر عليها من قبلهم: لا يوجد.

(١٨/أ): المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة للفترة من ٢٠١٩/١/١ ولغاية ٢٠١٩/١٢/٣١:

أعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات أعضاء لجان المجلس	مكافأة سنوية عن العام ٢٠١٩ والمدفوعة بالعام ٢٠٢٠	مصاريف سفر وتدريب وأخرى	المجموع
السيد ميشيل الصايغ	٣٣,٠٠٠	٤,٢٠٠	٥,٠٠٠	٦١٤	٤٢,٨١٤
معالي أيمن المجالي	٣٣,٠٠٠	٣,٤٠٠	٥,٠٠٠	-	٤١,٤٠٠
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (ممثلة بمقعدين)	٦٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	٨٦,٠٠٠
الأردن الأولى للاستثمار	٣٣,٠٠٠	٥,٤٠٠	٥,٠٠٠	-	٤٣,٤٠٠
السيد شريف الرواشده	٣٣,٠٠٠	٧,١٠٠	٥,٠٠٠	-	٤٥,١٠٠
شركة الأصباغ الوطنية المحدودة (لغاية ٢٠٢٠/٧/٩)	١٥,٠٠٠	٩٠٠	٥,٠٠٠	-	٢٠,٩٠٠
السيد عبدالنور عبدالنور (اعتباراً من ٢٠٢٠/٧/٩)	١٨,٠٠٠	٣,٦٠٠	-	-	٢١,٦٠٠
السيد يزيد الخالدي	١٥,٦٠٠	٣,٢٠٠	٥,٠٠٠	-	٢٣,٨٠٠
السيدة إيمان الضامن لغاية ٢٠٢٠/٧/٩	١٥,٦٠٠	٢,٦٠٠	٥,٠٠٠	-	٢٣,٢٠٠
معالي مهند شحادة	٣٣,٠٠٠	٥,٣٠٠	-	-	٣٨,٣٠٠
السيد أسامة حمد	٣٣,٠٠٠	٤,٢٠٠	٣,٥٠٠	-	٤٠,٧٠٠
السيد هنري عزام اعتباراً من ٢٠٢٠/٧/٩	١٧,٤٠٠	٣,٧٠٠	-	-	٢١,١٠٠
السيد ناصر الصالح اعتباراً من ٢٠٢٠/٩/٧	١٧,٤٠٠	٤,٨٠٠	-	-	٢٢,٢٠٠
السيد نبيل مشحور (لغاية ٢٠١٩/١٠/٣٠)	-	-	٣,٥٠٠	-	٣,٥٠٠
شركة الصالح القابضة (لغاية ٢٠١٩/٤/٣)	-	-	١,٠٠٠	-	١,٠٠٠
المجموع	**٣٦٣,٠٠٠**	**٥٨,٤٠٠**	**٥٣,٠٠٠**	**٦١٤**	**٤٧٥,٠١٤**

(١٨/ب): المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا للفترة من ٢٠٢٠/١/١ ولغاية ٢٠٢٠/١٢/٣١:

الإدارة التنفيذية العليا	الرواتب	المكافآت	بدل تنقلات لجان	مصاريف سفر وتدريب	المجموع
السيد سيزر قولاجن	٤٣٨,٩٠٠	-	-	٩٨٧	٤٣٩,٨٨٧
السيد وليد القهيوي– أمين سر مجلس الإدارة	٧١,٩٩٠	-	٨٠٠	-	٧٢,٧٩٠
السيد محمد القرعان	١٢٣,٥٤٤	-	٦٠٠	-	١٢٤,١٤٤
السيد سليم صوالحة	١١٨,٩٩٥	-	-	-	١١٨,٩٩٥
السيد أنس عايش	٧٩,٨٥٦	-	-	-	٧٩,٨٥٦
السيد رامي الحديد	١٥٢,١٧٨	-	-	-	١٥٢,١٧٨
السيد وحيد حيمور حتى ٢٠٢٠/١/٣١	١٢,٠٧٨	-	١٠٠	-	١٢,١٧٨
السيد عبدالله كشك	٢٠٢,٨٠٧	٢٥,٤٥٠	-	٩١٥	٢٢٩,١٧٢
السيد علاء قحف	١٤٣,١٧٩	-	-	-	١٤٣,١٧٩
السيد محمود محمود	٤٢,٥٧٠	-	٦٠٠	-	٤٣,١٧٠
السيد أجود الروسان	١٢٩,٩٣٦	-	-	-	١٢٩,٩٣٦
السيد وائل رابيه	١٠٩,٢٤٨	-	-	-	١٠٩,٢٤٨
السيد منير المحتسب	١٠٨,٤٠٠	-	-	-	١٠٨,٤٠٠
المجموع	١,٧٣٣,٦٨١	٢٥,٤٥٠	٢,١٠٠	١,٩٠٢	١,٧٦٣,١٣٣
إجمالي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية – الأردن	٢,٠٩٦,٦٨١	٨٣,٨٥٠	٥٥,١٠٠	٢,٥١٧	٢,٢٣٨,١٤٨

(١٩): التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال العام ٢٠٢٠ (فروع الأردن وفلسطين):

النطاق	القيمة
البيئة	٦,٠٠٠
التعليم	١١,٠٠٠
الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية	٢٠٣,٠٠٠
الرياضة	١,٠٠٠
الصحة	٩٦,٦٩٥
الطفل والمرأة والأسرة	٨٠٠
الفقر	٣٧,١٠٠
المجالات الثقافية والفنية	٦,٠٠٠
دعم مؤسسات وطنية	٤١٠,٧٥٠
ذوي الاحتياجات الخاصة	١,٧٠٠
المجموع	٧٧٢,٣٤٥

(٢٠/أ): لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم لم يتم الإفصاح عنها.

(٢٠/ ب): العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظفي الشركة أو أقاربهم:

	الرقم	اسم العضو	تسهيلات مباشرة (السقوف) كما في تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١	تسهيلات مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١	تسهيلات غير مباشرة (السقوف) كما في تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١	تسهيلات غير مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١
كمجموعات ذات صلة	١	السيد ميشيل الصايغ	٩,٦١٣,٠٦٥	٨,٩٧٤,٤٢٩	٢٧٠,٠٠٠	٣٠٦,٧٢٦
	٢	السيد شريف الرواشدة	٢,٣٤٦,٢١٦	٢,٤٣٩,٦١٨	-	١,٠٠٠
	٣	معالي أيمن المجالي	٦,٥٠٨,٣٦٨	٥,٨٧٧,٤٥٤	٦٠٠,٠٠٠	٣٧٦,٣٣٠
	٤	السيد عبد النور نايف عبد النور	٦,٢٤٨,١٤٢	٦,٢٣٦,٣٥٨	-	٣٤,٣٠٢
	٥	السادة شركة الأردن الأولى للاستثمار	٤,٢٦٣,٥٩٤	٤,٢٦٦,٥٤٥	-	١٥٥,٠٠٠
	٦	السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	-	١٤٣,٣٤٥	-	-
كأفراد	١	أسامه عمر علي حمد	-	٣٨٦,٠٣٦	-	-
	٢	هنري العزام	-	١٢٦٦	-	-

(٢١/أ): مساهمة البنك في حماية البيئة

قام البنك في العام ٢٠٢٠ بدعم برنامج القافلة الخضراء لهذا العام من خلال التبرع بتكلفة الأشجار والمشاركة في زراعتها في منطقة الفيحاء بمحافظة مأدبا، وذلك بالتعاون مع العربية لحماية الطبيعة وبالشراكة مع جمعية سيدات مأدبا.

(٢١/ب): مساهمة الشركة في خدمة المجتمع المحلي

المسؤولية المجتمعية:

تعد أنشطة المسؤولية المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من التزام البنك تجاه المجتمع، حيث قام البنك خلال العام ٢٠٢٠ بتقديم الدعم المادي والعيني للعديد من الأنشطة في مختلف المجالات مثل التعليم، والرياضة، والصحة، ومعالجة الفقر، والعديد من المجالات الأخرى، كما تم تقديم التبرعات للفئات الأقل حظاً على مستوى المملكة، إضافة إلى الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام وكبار السن.

أيضاً قام البنك خلال العام ٢٠٢٠ برعاية العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية، وكذلك التعاون مع العديد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية، كما قام خلال العام بتقديم الدعم والتبرع لمختلف المؤسسات والمراكز الخيرية على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية.

(٢٢): يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية التالية. كما ويقر المجلس على عدم حصولهم على أي منافع مادية أو عينية خلاف ما تم الإفصاح عنه في جدول المكافآت والمزايا.

(٢٣): يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك وبكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

(تشمل تواقيع أعضاء مجلس الإدارة التالية جميع الإقرارات الواردة أعلاه رقم ٢٢ و ٢٣)

رئيس المجلس ميشيل الصايغ	نائب رئيس المجلس أيمن المجالي	عضو مجلس إدارة شريف الرواشدة	عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار يمثلها صالح الكيلاني
عضو مجلس إدارة هنري عزام	عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) يمثلها فادي أبو غوش	عضو مجلس إدارة ناصر صالح	عضو مجلس إدارة أسامة حمد
عضو مجلس إدارة مهند شحادة	عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) يمثلها مؤنس عبدالعال	عضو مجلس إدارة شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة يمثلها عبد النور عبد النور	

(٢٤): نقر نحن الموقعون أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي وتوفير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

رئيس مجلس الإدارة ميشيل الصايغ	المدير العام سيزر قولاجن	المدير المالي عبدالله كشّك

البيانات المالية السنـــوية المـدققة من مدقق الحسابات

مثابرة ونجاحات

قائمة المركز المالي

قائمة (أ)

	إيضاح	٣١ كانـــون الأول ٢٠٢٠ دينـــار	٣١ كانـــون الأول ٢٠١٩ دينـــار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤	٩٦,٨٥١,٥٤٤	٧١,٢٦٤,١٣٥
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥	٧٩,٣١٨,٢٧٣	٣٦,٦٤٢,٥٣٩
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٦	٧١٣,٩٠١,٠٢٥	٦٦٩,٠٠٠,٣٧٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٧	١,٦٤٥,٩٢٣	١,٨٧٦,٣٨٢
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨	٢٩,٠٥٣,١١٣	١١,١٠٥,٩٣٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٩	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦
ممتلكات ومعدات – بالصافي	١٠	٢١,٨٧٢,٦٨٢	٢٢,٤٣٠,٣٩٧
موجودات غير ملموسة – بالصافي	١١	٢,٠٩٣,٦٥٣	١,٨٥٥,٣١٧
موجودات حق استخدام	١٢	٥,١١٩,٢٨١	٥,١٤١,٩٣٦
موجودات ضريبية مؤجلة	١٨/د	١١,٢١٥,٨٦٩	١٢,٣١٣,٥٣٢
موجودات أخرى	١٣	١٠٨,٧٤٤,٠١٦	١٣٤,٤٥٥,٢٦٢
موجودات محتفظ بها بهدف البيع – بالصافي	٤٦	-	١٤٣,٧٧٣,٠٨٤
مجموع الموجودات		**١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥**	**١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢**
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤	١٠٢,٦٧٠,٩٠١	٨٧,٣٨٦,٧٤٧
ودائع عملاء	١٥	٩٣٥,٦٨٦,٩٦٦	٨٣٦,٦٩٨,٣٩٣
تأمينات نقدية	١٦	٤١,٨٢٢,٦٠٢	٥٦,٥٧٢,٢١٥
أموال مقترضة	١٧	١٠٣,٥٦٤,٧٢٨	٩٦,٠٨٣,٥٨٢
مخصص ضريبة الدخل	١٨/أ	١٧٤,٧٥٨	-
مخصصات متنوعة	١٩	٨٢٢,٥١١	١,٣٧٠,٦٢٤
مطلوبات ضريبية مؤجلة	١٨/د	-	٥٠,٣٨٨
التزامات عقود تأجير	١٢	٤,٨٣٠,٢٩٩	٤,٥٣٨,٢٦٧
مطلوبات أخرى	٢٠	٢٢,٩٨٢,٠١٣	٣٩,١٧٠,٦٠٨
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	٤٦	-	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤
مجموع المطلوبات		**١,٢١٢,٥٥٤,٧٧٨**	**١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨**
حقوق المساهمين			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	٢١	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢٢/أ	١٥,٩٥٣,٦١٨	١٥,٤٦٠,٣١٨
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٢٢/ب	-	٥٤٨,٦٩٣
احتياطي التقلبات الدورية	٢٢/ج	-	٣,٥٣٨,٦٧٥
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	٢٣	(٢,٠٢٠,٩٨٤)	(٢,٢١١,٤٠٦)
الأرباح المدورة	٢٤	٥,٥٣٤,١٥٣	١,٨٦٢,٤٩٤
مجموع حقوق مساهمي البنك		**١٣٩,٤٦٦,٧٨٧**	**١٣٩,١٩٨,٧٧٤**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		**١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥**	**١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٨ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الدخل

قائمة (ب)

	إيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ دينـــار	٢٠١٩ دينـــار
العمليات المستمرة			
الفوائد الدائنة	٢٥	٧٠,٥٩٨,٢٧٨	٧٤,٩٧٢,٣٩١
ينزل: الفوائد المدينة	٢٦	(٣٧,٠٧٣,٩١٧)	(٤٣,٩٨٢,٠٠٣)
صافي إيرادات الفوائد		٣٣,٥٢٤,٣٦١	٣٠,٩٩٠,٣٨٨
صافي إيرادات العمولات	٢٧	٤,٢٨٦,٨٠٩	٥,٧٨٨,٢٠١
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		٣٧,٨١١,١٧٠	٣٦,٧٧٨,٥٨٩
أرباح عملات أجنبية	٢٨	٩٤٧,٧٣١	١,١٢٩,٨٥٢
(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٩	(٢٣٠,٤٥٩)	٩١,١٨٦
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨	٢١١,٤٠٩	٢٣٨,٨٥٣
إيرادات أخرى	٣٠	٣,٩٩٠,٢٩٩	٤,٢٢٠,٠٨٣
إجمالي الدخل		**٤٢,٧٣٠,١٥٠**	**٤٢,٤٥٨,٥٦٣**
نفقات الموظفين	٣١	١٢,٨٠٢,٦٨٨	١٣,٧٦٤,٥٢٧
استهلاكات وإطفاءات	١٠و١١ و١٢	٣,٦٢١,٧١٦	٣,٥٧٠,٣٠١
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – بالصافي	٣٢	٨,٠٤٧,٧٣١	٨٩١,٦١٠
مخصصات متنوعة	١٩	٦٣٠,٤٥٠	٤٠٣,٨٩٤
مخصص موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة	١٣	١,٥٦٨,٠٥٥	١,٥٣٤,٦٦٥
مصاريف أخرى	٣٣	٩,٣٢٦,٥٠٣	٩,٥١٣,٣٣٥
إجمالي المصروفات		**٣٥,٩٩٧,١٤٣**	**٢٩,٦٧٨,٣٣٢**
الربح للسنة قبل الضرائب		٦,٧٣٣,٠٠٧	١٢,٧٨٠,٢٣١
ضريبة الدخل للسنة	١٨/ب	(٢,٠٢٨,٨٢٨)	(٢,١٧٠,٤٧٣)
الربح للسنة من العمليات المستمرة		٤,٧٠٤,١٧٩	١٠,٦٠٩,٧٥٨
الخسارة للسنة من العمليات غير المستمرة	٤٦	(٤,١٩٠,٦٧٦)	(٥,٢٩٦,٦٩٢)
الربح للسنة		**٥١٣,٥٠٣**	**٥,٣١٣,٠٦٦**
حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك		**فلس/ دينـــار**	**فلس/ دينـــار**
أساسي ومخفض	٣٤	٠/٠٠٤	٠/٠٤٤
حصة السهم من الربح من العمليات المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك		**فلس/ دينـــار**	**فلس/ دينـــار**
أساسي ومخفض	٣٤	٠/٠٣٩	٠/٠٨٨
حصة السهم من (الخسارة) من العمليات غير المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك		**فلس/ دينـــار**	**فلس/ دينـــار**
أساسي ومخفض	٣٤	(٠/٠٣٥)	(٠/٠٤٤)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٨ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل

قائمــة (ج)

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينــار	دينــار
الربح للسنة من العمليات المستمرة	٤,٧٠٤,١٧٩	١٠,٦٠٩,٧٥٨
بنود الدخل الشامل الآخر:		
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل		
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٢٠,٦٣٣)	(١٠٠,٨١٢)
مجموع الدخل الشامل للسنة من العمليات المستمرة	٤,٦٨٣,٥٤٦	١٠,٥٠٨,٩٤٦
(الخسارة) للسنة من العمليات غير المستمرة	(٤,١٩٠,٦٧٦)	(٥,٢٩٦,٦٩٢)
بنود الدخل الشامل الآخر:		
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل		
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٢٢٤,٨٥٧)	(٥٧,٤١١)
)الخسارة(للسنة من العمليات غير المستمرة	(٤,٤١٥,٥٣٣)	(٥,٣٥٤,١٠٣)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	٢٦٨,٠١٣	٥,١٥٤,٨٤٣

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٨ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

قائمــة (د)

	الاحتياطيات							
	رأس المال المكتتب به والمدفوع	القانوني	الاختياري	التقلبات الدورية	مخاطر مصرفية عامة	احتياطي القيمة العادلة-بالصافي	الأرباح المدورة	مجموع حقوق المساهمين
	دينــار	دينــار	دينــار	دينــار	دينــار	دينــار	دينــار	دينــار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠								
الرصيد كما في بداية السنة	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٤٦٠,٣١٨	٧٤٥,٧٥٥	٣,٥٣٨,٦٧٥	٥٤٨,٦٩٣	(٢,٢١١,٤٠٦)	١,٨٦٢,٤٩٤	١٣٩,١٩٨,٧٧٤
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	٥١٣,٥٠٣	٥١٣,٥٠٣
المحرر من احتياطي القيمة العادلة نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	-	٢٥٨,٨٥٠	٢٥٨,٨٥٠	-
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	=	=	=	=	=	(٢٤٥,٤٩٠)	=	(٢٤٥,٤٩٠)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(٥٠٤,٣٤٠)	٧٧٢,٣٥٣	٢٦٨,٠١٣
المحول الى الاحتياطيات	-	٤٩٣,٣٠٠	-	-	-	-	(٤٩٣,٣٠٠)	-
المحول من الاحتياطيات نتيجة بيع فروع فلسطين	=	=	=	=	(٥٤٨,٦٩٣)	٦٩٤,٧٦٢	٣,٣٩٢,٦٠٦	=
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٩٥٣,٦١٨	٧٤٥,٧٥٥	٣,٥٣٨,٦٧٥	=	(٢,٠٢٠,٩٨٤)	٥,٥٣٤,١٥٣	١٣٩,٤٦٦,٧٨٧
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩								
الرصيد كما في بداية السنة	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٧١٤,٥٦٣	-	٢,٥٩٧,٠٤٧	-	(٢,٠٥٣,١٨٣)	(١,٢١٤,٤٩٦)	١٣٤,٠٤٣,٩٣١
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	٥,٣١٣,٠٦٦	٥,٣١٣,٠٦٦
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	=	=	=	=	=	(١٥٨,٢٢٣)	=	(١٥٨,٢٢٣)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(١٥٨,٢٢٣)	٥,٣١٣,٠٦٦	٥,١٥٤,٨٤٣
المحول الى الاحتياطيات	=	٧٤٥,٧٥٥	=	٩٤١,٦٢٨	٥٤٨,٦٩٣	=	(٢,٢٣٦,٠٧٦)	=
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٤٦٠,٣١٨	٧٤٥,٧٥٥	٣,٥٣٨,٦٧٥	٥٤٨,٦٩٣	(٢,٢١١,٤٠٦)	١,٨٦٢,٤٩٤	١٣٩,١٩٨,٧٧٤

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

* أتضمن الأرباح المدورة مبلغ ١١,٢١٥,٨٢٩ دينار مقيد التصرف به لقاء الموجودات الضريبية المؤجلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ بناء على تعليمات البنك المركزي.
– يحظر التصرف باحتياطي التقلبات الدورية إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية، نتيجة الانتهاء من صفقة بيع فروع فلسطين انتفت الحاجة إليه وتم رده للأرباح المدورة.
– يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية السالب والبالغ ٢,٠٢٠,٩٨٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (متضمناً مبلغ ٣١١,١٢ دينار لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)) وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية

قائمة (هـ)

		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	إيضاح	٢٠٢٠	٢٠١٩
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:		دينار	دينار
الربح للسنة قبل الضرائب – قائمة (ب)		٦,٧٣٣,٠٠٧	١٢,٧٨٠,٢٣١
(الخسارة) من العمليات غير المستمرة قبل الضريبة		(٤,١٩٠,٦٧٦)	(٦,٢٥٢,٨٠٣)
تعديلات بنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات	١٠و١١	٢,٦٠٢,٥٤١	٣,٠٧٥,٤٣٩
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	٣٢ و ٤٦	٨,٠٤٧,٧٣١	١,٢٦٥,١١٠
مخصص قضايا	١٩و٤٦	١٥,٤٥٠	٤٠١,٨٤٨
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٩و٤٦	-	٢٥٥,١١٥
مخصصات أخرى	١٩	٦١٥,٠٠٠	-
خسائر (أرباح) تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٩	٢٣٠,٤٥٩	(٩١,٣١٦)
مخصص موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة	١٣	١,٥٦٨,٠٥٥	١,٥٣٤,٦٦٥
مخصص خسائر بيع فروع فلسطين	٤٦	-	٣,٧٠٨,٤٨٧
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٣٠	(١٠٣,٦٩٨)	-
إطفاء موجودات حق استخدام	١٢	١,٠١٩,١٧٥	١,٠٠٧,٦١٣
فوائد التزامات عقود تأجير مدفوعة	١٢	٣٥٩,٢٤٩	١٢٤,٣٣٧
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(٣٩٧,٢٣٦)	(٤٣٩,٠٣٦)
الربح للفترة قبل التغير في موجودات والمطلوبات		**١٦,٤٩٩,٠٥٧**	**١٧,٣٦٩,٦٩٠**
التغير في الموجودات والمطلوبات -			
(الزيادة) تسهيلات ائتمانية مباشرة		(٥٥,٦٧٥,٦١٨)	(١٠,٢٢٢,٢٠٩)
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		-	٧,٧٣٣
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن سنة		(٣٠,٠٠٠,٠٠٠)	-
النقص (الزيادة) في الموجودات أخرى		٢٤,١٢٤,٥٤٦	(٢٧,٧٦٩,٥٩٠)
النقص (الزيادة) في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر		١٥,٠٠٠,٠٠٠	(٦,٤٤٢,٢٧٠)
الزيادة في ودائع العملاء		٩٨,٩٨٨,٥٧٣	٤٢,٢٢١,٩١٣
النقص في التأمينات النقدية		(١٤,٧٤٩,٦١٣)	(٢٣,٢٣٤,٣٧١)
(النقص) الزيادة في المطلوبات الأخرى		(١٢,٩٣٢,٣٢٩)	٤,٩٢١,١٩٤
صافي التغير في المطلوبات والموجودات		**٢٤,٧٥٥,٥٥٩**	**(٢٠,٥١٧,٦٠٠)**
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل وفوائد التزامات عقود التأجير المدفوعة والمخصصات المدفوعة		**٤١,٢٥٤,٦١٦**	**(٣,١٤٧,٩١٠)**
مخصص قضايا مدفوع	١٩	(١٧٦,٨٦٦)	(١٧٦,٩٠٦)
مخصصات أخرى مدفوعة	١٩	(١,٠٠٠,٠٠٠)	-
تعويض نهاية الخدمة المدفوع	١٩	(١,٦٩٧)	(١٧٣,١٩٣)
عقود تأجير مدفوعة	١٢	(١,٠٦٣,٧٣٧)	(٨٦٦,٠١١)
ضريبة الدخل المدفوعة	١٨	(٦٣٥,٤٩٩)	(٥١٨,٠١٢)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**٣٨,٣٧٦,٨١٧**	**(٤,٨٨٢,٠٣٢)**
الأنشطة الاستثمارية			
(الزيادة) النقص في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(٥,٥٩٨,٥٤٣)	٢٤,٤٥٥,٨٧٩
النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		٢٣,٠٠٠	(١,٣٥٨,٢٢١)
شراء ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب ممتلكات ومعدات	١٠	(١,٧٠٠,٢٧٣)	(٢,٧٨٣,٥١٠)
موجودات غير ملموسة	١١	(٦٦٢,٧٣٥)	(٥٣٦,٠٦٤)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		١٨٣,٥٤٤	٢٨,٥٧٩
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية		**(٧,٧٥٥,٠٠٧)**	**١٩,٨٠٦,٦٦٣**
الأنشطة التمويلية			
الزيادة في أموال مقترضة		٧,٤٨١,١٤٦	١٢,٦٠١,٧٠٩
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		**٧,٤٨١,١٤٦**	**١٢,٦٠١,٧٠٩**
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		٣٩٧,٢٣٦	٤٣٩,٠٣٦
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		٣٨,٥٠٠,١٩٢	٢٧,٩٦٥,٣٧٦
النقد وما في حكمه في بداية السنة من العمليات المستمرة		٨٠,٥١٩,٩٢٧	١٠٣,٠٦٢,٩٢٤
النقد وما في حكمه من العمليات الغير المستمرة		-	(٥٠,٥٠٨,٣٧٣)
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٣٥	**١١٩,٠٢٠,١١٩**	**٨٠,٥١٩,٩٢٧**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٨ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

١- عام

تأسس البنك التجاري الأردني كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية تحت رقم (١١٣) بتاريخ ٣ أيار ١٩٧٧ بموجب قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ وبرأسمال قدره ٥ مليون دينار/ سهم ومركزه الرئيسي مدينة عمان، هاتف ٥٢٠٣٠٠٠(٦)٩٦٢+، ص.ب ٩٩٨٩ عمّان ١١١٩١– المملكة الأردنية الهاشمية.

تم خلال عام ١٩٩٣ دمج بنك المشرق (فروع الأردن) في بنك الأردن والخليج ليحل بذلك بنك الأردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الأردن) بكافة حقوقه والتزاماته.

تم في بداية العام ٢٠٠٤ إعادة هيكلة البنك بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة من الجهات القانونية وبتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ تم استكمال إجراءات تغيير اسم البنك من بنك الأردن والخليج إلى البنك التجاري الأردني.

تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، كان آخرها خلال العام ٢٠١٧، حيث قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٧ الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ ٧,١٢٥,٠٠٠ دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار/ سهم وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، وتم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧.

إن البنك التجاري الأردني شركة مساهمة عامة محدودة أسهمها مدرجة في بورصة عمّان.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال فروعه داخل المملكة وعددها (٣٢).

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ ٨ آذار ٢٠٢١ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

٢- أُسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين معايير تقارير المالية الدولية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:

١. يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

– تُستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
– عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧) تاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٩ لكل مرحلة على حدة وتؤخذ النتائج الأشد.

٢. يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

٥. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون في قائمة المركز المالي ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في الأرباح أو الخسائر ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم اعتباراً من بداية العام ٢٠١٥ احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن ٤ سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم ٤٠٧٦/١/١٥ تاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤ ورقم ٢٥١٠/١/١٠ تاريخ ١٤ شباط ٢٠١٧. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم ٣٩٦٧/١/١٠ بتاريخ ٢٥ تشرين أول ٢٠١٨ أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم ١٦٠٧/١/١٠ بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠١٧، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام ٢٠١٩. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم ١٦٣٩/١/١٠ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٩ سيتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (٥٪) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام ٢٠٢١ وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (٥٠٪) من تلك العقارات مع نهاية العام ٢٠٢٩.

٨. وافق البنك المركزي في كتابه المؤرخ في ٢٠ شباط ٢٠٢٠ على استدراك المخصصات المطلوبة لأحد العملاء على مدار خمس سنوات، على أن يتم تصنيف المديونية ضمن الديون غير العاملة في الفترة اللاحقة واحتساب المخصصات

اللازمة مقابلها وتعليق الفوائد والعمولات عليها وفق ما تتطلبه تعليمات البنك المركزي النافذة بهذا الخصوص.

– تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
– إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

(٢-١) التغير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩:

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣): تعريف «الأعمال»
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على تعريف «الأعمال» في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) «اندماج الأعمال»، لمساعدة المنشآت على تحديد ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها ينطبق عليها تعريف «الأعمال» أم لا. توضح هذه التعديلات الحد الأدنى لمتطلبات الأعمال، تلغي تقييم ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي عناصر أعمال غير موجودة، وتضيف توجيهات لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كانت العملية المستحوذ عليها جوهرية، وتضييق تعريفات الأعمال والمخرجات، وإدخال اختبار تركيز القيمة العادلة الاختياري.

يجب تطبيق التعديلات على المعاملات التي تكون إما اندماج الأعمال أو استحواذ على الأصول التي يكون تاريخ استحواذها في أو بعد بداية أول فترة إبلاغ سنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٠، وبالتالي، لا يتعين على البنك إعادة النظر في هذه المعاملات التي حدثت في فترات سابقة. يسمح بالتطبيق المبكر لهذه التعديلات ويجب الإفصاح عنها.

نظرًا لأن التعديلات تطبق بأثر مستقبلي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث عند أو بعد تاريخ التطبيق الأولي، لم ينتج أثر على البنك من تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية.

تعديل معدلات الفائدة على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧)
إن تعديلات معايير معدلات الفائدة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ ومعيار التقارير المالية الدولي رقم ٧ تشمل عدد من عمليات الإعفاءات التي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بتعديل معايير معدلات الفائدة. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى التعديل إلى حالة من عدم التيقن بشأن توقيت و/ أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط. نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و/ أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط، خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي بسعر فائدة خالي من المخاطر (RFR). قد يؤدي ذلك إلى عدم التيقن فيما إذا كانت المعاملة المتوقعة محتملة للغاية وما إذا كان من المتوقع أن تكون علاقة التحوط فعالة للغاية.

توفر التعديلات إعفاءات مؤقتة والتي تمكن محاسبة التحوط من الاستمرار خلال فترة عدم اليقين قبل استبدال معيار سعر الفائدة الحالي بسعر فائدة خالٍ من المخاطر («RFR»).

تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر. ويتم التطبيق بأثر رجعي. إلا أنه لا يمكن إعادة أي علاقات تحوط تم إلغاؤها مسبقًا عند تطبيق الطلب، ولا يمكن تعيين أي علاقات تحوط بالاستفادة من التجارب السابقة.

بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، يحول مجلس معايير المحاسبة الدولية تركيزه إلى المسائل التي قد تؤثر على التقارير المالية عند استبدال معيار معدل الفائدة الحالي بسعر فائدة خالٍ من المخاطر («RFR»). ويشار إلى ذلك بالمرحلة الثانية من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية.

لم يطبق البنك التعديلات مبكراً حيث أن عدم التيقن الناشئ عن التعديل لا يؤثر على علاقات التحوط إلى الحد الذي يتطلب إنهاء العلاقة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨): تعريف «الجوهري»
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) «عرض القوائم المالية» ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨) «السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية»، لتوحيد تعريف ما هو «جوهري» ضمن المعايير كافة وتوضيح جوانب معينة من التعريف. ينص التعريف الجديد على أن «المعلومات تعتبر جوهرية إذا نتج عن حذفها أو إغفالها أو إخفائها، تأثير بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية محددة حول المنشأة».

توضح التعديلات أن الجوهرية ستعتمد على طبيعة أو أهمية المعلومات أو كليهما. سيحتاج البنك إلى تقييم ما إذا كانت المعلومات، سواء بشكل فردي أو بالاشتراك مع معلومات أخرى، جوهرية في سياق القوائم المالية. يجب على البنك عند

تطبيق التعديلات في وقت مبكر أن يتم تطبيقها بأثر مستقبلي وإفصاح عنها.

إن هذه التعديلات ليس لها أثر على القوائم المالية للبنك.

(٢-٢) أهم السياسات المحاسبية

معلومات القطاعات
قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى، والتي تم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تحقق الإيرادات

طريقة معدل الفائدة الفعلية
وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم إثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، الكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة إلى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة
لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الأدوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

عمولات ورسوم دائنة
يمكن تقسيم الرسوم الدائنة إلى الفئتين التاليتين:

١. رسوم دائنة تم تحصيلها من خلال خدمات تم تقديمها على مدة زمنية محددة.

مخصص الخدمات المأخوذ مقابل الرسوم المتحققة خلال مدة زمنية محددة يتم احتسابه للفترة ذاتها. هذه الرسوم تشمل عمولات دائنة، الثروة الخاصة، رسوم إدارة الموجودات ورسوم الوصاية والإدارة الأخرى.

٢. الرسوم الدائنة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية.

تشمل الرسوم التي يعتبرها البنك جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية رسوم منح القروض ورسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل أن يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى.

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف للعملاء والأرصدة المستحقة للعملاء في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية؛ مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. ويعترف البنك بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى البنك.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئيًا بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، يقوم البنك باحتساب ربح أو خسارة «اليوم الأول» كما هو موضح أدناه.

اليوم الأول للربح أو الخسارة

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يقوم البنك بتسجيل الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في صافي الدخل للبنك. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل إثبات الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقاً الاعتراف بها في قائمة الدخل فقط عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة، أو عند إلغاء الاعتراف بالأداة المالية.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:

– بالكلفة المطفأة
– بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
– بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يقوم البنك بتصنيف وقياس محفظته التجارية ومشتقاتها المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويتاح للبنك تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو التقليص بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

الموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك فقط بقياس المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالكلفة المطفأة فقط في حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

– الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
– الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه.

تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالبنك على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

– كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وإبلاغها للعاملين الرئيسيين في إدارة المنشأة.
– المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر.

– الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
– التكرار المتوقع لتقييم البنك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «الحالة تحت الضغط» بعين الاعتبار.
في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للبنك، لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شراؤها حديثًا للفترات اللاحقة.

اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يعرّف «أصل الدين» لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الأعراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات لأصل الدين أو إطفاء علاوة/ خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم البنك بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذات صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب آخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود أخرى، يتوفر فيها الخصائص الثلاث التالية:

– تتغير قيمته نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد أو سعر الأداة المالية أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو أي متغيرات أخرى، شريطة أن يكون ذلك، في حالة وجود متغير غير مالي غير محدد لطرف في العقد.
– لا تتطلب استثماراً مبدئياً، أو استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع لأية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
– يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي لاحق.

يدخل البنك بمعاملات مشتقات مالية مع عدة أطراف، وتشمل عقود مقايضة لأسعار الفائدة، وعقود آجلة وعقود مقايضة العملات. يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة وتسجل عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وتسجل كالتزام عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية في صافي الدخل ما لم يتم تطبيق محاسبة التحوط.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتطبيق هذه الأدوات بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (٩) لأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند تحقق الشروط التالية:

– إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظ بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات المالية.
– إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح والخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالكلفة المطفأة.

عندما يحتفظ البنك بأكثر من استثمار في نفس الضمان، يتم استبعادها على أساس الوارد أولاً- صادر أولاً. في حالة إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل.

أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
بعد الاعتراف الأولي، يتاح للبنك خيار تصنيف، في بعض الأحيان، بعض استثماراتها في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية: العرض والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى قائمة الدخل. يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، ما لم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الأدوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالأرباح في الدخل الشامل الآخر، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في قائمة الدخل باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للبنك. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى قائمة الدخل. إيرادات الفوائد المتحققة أو المتكبدة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة/ خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة
يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض.

يتم إثبات الضمانات المالية (ومخصصاتها) مبدئيًا في القوائم المالية بالقيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي بما فيها العلاوات المستلمة. يقوم البنك بإثبات التزامات الضمانات بالمبلغ الأعلى المعترف به مصوفاً منه الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل، ووفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩.

يتم إثبات العلاوات المستلمة في قائمة الدخل بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

يلتزم البنك بتحديد شروط محددة للقروض بالسقوف الغير المستغلة وخطابات الاعتماد على مدار فترة الالتزام للعميل، وبنفس البنود المحددة لعقود الضمانات المالية. ويتم إدراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يقوم البنك بإصدار التزامات قروض بمسحوبات أقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحاً منها إجمالي الإيرادات المتراكمة المسجلة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية
إلغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهري في الشروط والأحكام

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة. مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر عدم تحقق إلى ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنف القروض الجديدة في المرحلة (١) لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

في حال كان التعديل لا يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه إلغاء الاعتراف بالقرض.
يقوم البنك بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

إلغاء الاعتراف لأسباب وجود تعديلات غير جوهرية

١. الموجودات المالية
يتم إلغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية للبنك)، عند إلغاء حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. ويقوم البنك أيضًا بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا قام بتحويل الموجودات المالية ويتم تحويل هذا الإلغاء لعدم التحقق.

يقوم البنك بتحويل الموجودات المالية فقط:
– إذا قام البنك بتحويل حقوقها التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو
– إذا احتفظ البنك بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التمرير المباشر.

إن اتفاقية التمرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ البنك بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفترض التزامها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:

– البنك غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم يكن قد حصل على نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.
– لا يمكن للبنك بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.
– يلتزم البنك بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون أي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلاً لإلغاء الاعتراف إذا:
– قام البنك بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية، أو
– قام البنك بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

يعتبر البنك نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في بيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الإجراء من طرفها دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر البنك باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة الاستثمار من قبل البنك، وفي هذه الحالة، يعترف البنك أيضًا بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك. يقوم البنك بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل البنك.

إذا استمر البنك باستثمار الأصل المحوّل المشترى أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم البنك بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل البنك عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر البنك بالاعتراف بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (أيهما أقل).

٢. المطلوبات المالية
يتم إلغاء المطلوبات المالية عند إعفاء البنك من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل كإلغاء الالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية لالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في قائمة الدخل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة
قام البنك بتسجيل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إضافة إلى التزامات القروض وعقود الضمان المالية، والمشار إليها جميعاً «الأدوات المالية».

أدوات الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، ما لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن أحداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال ١٢ شهراً من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناء على طبيعة الأدوات المالية للمحفظة.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (١) والمرحلة (٢) والمرحلة (٣)، كما هو موضح أدناه:

- المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي بالموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم البنك بتسجيل مخصص بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهراً. تشمل المرحلة الأولى أيضًا الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.

- المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية أيضاً الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.

- المرحلة الثالثة: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للبنك توقعات معقولة لاسترداد إما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة إلغاء (جزئي) للموجودات المالي.

إن منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) موضحة بشكل مفصل بالإيضاح رقم (٣) استخدام التقديرات.

عقود الإيجار

يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي أنه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.
ويطبق البنك نهجاً موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

موجودات حق الاستخدام

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بأصل حق الاستخدام بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم التزامات الإيجار.

تتضمن تكلفة أصل حق الاستخدام قيمة التزامات الإيجار المعترف بها، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحًا منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم يكن البنك متيقناً من الحصول على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الأصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار أيهما أقل. تخضع موجودات أصول حق الاستخدام إلى اختبار التدني في القيمة.

التزامات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بالتزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحًا منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضًا القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي أن يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى دفع تلك المبالغ.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم ، وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها لاستخدام النسب المئوية التالية:

	%
مباني	٢
أجهزة ومعدات مكتبية	١٠-١٥
ديكورات	١٠-١٥
وسائط نقل	١٥
أجهزة الحاسب الآلي	٢٠

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

تدني الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقص تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، وتم إطفاء هذه الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي باستخدام نسبة ٢٠٪ سنوياً.

الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة على أنها محتفظ بها بهدف البيع في حال كان استرداد المبالغ المقيدة بشكل رئيسي سيتم من خلال عملية بيع وليس من خلال العمليات المستمرة، ويجب أن يكون الأصل جاهزاً للبيع في وضعه الحالي بشروط تكون عادية ومألوفة لبيع هذا النوع من الموجودات، ويجب أن يكون أمر بيعها محتملاً بشكل كبير. بالإضافة إلى أن يكون هنالك التزام بخطة البيع من قبل الإدارة بحيث يكون البيع مؤهلاً للاعتراف به كعملية بيع مكتملة خلال سنة واحدة من تاريخ هذا التصنيف.

عندما يكون البنك ملتزماً بخطة بيع تتضمن فقدان السيطرة على شركة تابعة، يتوجب عليه تصنيف جميع موجوداتها والتزاماتها على أنها محتفظ بها بهدف البيع وذلك عند استيفاء جميع الشروط المشار إليها أعلاه.

يتم قياس الموجودات غير المتداولة المصنفة بأنها محتفظ بها بهدف البيع بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع أيهما أقل، كما يتم إظهار نتائج أعمال تلك الشركة ضمن بند مستقل في قائمة الدخل كصافي) خسارة) من العمليات غير المستمرة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ القوائم المالية ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين عن مدة الخدمة لكل موظف بتاريخ قائمة المركز المالي بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

ضريبة الدخل
تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بالميزانية وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك
يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل.

حسابات مداره لصالح العملاء
تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك، يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

التقاص
يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أ يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة
تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

عقود إعادة الشراء أو البيع
يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة). تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

العملات الأجنبية
يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ القوائم المالية والمعلنة من البنك المركزي الأردني.
يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي.

القيمة العادلة
تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لتسوية التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة بناءً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو تسوية الالتزام تتم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات. في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملاءمة للموجودات أو المطلوبات. يحتاج البنك لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الافتراضات المستخدمة من المشاركين في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل طريقة أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة.

يقوم البنك باستخدام أساليب تقييم ملائمة وتتناسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم شطبها باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءً على أدنى مستوى للمدخلات التي لديها تأثير مهم لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
المستوى الثاني: تقنيات تقييم تأخذ في الاعتبار المدخلات ذات التأثير المهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: تقنيات تقييم حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

يقوم البنك بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

لغايات إيضاح القيمة العادلة، يقوم البنك بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة.

تحتسب قيمة التدني على الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام نسبة الفائدة الفعالة الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمقدار خسارة التدني من خلال حساب مخصص التدني في القيمة. هذا ويتم الاعتراف بالتغير بالقيمة الدفترية لحساب المخصص في قائمة الدخل.

النقد وما في حكمه
هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

٣- استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذا التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (٣٨).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

ينتقل الأصل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية أو الثالثة في حال وجود زيادة في مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والمعيار(٩). بحيث يتم تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير من خلال المعلومات الكمية والنوعية الحالية والمستقبلية والتقديرات المستخدمة من قبل إدرة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير تصنيف هذه الموجودات ضمن المراحل الثلاث (١ و٢ و٣) بحيث يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (٣٨).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة ودرجة مخاطر الائتمان ونوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي والفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق والصناعة والموقع الجغرافي للمقترض، إلخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (١٢) شهرًا إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (٣٨). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأدة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. يستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (١)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم اختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج) الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة

بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

– التوقيت المتوقع واحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوبًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك؛ و

– نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي لسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات/ السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (١)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

إدارة المخاطر

انطلاقا من أهمية إدارة المخاطر المختلفة التي تحيط بأنشطة أعمال البنك والتي يتعرض أو قد يتعرض لها في المستقبل، فقد واصل البنك عمله باتباع استراتيجية لإدارة المخاطر بما ينسجم مع توجهات مجلس الإدارة والإدارة العليا والتشريعات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي الأردني، حيث تم تطبيق أفضل الممارسات وأحدث الوسائل والأساليب المتبعة في إدارة المخاطر.

إن عملية إدارة المخاطر تشمل تحديد وقياس وتقييم ورصد المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن تؤثر سلباً على الأداء الكلي للبنك، وتقوم دائرة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الأخرى.

إن دائرة المخاطر مسؤولة عن إدارة المخاطر (الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة وأمن المعلومات) ضمن إطار الهيكل التنظيمي للبنك وترتبط بشكل مباشر بلجنة إدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة وترفع دائرة المخاطر تقاريرها مباشرة لهذه اللجنة وكذلك المدير العام مع العمل على تزويد الدوائر واللجان المعنية داخل البنك بتقارير المخاطر اللازمة كما يتم تعزيز ثقافة المخاطر لدى البنك من خلال الدورات وورشات العمل التثقيفية الداخلية والخارجية لكافة الموظفين.

إن الإدارة العليا مسؤولة عن تحديد المبادئ الرئيسية للمخاطر ومقدار المخاطر التي يمكن تقبلها، وكذلك التوزيع الأمثل لها وفقا لأنشطة وقطاعات العمل المختلفة لدى البنك حيث تمارس الإدارة العليا دورها في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة المخاطر والامتثال).

كما تقوم دائرة المخاطر بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتي تتضمن تقييم مستوى كفاية رأس المال الداخلي بناءً على استراتيجية التوسع في الأعمال للبنك والمتوقعة للسنوات القادمة.

توفر إدارة المخاطر في البنك الرقابة المستقلة والدعم الذي يهدف إلى إنشاء ونشر مفهوم إدارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الإدارية وتساعد في شكل استباقي في إدراك الخسائر المحتملة وتضع الخطة والإجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها. وتندرج أعمال إدارة المخاطر ضمن سياسة عامة لإدارة المخاطر تمكن البنك من تحديد ووضع حدود لها وتكون الإطار العام لإدارة المخاطر الرئيسية التي يتوقعها البنك. بالإضافة إلى عدد من السياسات المنفصلة لكل نوع من أنواع المخاطر.

كما تولي إدارة البنك أهمية كاملة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر، وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر.

مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite)

تتضمن فلسفة البنك في تحديد مستوى المخاطر المقبولة الطريقة التي قام البنك من خلالها بتحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه علماً أن التخطيط الرأسمالي (Capital Planning) هو الأساس في تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه.

حيث تم استخدام منهجية (Bottom Up Approach) لتحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال الدوائر المعنية داخل البنك وذلك من أسفل الهيكل التنظيمي ثم رفعها لأعلى الهيكل التنظيمي لكل من مخاطر (الائتمان والتركزات والسيولة أسعار الفائدة والسمعة والاستراتيجية والتشغيل، السوق والحاكمية المؤسسية والامتثال وهيكل رأس المال).

أهداف مستويات المخاطر المقبولة The Objectives of Risk Appetite

يهدف البنك من تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه إلى ما يلي:

١– معرفة المستوى المقبول من الخطر (Acceptable Risk) لكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
٢– حماية البنك من المخاطر التي قد يتعرض لها وتؤثر سلباً على أعماله.
٣– تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
٤– التأكد من المحافظة على النسب المقبولة لكفاية رأس المال.
٥– السيطرة على المخاطر والعمل على تخفيضها.
٦– تحديد رأس المال اللازم لمواجهة كافة أنواع المخاطر (رأس المال الاقتصادي).
٧– تطوير مقاييس لمراقبة مستوى المخاطر المقبولة لديه بالإضافة إلى رأس المال وجودة الأصول والسيولة والتذبذب في الأرباح.

اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)

وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة والمتعلقة باختبارات الأوضاع، فقد قام البنك بإعداد منهجية لتطبيق تلك الاختبارات الضاغطة واعتماد سياسة وإجراءات عمل من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزء مكمل وأساسي في منظومة الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر لدى البنك كما يجب أن يكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الإداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولضمان ذلك يجب أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الاختبارات بما في ذلك وضع أهداف الاختبارات وتحديد السيناريوهات وتقييم النتائج وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على نتائج هذه الاختبارات على مختلف المستويات فهي تعتبر:

– أداة رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى البنك (Risk Matrix) وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهه.
– تعتبر جزءاً هاماً من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAPP وتحسين إدارة البنك لرأسماله.
– تساعد البنك على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة وفقاً لاستراتيجيته الموضوعة.
– جزء هام في عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة وتحسين سيولة البنك.

الآلية التي يتم اختيار سيناريوهات الأوضاع الضاغطة

يتم اختيار سيناريوهات الأوضاع الضاغطة بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني، ويتم تطبيق مجموعة مختلفة من السيناريوهات تندرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً ولكنها ممكنة الحدوث يتم اختيارها وتحديدها من قبل البنك وفقاً للمخاطر المختلفة التي يتعرض لها من حيث (الحجم والنوع والتكرار والأهمية) وذلك بالتنسيق مع دوائر الأعمال المختلفة حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ونسبة الكفاية، حيث يتم إجراء وإعداد التقارير اللازمة باختبارات الأوضاع الضاغطة وعرضها على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والذي بدوره يقوم باعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج. حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على الموجودات المالية المختلفة، سواءً على مستوى محفظة التسهيلات أو الاستثمارات وكما يلي:

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى، يتم احتساب أثر هذه السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الأسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة ودائع البنك لدى البنوك المراسلة، تركز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على مخاطر التشغيل الخاصة بعمليات البنك، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال.

حاكمية اختبارات الأوضاع الضاغطة

– تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكملاً وأساسياً من منظومة الحاكمية المؤسسية وحاكمية وثقافة المخاطر لدى البنك، وذلك من خلال تعزيز قدرة البنك على تحديد وضبط المخاطر لديه ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات أو التغيرات التي تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية.

مسؤولية مجلس الإدارة:

– ضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، حيث تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، واعتماد سياسات العمل المتعلقة بهذا الخصوص.

– التأكد من أن دائرة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري، وأن يكون لمجلس الإدارة دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا:

– تنفيذ ومراقبة برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي استندت بالأصل على اختبارات الأوضاع الضاغطة المحددة وفقًا لتعليمات البنك المركزي الأردني.

– التأكد من توفر كادر مؤهل لدى دائرة إدارة المخاطر لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة وأن الدائرة تمتلك الأدوات والوسائل المناسبة لذلك.

– التأكد من توفر عدد مناسب من السيناريوهات المحتملة ذات العلاقة بأعمال البنك على أن تكون هذه السيناريوهات مفهومة وموثقة.

– استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في وضع وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Tolarance) وفي عملية التخطيط لرأس المال والسيولة.

– وضع الإجراءات العلاجية المناسبة المبينة على نتائج الاختبارات التي قامت بها الإدارة التنفيذية ورفعها للجنة المخاطر والامتثال وعرضها على مجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة التدقيق الداخلي:

– إن دائرة التدقيق الداخلي مسؤولة عن مراجعة وتقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي على الأقل وأن يتم رفع نتائج التقييم والمراجعة لمجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة المخاطر:

١- تصميم برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة واستعمال النماذج والمنهجيات لاختبار أثرها على البنك بحيث تغطي الجوانب التالية ولا تنحصر بها:

– أن تشتمل اختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تندرج من الأقل شدة إلى الأكثر شدة.

– تغطي جميع المنتجات المالية المعقدة إن وجدت.
– تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلباً على تعرض البنك لمخاطر التركز.
– تضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة، وذلك من خلال عكس نتائج مخاطر تؤثر على سمعة البنك والتي قد تنعكس على سيولة البنك وموجوداته السائلة وذلك من خلال قيام عدد من العملاء بسحب الودائع.
– تناسب الاختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر التي حددها البنك لنفسه، بحيث تتناسب السيناريوهات المختارة مع حجم وطبيعة ومدى تعقيد أعمال البنك والمخاطر المرتبطة به.
– يشمل برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة أساليب كمية ونوعية لتحسين شمولية هذه الاختبارات وجعلها داعمة ومكملة لنماذج وطرق إدارة المخاطر المستخدمة في البنك.
– تشمل أنواع اختبارات مختلفة مثل اختبارات حساسية بسيطة (Simple Sensitivity Analysis) مبنية على التغيرات في عامل مخاطر واحد وبين سيناريوهات مبنية على أساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مسببات المخاطر النظامية في أوقات الأزمات، علماً أن الجزء المتعلق بهذه السيناريوهات يتم تحديده من قبل البنك المركزي الأردني بشكل سنوي.

٢- تنظيم صيغة حوار مناسبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات والأوضاع الضاغطة المحتملة في حال حدوثها وذلك بهدف تحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك، بحيث يشترك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في البنك عند تحديد هذه الاختبارات وبشكل سنوي.

٣- رفع نتائج الاختبارات إلى لجنة بازل والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال ومن ثم إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وبشكل سنوي.

تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر

يقوم البنك باتباع وتطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني (الجهة الرقابية) المتعلقة بالمعيار رقم (٩) بتصنيف التسهيلات الائتمانية للمراحل الثلاثة.

١. تطبيق البنك للتعثر:

يتم تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص تصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد حسب متطلبات المعيار (٩)، أما فيما يخص بناء المخصصات فيتم اعتماد تعليمات رقم (٢٠٠٩/٤٧) (ورقم (٢٠١٨/١٣) والمتعلقة بالمعيار (٩) حيث يتم أخذ النتائج الأكثر تحفظاً وشدة، إلا في حالات خاصة وبموافقة مسبقة من قبل البنك المركزي الأردني.

٢. آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره بهدف عدم وصوله إلى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابله وفقاً للتعليمات والمعايير المعتمدة، ومن الآليات المتبعة لمعالجة التعثر من قبل البنك ما يلي:

١- جدولة المديونية حسب أسس الجدولة المنصوص عليها ضمن تعليمات البنك المركزي الأردني.
٢- اتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

قام البنك بتطبيق نظام لتصنيف مخاطر الائتمان اعتماداً على نماذج تصنيف شركة (Standard and Poors (S&P، وذلك لقياس مخاطر الائتمان للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على جودة المحفظة الائتمانية والمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة حيث يتم من خلال النظام استخراج ما يلي:

تصنيف لمخاطر العميل (Obligor Risk Rating (ORR ينقسم إلى قياس معايير النشاط (نوعي) والمعايير المالية (كمي) من خلال ما يلي:

معايير نوعية:

١- قياس مخاطر الدول التي يمارس العميل نشاطه بها
٢- قياس مخاطر القطاعات الاقتصادية التي تمثل أنشطة العميل
٣- قياس المركز التنافسي للعميل بشكل تفصيلي

معايير كمية:

٤- قياس المخاطر المالية للعميل من خلال تقييم التدفقات النقدية والمديونية وهيكل رأس المال وغيرها.

وتتضمن نماذج التصنيف معدلات نوعية (Modifiers) تعزز من دقة التصنيف الائتماني وحسب الآتي:

١- أثر تنوع أنشطة العميل
٢- هيكل رأس المال
٣- سياسة التمويل المعتمدة
٤- تقييم السيولة

٥- الإدارة والحاكمية

يتم تصنيف العملاء على النظام إلى عشرة مستويات حيث تتوزع درجات التصنيف من (١) عملاء جودة عالية (مخاطر قليلة) إلى (١٠) عملاء مخاطر مرتفعة.

نتيجة لاحتساب التصنيف الائتماني للعميل من خلال النظام يتم تحديد نسبة احتمالية التعثر للعملاء (Probability of Default PD).

الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية:

١- المكونات الأساسية لاحتساب الخسارة الائتمانية للأدوات المالية:
* مراحل تصنيف العملاء (Staging)
* نسبة احتمالية التعثر PD المرحلة الأولى (الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً) والمرحلة الثانية (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني للأداة المالية).
* نسبة الخسارة بافتراض التعثر LGD.
* التعرض عند التعثر EAD.

٢- معايير تصنيف العملاء وفقاً للمراحل:
تعتبر معايير تصنيف المراحل إحدى المعطيات المهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، حيث تم تصنيف الأدوات المالية ضمن ثلاثة مراحل بالإضافة لبيان المحددات الائتمانية لانتقال الأداة المالية/ التعرضات بين المراحل بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني رقم (٢٠١٨/١٣).

٣- احتمالية التعثر (Probability of Default – PD)

محفظة الشركات
بناءً على تحليل كافة البيانات الخاصة بالعميل الكمية والنوعية والنماذج المعتمدة لشركة Standards & Poor (S&P) من خلال نظام التصنيف الائتماني وبناء على البيانات التاريخية للتعثر في المحفظة الائتمانية يتم احتساب احتمالية التعثر المستقبلية بعد أن يتم ربطها بمؤشرات الاقتصاد الكلي للأردن.

محفظة الأفراد
يتم قياس مخاطر الأفراد على مستوى كل منتج على حدة (قروض شخصية/ قروض سكنية/ بطاقات ائتمانية/ قروض سيارات) وذلك من خلال تقييم المنتج من خلال استخدام منهجية Approach Roll Rate والتي تعتمد على دراسة سجلات سلوك العملاء والتزامهم بالسداد بالمواعيد المحددة تاريخياً مع العمل على ربطها بكافة متغيرات عوامل الاقتصاد الكلي لتحديد احتمالية التعثر المستقبلية.

محفظة أدوات الدين والسوق النقدي
يتم احتساب احتمالية التعثر لأدوات الدين المصنفة ضمن محفظة التكلفة المطفأة (AC) وقائمة الدخل الشامل الآخر (OCI) على أساس إفرادي بناءً على احتمالية التعثر وفقاً للتصنيف الخارجي.

ويتم استثناء أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها وحسابات جاري الطلب من احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

٤- نسبة الخسارة بافتراض التعثر (Loss Given Default – LGD)
تم تحديد هذه النسبة بالاعتماد على البيانات التاريخية للبنك والمتعلقة في حجم الاسترداد الفعلي للمبالغ لكافة العملاء المتعثرين تاريخياً مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للضمانات المقدمة من العملاء والتي تعتمد اعتماداً على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل الضمانة إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني ومخفضات الائتمان والتي تشمل الجزء المغطى وغير المغطى بالضمانة وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني.

٥- التعرض الائتماني عند التعثر (Exposure at Default – EAD)
يعرف على أنه حجم المديونية التي قد يتعرض لها البنك لاحتمالية عدم السداد في حال تعثر العميل ويكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وغير المباشرة. ونسبة من السقوف غير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة) بناءً على حجم الاستغلال الفعلي المبني على دراسة تاريخية لحجم استغلال هذه السقوف.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩):
يتبنى البنك الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية بما فيها تعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل بهذا الخصوص وبما يحقق حاكمية تنفيذ معيار التقارير المالية الدولية، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا واللجان والدوائر المعنية لضمان حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية:

مسؤوليات مجلس الإدارة:
- الموافقة على السياسات والفرضيات والنماذج المستخدمة الخاصة في تطبيق المعيار.
- اعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- ضمان التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- الإشراف من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس على الإدارة التنفيذية للقيام بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الاحتساب، وذلك من خلال تشارك جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر في نموذج الأعمال واستراتيجية البنك ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية وآلية التسعير والضمانات للمنتجات الائتمانية أو الأصول التي تقع ضمن المعيار.
- ضمان قيام البنك بإدارة مخاطره الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديداً واضحاً لحجم المخصصات اللازمة لكافة المخاطر لديه.
- التأكد من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والانظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار(٩(والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

مسؤوليات الإدارة التنفيذية:
- توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغيرات أو التحسينات المطلوبة والتي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادر مؤهل، وقاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية.
- مراجعة السياسات وإجراءات العمل والأنظمة وأية معايير أخرى ذات العلاقة وبيان مدى ملاءمتها لتطبيق المعيار.
- توزيع المهام والمسؤوليات وضمان مشاركة جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار.
- متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار والوقوف على أثر تطبيق المعيار على الوضع المالي للبنك.
- تطبيق الإجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- عكس أثر تطبيق المعيار على استراتيجية البنك وسياسة التسعير.
- تعتبر مسؤولة عن أي استثناءات على نتائج مخرجات الأنظمة والإجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الاحتساب.
- مراجعة عملية محددات المراحل Staging Rules ووضع التوصيات اللازمة.
- الاطلاع على الاحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- التوصية على أي استثناء أو تعديل على نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوبة ووفق مبررات واضحة وموثقة.

مسؤوليات لجنة إدارة المخاطر والامتثال:
- مراجعة إطار وفرضيات احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- الإشراف على كفاءة وفعالية عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مسؤوليات لجنة التدقيق:
- التحقق من ضمان سلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في تطبيق المعيار رقم (٩).
- مراقبة التواؤم مع إطار احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (٩) والتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- مراجعة البيانات المالية بعد تطبيق المعيار وبصفة خاصة التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني بشأن كفاية المخصصات، وإبداء الرأي والنصيحة في ديون البنك غير العاملة وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيّد بها.
- التأكد من خلال دائرة التدقيق الداخلي من ان جميع الأدوات المالية/ التعرضات الائتمانية قد تم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لها.

مسؤوليات دائرة الامتثال:
التأكد من الامتثال للقوانين والتعليمات المطبقة والمتعلقة بإعداد القوائم المالية وتطبيق المعيار والإفصاحات المطلوبة.

مسؤوليات دائرة المخاطر
- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL.
- مراجعة النماذج والفرضيات المستخدمة بالاحتساب والتوصية بأي تعديلات مطلوبة.
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- إعداد الإفصاحات الدورية النوعية والكمية التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الأردني لغايات الالتزام بمتطلبات المعيار.
- مراجعة عملية الانتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع سياسة متطلبات الانتقال بين المراحل ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

مسؤوليات الدائرة المالية:
– الاشتراك مع الإدارات في تطوير وبناء نموذج الأعمال بما يتضمن تصنيف الموجودات المالية للبنك وفقاً لمبادئ المعيار رقم (٩).
– عمل التسويات والقيود المحاسبية اللازمة بعد اعتماد النتائج والتحقق من أن كافة الأدوات المالية قد خضعت للاحتساب.
– مراجعة الإفصاحات اللازمة بالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك بما يتفق ومتطلبات المعيار وتعليمات البنك المركزي.

محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية:
تخضع جميع التعرضات الائتمانية/ الأدوات المالية لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة إلى محددات معينة كمؤشر لاعتبارها زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان وبحيث يتم انتقال الأداة المالية/ التعرض الائتماني ما بين المراحل الثلاث:

المرحلة (١): تتضمن الموجودات المالية عند بداية الاعتراف بها والتي لم تتعرض لزياده كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ إعداد البيانات المالية، بالنسبة لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهراً والتي تنتج من أحداث عدم الانتظام المحتملة في غضون ١٢ شهراً قادمة.

المرحلة (٢): تتضمن الموجودات المالية التي تعرضت لزياده كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها، بالنسبة لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانيه المتوقعة لكامل عمر الدين وهي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث عدم الانتظام المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة (٣): وتتضمن الموجودات الماليه التي يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها في تاريخ التقرير المالي وفقاً للمؤشرات المحددة في تعليمات البنك المركزي الأردني، وبالنسبه لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر ومعالجتها مع الفوائد المحتسبه عليها.

فيما يلي أبرز المحددات المستخدمة في قياس التغير المهم في المخاطر الائتمانية:
• حدوث تراجع أو انخفاض في التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي للمقترض حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك مقارنة بدرجة التصنيف الداخلي للمقترض عند المنح.
• وجود مستحقات غير مدفوعة على أحد حسابات العميل أو المقترض تزيد عن مدة معينة.
• معرفة أن المقترض يواجه صعوبات مؤثرة في التدفقات النقدية.
• خرق تعهدات أو شروط القروض بشكل يؤثر لى الالتزام بالسداد.
• انخفاض القيمة السوقية للضمانات بشكل مؤثر.
• احتمالية دخول المقترض في إجراءات إشهار إفلاس.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تم استخدامها من قبل البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة
الأخذ بعين الاعتبار عند قياس احتمالية التعثر للمحافظ الائتمانية المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة إلى الأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات جوهرية يمكن الاعتماد عليها من قبل البنك.

حيث تم استخدام العوامل الاقتصادية وتوقعاتها بثلاث سيناريوهات ولكل من نسب (الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم ومؤشر أسعار العقارات وأسعار الفائدة ومؤشرات أخرى) وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأردني فيما يخص الأردن.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار
يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، أن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للممارسة من قبل كل من البنك والمؤجر.

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهاؤه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

خصم مدفوعات الإيجار
يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك («IBR»). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

٤- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينار	دينار
نقد في الخزينة	٢٣,٩٨٢,١٩٦	١٧,٤٣٨,٤٣٣
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	١٦,٢٩٩,٨٦٤	١٥,٦٩١,٩٠٨
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	-
متطلبات الاحتياطي النقدي	٣١,٥٦٩,٤٨٤	٣٨,١٣٣,٧٩٤
مجموع أرصدة لدى بنوك مركزية	٧٢,٨٦٩,٣٤٨	٥٣,٨٢٥,٧٠٢
مجموع نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**٩٦,٨٥١,٥٤٤**	**٧١,٢٦٤,١٣٥**

– لا يوجد أرصدة مقيدة السحب لدى البنوك المركزية باستثناء الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي الأردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (الاحتياطي النقدي والوديعة الرأسمالية لدى سلطة النقد الفلسطينية البالغة ١٠,٦٣٥,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

– لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩.

– لايوجد شهادات إيداع كما في تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

فيما يلي الحركة على الأرصدة لدى البنوك المركزية:

البند	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	
				٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	٥٣,٨٢٥,٧٠٢	-	-	٥٣,٨٢٥,٧٠٢	٧١,٠٦٨,١٣٠
الأرصدة الجديدة خلال السنة	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٣,٣٨٨,٢٤٨
الأرصدة المسددة	-	-	-	-	(٧٦١,٣٦٩)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(٥,٩٥٦,٣٥٤)	-	-	(٥,٩٥٦,٣٥٤)	١٤,٦٠٤,٢٥٤
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٣٤,٤٧٣,٥٦١)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٧٢,٨٦٩,٣٤٨	-	-	٧٢,٨٦٩,٣٤٨	٥٣,٨٢٥,٧٠٢

– لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩.

٥- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

البند	بنوك ومؤسسات				المجموع	
	مصرفية محلية		مصرفية خارجية			
	٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٢٩,٦٧١	٢٩,٦٧١	١٠,٣٤٤,٨٨٢	٧,٢٩٢,٨٦٠	١٠,٣٧٤,٥٥٣	٧,٣٢٢,٥٣١
ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل	٣٥,٦٥٩,٠٠٠	٢٩,١٤٣,٠٠٠	٣,٨٢٧,٩٥٣	٢٥٥,٦٨٠	٣٩,٤٨٦,٩٥٣	٢٩,٣٩٨,٦٨٠
ودائع بنوك تستحق خلال فترة تزيد عن سنة	-	-	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-
المجموع	٣٥,٦٨٨,٦٧١	٢٩,١٧٢,٦٧١	٤٤,١٧٢,٨٣٥	٧,٥٤٨,٥٤٠	٧٩,٨٦١,٥٠٦	٣٦,٧٢١,٢١١
ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(١٧,٧٨٦)	(٧٧,٩٩٥)	(٥٢٥,٤٤٧)	(٦٧٧)	(٥٤٣,٢٣٣)	(٧٨,٦٧٢)
	٣٥,٦٧٠,٨٨٥	٢٩,٠٩٤,٦٧٦	٤٣,٦٤٧,٣٨٨	٧,٥٤٧,٨٦٣	٧٩,٣١٨,٢٧٣	٣٦,٦٤٢,٥٣٩

– بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد ٩,٨٣١,٣٢١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٧,٢٤٣,٧٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

– بلغت الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (لا شيء دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

– لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و ٢٠١٩.

إن توزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٤-	-	-	-	-	٢٥٥,٧٥٢
٦+	٧٩,٨٦١,٥٠٦	-	-	٧٩,٨٦١,٥٠٦	٤,٩٦٣,٠٠٠
غير مصنفة	-	-	-	-	٣١,٥٠٢,٤٥٩
المجموع	٧٩,٨٦١,٥٠٦	-	-	٧٩,٨٦١,٥٠٦	٣٦,٧٢١,٢١١

فيما يلي الحركة على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية:

البند				المجموع	
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة (إفرادي)	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	٣٦,٧٢١,٢١١	-	-	٣٦,٧٢١,٢١١	٦٢,١٦٥,٧١٨
الأرصدة الجديدة خلال السنة	٥٥,٢٩٠,٣٩٥	-	-	٥٥,٢٩٠,٣٩٥	٢١,٥٥٠,٤٤٩
الأرصدة المسددة	(٢٣,٤٣٧,٣٥٨)	-	-	(٢٣,٤٣٧,٣٥٨)	(٤٩,٢٨٧,٧٩١)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	١١,٢٨٧,٢٥٨	-	-	١١,٢٨٧,٢٥٨	٢٤,٠١٠,٢٢٧
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٢١,٧١٧,٣٩٢)
الرصيد كما في نهاية السنة	٧٩,٨٦١,٥٠٦	-	-	٧٩,٨٦١,٥٠٦	٣٦,٧٢١,٢١١

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة والإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية كما يلي:

	٢٠٢٠			٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٧٨,٦٧٢	-	-	٧٨,٦٧٢	١٧٠,١٠٥
خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة	٥٣٢,٨٥٤	-	-	٥٣٢,٨٥٤	٣١,٣٣٩
المسترد من خسارة التدني على الإيداعات المسددة	(٧٧,٩٩٥)	-	-	(٧٧,٩٩٥)	(٩٣,٢٥٢)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	٩,٧٠٢	-	-	٩,٧٠٢	٤,٢٣٦
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٣٣,٧٥٦)
الرصيد في نهاية السنة	٥٤٣,٢٣٣	-	-	٥٤٣,٢٣٣	٧٨,٦٧٢

٦- تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
الأفراد (التجزئة):	**دينـــار**	**دينـــار**
حسابات جارية مدينة	٦٢٥,٧٢١	٣٦٤,٦٦٤
قروض وكمبيالات*	١٩٤,٤١٢,١٤٥	١٨٠,٢٦٩,٧٩٢
بطاقات ائتمان	٤,٥٢٠,٣١٤	٤,٢٧٤,٩٢٩
القروض العقارية	**١١٨,٦٧٤,٠١٣**	**١٢١,٨٣٤,٠٣٩**
الشركات:		
أ - الشركات الكبرى:		
حسابات جارية مدينة	٦٢,٧٥٠,٧٣٤	٧٦,٣٤٤,١٥٧
قروض وكمبيالات*	٣٠٢,٢٦٨,٦٣٣	٢٧٦,٤٩٠,٤٤٣
ب - مؤسسات صغيرة ومتوسطة:		
حسابات جارية مدينة	١٣,٠٦٣,١٥٦	١٦,١٦٢,٨٢٤
قروض وكمبيالات*	٤٧,١٧١,٦٨٢	٣٤,٥٧٠,٩٦١
الحكومة والقطاع العام	**٤٧,٩٩٥,٨٣٨**	**٢٠,٧٤٢,٦٩١**
المجموع	**٧٩١,٤٨٢,٢٣٦**	**٧٣١,٠٥٤,٥٠٠**
(ينزل): مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٥٨,٧٣٢,٤٥٤)	(٤٧,٩٧٤,٨٥٤)
فوائد معلقة	(١٨,٨٤٨,٧٥٧)	(١٤,٠٧٩,٢٧١)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٧١٣,٩٠١,٠٢٥	٦٦٩,٠٠٠,٣٧٥

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ١,٥٣٩,٤٢٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٢,٩٣٠,٥٩٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة ٨٩,٠٥٢,٢١٨ دينار أي ما نسبته ١١/٢٥٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٨٤,٦٢٧,٤٩٢ دينار أي ما نسبته ١١/٥٨٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة ٧٠,٦٠١,٢٠٢ دينار أي ما نسبته ٩/١٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٧٠,٦١٧,٤٣١ دينار أي ما نسبته ٩/٨٥٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

- تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة بكفالة الحكومة الأردنية بلغت ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٢,٥٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

البند	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينار	دينار	دينـار	دينـار
الرصيد كما في بداية السنة	٤٧٩,٨٨٦,١٠٤	١٦٦,٥٤٠,٩٠٠	٨٤,٦٢٧,٤٩٦	٧٣١,٠٥٤,٥٠٠	٨٠٤,٧٠٢,٠٥٠
تسهيلات جديدة خلال السنة	٨٩,٩١٣,١٣٩	٥,٨٦٠,٩١٠	٤٦٦,٢٨٨	٩٦,٢٤٠,٣٣٧	١٠٢,٩٦٦,٨١٠
تسهيلات المسددة	(٣٨,٣٣٦,٥٣٦)	(١٢,٤٠٧,٨٥٢)	(١,١٦٩,١٦٥)	(٥١,٩١٣,٥٥٣)	(٤٧,٩٥٦,٨٤٣)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٤٥,٣٨٢,٨٩٠	(١٣٥,١٩١,١٦٩)	(١٠,١٩١,٧٢١)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٣٢,٩٣١,١٨٠)	٣٧,٨٩٢,١١١	(٤,٩٦٠,٩٣١)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٥,٢٩٩,٦٠٠)	(١٥,٧٠٦,٥٨٠)	٢٠,٧٣٦,١٨٠	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٨,٠٣٤,٠٠٢)	٢٤,٥٩٠,٨٨٣	(٤١٣,٨٧٨)	١٦,١٤٣,٠٠٣	(٣٨,٩٢٩,٠٨٨)
التسهيلات المعدومة	-	-	(٤٢,٠٥١)	(٤٢,٠٥١)	(٢٦٦,٠٣٦)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(١٦,٩٤٥,٩٦٠)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	=	=	=	=	(٧٢,٥١٦,٤٣٣)
الرصيد كما في نهاية السنة	**٦٣٠,٨٥٠,٨١٥**	**٧١,٥٧٩,٢٠٣**	**٨٩,٠٥٢,٢١٨**	**٧٩١,٤٨٢,٢٣٦**	**٧٣١,٠٥٤,٥٠٠**

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩:

	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	١٠,٧٦٣,٧٤٤	١,٧٧٧,٤٢٦	٣١,٢٥٢,٨٨٠	٤,٠٨٦,١٨٦	٩٤,٦١٨	٤٧,٩٧٤,٨٥٤
المقتطع من الإيرادات خلال السنة	٤٨٤,٢٥٥	٢٢,٦٢٣	٢٣,٣٦٢	١١٨,٨٢٠	٨٦	٦٤٩,١٤٦
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(٢٧٥,٠٢٦)	(٦٧,٧٩٤)	(٢٢٧,٢٧٦)	(١٧١,٩٥٢)	(٢)	(٧٤٢,٠٥٠)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(٢٢٩,٣٩٩)	٦١,٣١٧	٧٢٦,١٤٥	١٧,٦٦٤	(٧)	٥٧٥,٧٢٠
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	١٦٣,٩٨٨	(٧٧,٠٧١)	(٧٦٦,٤٤٢)	(٨,٣٨٢)	-	(٦٨٧,٩٠٧)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	٦٥,٤١١	١٥,٧٥٤	٤٠,٢٩٧	(٩,٢٨٢)	٧	١١٢,١٨٧
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	١,٣٦٣,٩٥٧	٢٤١,١٥١	٢,٣٣٤,٦٣٥	٣٨٦,٤١٨	(٧)	٤,٣٢٦,١٥٤
التعديلات الناتجة عن تعديلات	(١,٨١٢,٥٣٨)	١,٣٢٣,٧٨٦	٦,٣٨٠,٢٧٦	٧٠٧,٦٢٩	(٥٧,٤٣٥)	٦,٥٤١,٧١٨
التسهيلات المشطوبة	(١٣,١٢١)	(٤,٢٤٧)	-	-	-	(١٧,٣٦٨)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٠,٥١١,٢٧١	٣,٢٩٢,٩٤٥	٣٩,٧٦٣,٨٧٧	٥,١٢٧,١٠١	٣٧,٢٦٠	٥٨,٧٣٢,٤٥٤
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	١٠,٥١١,٢٧١	٣,٢٩٢,٩٤٥	٣٩,٧٦٣,٨٧٧	٥,١٢٧,١٠١	٣٧,٢٦٠	٥٨,٧٣٢,٤٥٤
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٠,٥١١,٢٧١	٣,٢٩٢,٩٤٥	٣٩,٧٦٣,٨٧٧	٥,١٢٧,١٠١	٣٧,٢٦٠	٥٨,٧٣٢,٤٥٤

* تم خلال العام ٢٠٢٠ شطب تسهيلات ائتمانية مباشرة غير عاملة بمبلغ ١٧,٣٦٨ دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص (٤٣,٥٥٩ دينار للعام ٢٠١٩).

** لم يتم خلال العام ٢٠٢٠ تحويل تسهيلات ائتمانية غير عاملة إلى خارج قائمة المركز المالي (٩,٠٠٦,٥٤٧ دينار للعام ٢٠١٩).

*** هناك تسهيلات ائتمانية مباشرة رصيدها ١٢٤,٧٩٠,٥٩٠ دينار وفوائدها المعلقة ٧٦,٤١٩,٨٧٥ دينار والمخصص المرصود لها ٤٨,٣٧٠,٧١٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، تم إدراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة، وذلك على اعتبار أن هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية.

– تم الإفصاح أعلاه عن إجمالي المخصصات المعدة إزاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.

– بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى ٩,٩٦٥,٢٥٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (١٢,٢٥٠,٥٤٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل إفرادي وتجميعي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

البند	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	٤,٨٤٨,٢٢٠	١,٧٧٤,٤٨١	٤١,٣٥٢,١٥٣	٤٧,٩٧٤,٨٥٤	٥٩,١٤٣,٤٣٨
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٢٩٥,٢٧٩	٨٠,١٧١	٢٧٣,٦٩٦	٦٤٩,١٤٦	١,٣٤٩,٠٠٨
التسهيلات المسددة	(٣٩٤,٥٩٧)	(٥٧,٢٣٨)	(٢٩٠,٢١٥)	(٧٤٢,٠٥٠)	(١,٦١٧,٤٣١)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٩٥٠,٣٩٧	(٩٢٣,٥٨٥)	(٢٦,٨١٢)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢٨٤,٠٨٧)	٣٧٩,٧٤٥	(٩٥,٦٥٨)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٩٠,٥٩٠)	(١٤٤,٠٦٧)	٢٣٤,٦٥٧	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	-	٦٢٥,١٧٠	٣,٧٠٠,٩٨٤	٤,٣٢٦,١٥٤	٥,٦٦١,٤٤٤
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٢,٣٠٩,٢١٥)	٢,٨٣٣,١٦١	٦,٠١٧,٧٧٢	٦,٥٤١,٧١٨	(٢,٩٢٢,١٩٨)
التسهيلات المعدومة	-	-	(١٧,٣٦٨)	(١٧,٣٦٨)	(٤٣,٥٥٠)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(٩,٠٠٦,٥٤٧)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٤,٥٨٩,٣١٠)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣,٠١٥,٤٠٧	٤,٥٦٧,٨٣٨	٥١,١٤٩,٢٠٩	٥٨,٧٣٢,٤٥٤	٤٧,٩٧٤,٨٥٤

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:	الأفراد	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة		١٤,١٧٧,٩٠٩	٣٩,٤٥١,٠١٦	٣,٥٥٢,٠٦٧	٢٠٧,٥٦٦	٥٩,١٤٣,٤٣٨
المقتطع من الإيرادات خلال السنة		٧٩٦,٦٠٦	٢٦٦,٣١٦	٩٠,٠٤٦	٨٠,٣٩٥	١,٣٤٩,٠٠٩
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة		(٧٤١,٠٠٠)	(٤١٣,٨١٣)	(٢٦١,٨٧٦)	-	(١,٦١٧,٤٣١)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى		(١٧,٦٥٩)	(٢,٠٢٧,٦٣٥)	(٣١,٣١٤)	-	(٢,١٤١,١٩٢)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية		(٣٥,٧٨٠)	٢,٥٨٤,٣٥٣	(٣٥,٢٣٨)	-	٢,٥٦٩,٧٧٥
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة		٥٣,٤٣٨	(٥٥٦,٧١٨)	٦٦,٥٥٢	-	(٤٢٨,٥٨٤)
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث		٢٥٦,٦٧٢	٢,٥٠٦,٨٩٥	٢,٦٨٤,٦١١	-	٥,٦٦١,٤٤٤
التعديلات الناتجة عن تعديلات		٣٤٤,٤٣٠	(٣,٠٧٢,٤١٩)	(١٣٨,٥١٩)	(٩٩,٣٣٠)	(٢,٩٢٢,١٨٩)
التسهيلات المشطوبة		(٤٣,٥٥٩)	-	-	-	(٤٣,٥٥٩)
مخصص دون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي		(٢,٥٣٩,٢٦٥)	(٥,٧٤٦,٧٥٠)	(٧١٩,٩٦٦)	-	(٩,٠٠٦,٥٤٧)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع		(١,٤٨٨,٠٤٨)	(١,٧٣٨,٣٦٥)	(١,١٢٠,١٧٧)	(٩٤,٠١٣)	(٤,٥٨٩,٣١٠)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة		**١٠,٧٦٣,٧٤٤**	**٣١,٢٥٢,٨٨٠**	**٤,٠٨٦,١٨٦**	**٩٤,٦١٨**	**٤٧,٩٧٤,٨٥٤**
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي		١٠,٧٦٣,٧٤٤	٣١,٢٥٢,٨٨٠	٤,٠٨٦,١٨٦	٩٤,٦١٨	٤٧,٩٧٤,٨٥٤
المخصصات على مستوى تجميعي		-	-	-	-	-
المجموع		**١٠,٧٦٣,٧٤٤**	**٣١,٢٥٢,٨٨٠**	**٤,٠٨٦,١٨٦**	**٩٤,٦١٨**	**٤٧,٩٧٤,٨٥٤**

	القروض العقارية	
	دينار	
رصيد بداية السنة	١,٧٥٤,٨٨٠	
المقتطع من الإيرادات خلال السنة	١١٥,٦٤٦	
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(٢٠٠,٧٤٢)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(٦٤,٥٨٤)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	٥٦,٤٤٠	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	٨,١٤٤	
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	٢١٣,٢٦٦	
التعديلات الناتجة عن تعديلات	٤٣,٦٤٩	
التسهيلات المشطوبة	-	
مخصص دون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(٥٦٦)	
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(١٤٨,٧٠٧)	
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**١,٧٧٧,٤٢٦**	
إعادة توزيع:		
المخصصات على مستوى إفرادي	١,٧٧٧,٤٢٦	
المخصصات على مستوى تجميعي	-	
المجموع	**١,٧٧٧,٤٢٦**	

إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢	٢٠٠,٠٠٠	-	-	٢٠٠,٠٠٠	-
٣	٢,٨٨٣,٥١٤	-	-	٢,٨٨٣,٥١٤	٢,٥٢١,٩٧٨
٣-	١,٦٣٣	-	-	١,٦٣٣	-
٤+	٣٤٠,١٨٦	٢٠١,٣١٣	-	٥٤١,٤٩٩	٢٠١,٧٧٣
٤	١١,٩٥٣,١٢٤	-	١,٣٤١,٣٧٣	١٣,٢٩٤,٤٩٧	١٣,٢١٢,٦١١
٤-	١٩,٤٥٨,١٢٣	٩٤٠,٠٤٦	-	٢٠,٣٩٨,١٦٩	٥٦,٦٨٣,٢٥٢
٥+	٥٣,٩٩٧,٤١٥	٦٦٥,٨١١	٢٩٣,٦٥٤	٥٤,٩٥٦,٨٨٠	٤٥,٤٩٩,٢٦٣
٥	٥٤,٥٩٥,٤٣٥	١٢,٦٢٤,٨٣١	-	٦٧,٢٢٠,٢٦٦	٥٢,٩١٩,٤١٠
٥-	٥٨,٥٢٠,٠٠٥	٨,٧٣٣,٩٨٥	-	٦٧,٢٥٣,٩٩٠	٣٦,٢٥٣,٨٨٨
٦+	٢٧,٣٩٨,٥٠٢	٦,٨٧٦,٦٣٦	-	٣٤,٢٧٥,١٣٨	٤٩,١٣٣,٥٧٢
٦	١٥,٠٤٣,٠٩٥	٩,٨١٧,٨١٧	٣٦٥,٧٤٠	٢٥,٢٢٦,٦٥٢	٢٢,٤٣٠,٥٣٣
٦-	١٠,٤٦٢,١٢٢	٥٢٤,٣٧٠	-	١٠,٩٨٦,٤٩٢	١٤,٩٥١,٨٠٢
٧+	-	٣,٢١٢,٨٥٠	-	٣,٢١٢,٨٥٠	٥,٤٩٦,٣٦٦
٧	-	٢,٩١٩,٥٣٢	-	٢,٩١٩,٥٣٢	٢٤١,٠٤٨
٨	-	-	٣٢٣,٧٨٦	٣٢٣,٧٨٦	١,٠٩٤,٥٧٧
٩	-	-	٤,٠٧٠,٤٨٨	٤,٠٧٠,٤٨٨	٥,١١٤,٢١٦
١٠	-	-	٥٠,٣٥٢,١٧٤	٥٠,٣٥٢,١٧٤	٤٣,١٤٣,٨٨٤
غير مصنفة	٧,٠٤٣,٣٦٨	٣,٤٣٢	-	٧,٠٤٦,٨٠٠	٤,٠٨١,٨٢٧
المجموع	**٢٦١,٨٩٦,٥٢٢**	**٤٦,٥٢٠,٦٢٣**	**٥٦,٧٤٧,٢١٥**	**٣٦٥,١٦٤,٣٦٠**	**٣٥٢,٩٨٠,٠٠٠**

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الكبرى كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ هي كما يلي:

البند	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد كما في بداية السنة	١٦٠,٧١٣,٠٢٠	١٣٩,٦١٢,٢٩٣	٥٢,٦٥٤,٦٨٧	٣٥٢,٩٨٠,٠٠٠	٣٨٦,٤٠٢,١٧٣
التسهيلات الجديدة خلال السنة	١٠,٧٨٩,٨٤٣	٢,٨٢٥,٨٣٧	٢٠٨	١٣,٦١٥,٨٨٨	٣٣,١٠٣,٤٤٢
التسهيلات المسددة	(١١,٢٥٦,٧٤٢)	(٨,٣٢٥,٥٩٤)	(٦٩١,٩٦٢)	(٢٠,٢٧٤,٢٩٨)	(١٢,٦٤٦,٩٨٢)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٢٤,٢٥٣,٣٢٥	(١٢٣,٠٥٣,٠١٢)	(١,٢٠٠,٣١٣)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١٨,٥٢٥,٩٩٤)	٢٢,٢٩٤,٧٤٤	(٣,٧٦٨,٧٥٠)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١١٦,٧٤٥)	(١٠,٩٠٦,٠٥٦)	١١,٠٢٢,٨٠١	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٣,٩٦٠,١٨٥)	٢٤,٠٧٢,٤١١	(١,٢٦٩,٤٥٦)	١٨,٨٤٢,٧٧٠	(١٩,٥٢٤,٩٥٥)
مدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(١٢,٢٥٣,٨٩٩)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٢٢,٠٩٩,٧٧٩)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٦١,٨٩٦,٥٢٢	٤٦,٥٢٠,٦٢٣	٥٦,٧٤٧,٢١٥	٣٦٥,١٦٤,٣٦٠	٣٥٢,٩٨٠,٠٠٠

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الممنوحة للشركات الكبرى كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ هي كما يلي:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	٨٦٧,٩٨٦	١,٥٩٦,٤٢٧	٢٨,٧٨٨,٤٦٧	٣١,٢٥٢,٨٨٠	٣٩,٤٥٧,١٤٦
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	١٥,٥٧١	٧,٥٨٩	٢٠٢	٢٣,٣٦٢	٢٦٦,٣١٦
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحق	(٦٥,٦٣٩)	(٤١,٦٥٣)	(١١٩,٩٨٤)	(٢٢٧,٢٧٦)	(٤١٣,٨١٣)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٨١١,٧٧٧	(٨٠٥,٥٩٠)	(٦,١٨٧)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٨٢,٧٤٥)	١٢٠,٤٩٧	(٣٧,٧٥٢)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٢,٨٨٧)	(٨١,٣٤٩)	٨٤,٢٣٦	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(١٢١,٧٣١)	٢,٤٥٦,٣٦٦	٢,٣٣٤,٦٣٥	٢,٥٠٦,٨٩٥
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٤٤,١٩٥)	٢,٦٥٤,١٢٠	٣,٧٧٠,٣٥١	٦,٣٨٠,٢٧٦	(٣,٠٧٨,٥٤٩)
التسهيلات المشطوبة	-	-	-	-	-
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(٥,٧٤٦,٧٥٠)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(١,٧٣٨,٣٦٥)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١,٤٩٩,٨٦٨	٣,٣٢٨,٣١٠	٣٤,٩٣٥,٦٩٩	٣٩,٧٦٣,٨٧٧	٣١,٢٥٢,٨٨٠

إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٣+	١٥٧	-	-	١٥٧	-
٣-	٣,٩٢١	-	-	٣,٩٢١	-
٤+	٢٥٠,٢٥٠	-	-	٢٥٠,٢٥٠	-
٤	٤,٢١٧,٦٠٩	١,٥٣١,٣٢٧	٣٨,٧٣٣	٥,٧٨٧,٦٦٩	٥,٥٢٤,٨٤٠
٤-	٥,٤٩٣,٢٩٩	٥٠٥,٩٨٤	١١,٨٧٠	٦,٠١١,١٥٣	٧,٣٦١,٨٤٣
٥+	١٤,٣٠٨,٦٣٠	١,٧٦٦,٩٤٦	٤٢,٦٢٦	١٦,١١٨,٢٠٢	١٣,٠٠٥,٨٠٠
٥	٩,٠٠١,٤٧٨	٣٣٥,٣٣٢	٣٠٠,٧٢٥	٩,٦٣٧,٥٣٥	٣,٢٩١,٩٥٨
٥-	٤,٧٩٦,٤٢٧	-	٤٤٧,٦٥٥	٥,٢٤٤,٠٨٢	٢,٣٧٧,٨١٦
٦+	٥,٠١٧,١٢٩	٧١٥,٠٢٦	٦٢٢,٩٤٥	٦,٣٥٥,١٠٠	٣,٣٢٤,٠٩٧
٦	١,٧٦٦,٩٠٨	١٨٦,٧٠٠	-	١,٩٥٣,٦٠٨	١,٣٠٣,٢٢٩
٦-	١٧٦,٤٦٧	٧١,٩٧٢	-	٢٤٨,٤٣٩	٨٧٦,٠٣٦
٧+	-	٣٠٣,٤٧٨	-	٣٠٣,٤٧٨	٢٩٣,٩٤٠
٧	-	١٥,٧٤٧	٧٤,٨٤٥	٩٠,٥٩٢	٢٥,٥٢٤
٧-	-	٣٥,٣٦٨	-	٣٥,٣٦٨	٧١٤,٠٩١
٨	-	-	٩,٣٨٣	٩,٣٨٣	٢,٨١٦,٩٦١
٩	-	-	٦,١٩٤	٦,١٩٤	١,٢٥٧,٦٩٠
١٠	-	٧٨	٩,١٨٣,٤٠٥	٩,١٨٣,٤٨٣	٤,٤٦٣,٨٥٩
غير مصنفة	(٦٨٤,٦٤٣)	-	-	(٦٨٤,٦٤٣)	٤,٧٢٨,٧٢١
المجموع	**٤٤,٣٤٧,٦٣٢**	**٥,٤٦٧,٩٥٨**	**١٠,٧٣٨,٣٨١**	**٦٠,٥٥٣,٩٧١**	**٥١,٣٦٦,٤٠٥**

– إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ هي كما يلي:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٣١,٠٩٩,٠٠٧	١٠,٣١٩,٧٢٩	٩,٩٤٧,٦٦٩	٥١,٣٦٦,٤٠٥	٧٢,١٠٩,٦٩٢
التسهيلات الجديدة خلال السنة	١٢,٥٥٤,٦٦٣	١,٨٥٨,٧٥٣	٤١,٧٣١	١٤,٤٥٥,١٤٧	٧,٩٨٢,٢٩٥
التسهيلات المسددة	(٥,١٩٨,٢٣٢)	(٢,٣١١,٧٣٧)	(٢٩٩,٦٧٢)	(٧,٨٠٩,٦٤١)	(٩,١٩٤,٢٦٣)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٥,٣٦٠,٦٩١	(٣,٩٧٩,٩٤٤)	(١,٣٨٠,٧٤٧)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١,٠٩٩,٢٤٩)	١,٢٤٨,١٢٤	(١٤٨,٨٧٥)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١٤٩,٧٤٤)	(١,٩٦٥,٩١٠)	٢,١١٥,٦٥٤	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	١,٧٨٠,٤٩٦	٢٩٨,٩٤٣	٤٧٠,١٧٩	٢,٥٤٩,٦١٨	(٥,٠٧٣,٩٥٧)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(٧,٥٥٨)	(٧,٥٥٨)	(١٥٨,٦١٨)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(١,٢٧٩,٦٤٠)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(١٣,٠١٩,١٠٤)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٤٤,٣٤٧,٦٣٢	٥,٤٦٧,٩٥٨	١٠,٧٣٨,٣٨١	٦٠,٥٥٣,٩٧١	٥١,٣٦٦,٤٠٥

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ هي كما يلي:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٩٤,٣١٦	٣٥,١١٠	٣,٩٥٦,٧٦٠	٤,٠٨٦,١٨٦	٣,٥٦٧,٤٥٩
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	٩١,٢٦٢	١٧,١٩٧	١٠,٣٦١	١١٨,٨٢٠	٩٠,٠٤٦
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٣٨,٢٢١)	(٣,٨٢٢)	(١٢٩,٩٠٩)	(١٧١,٩٥٢)	(٢٦١,٨٧٦)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢١,٩٥٢	(١٨,٨٠٩)	(٣,١٤٣)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٣,٠٧٢)	١٧,٥٢٢	(١٤,٤٥٠)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١,٢١٦)	(٧,٠٩٥)	٨,٣١١	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	٨,٦٣٨	٣٧٧,٧٨٠	٣٨٦,٤١٨	٢,٦٦٩,٢١٩
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٥٩,١٧٦	٧٦,٥٤١	٥٧١,٩١٢	٧٠٧,٦٢٩	(١٣٨,٥١٩)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(٧١٩,٩٦٦)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(١,١٢٠,١٧٧)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٢٤,١٩٧	١٢٥,٢٨٢	٤,٧٧٧,٦٢٢	٥,١٢٧,١٠١	٤,٠٨٦,١٨٦

إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

	٢٠٢٠			٢٠١٩
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بطاقات ائتمان	٣,٣٤٣,٠٥١	٢٢٤,٩٢٢	٤٨٨,٢١٥	٤,٠٥٦,١٨٨	٣,٤٩٦,٩٠٩
طلب مكشوف	٤٣٤,٠٩٢	٦,٤٢٤	١٨٥,٢٠٥	٦٢٥,٧٢١	٣٦٤,٦٦٤
قروض سيارات	١١,٠٩٢,٣٩٧	٢,١٤٧,٢١٦	١,٧٩٤,٩٧٠	١٥,٠٣٤,٥٨٣	١٦,٣٧٦,٥١١
قروض شخصية	١٦١,٥١٥,٥٢٧	٧,٠١١,٩٧٣	١٠,٨٥٠,٠٦٢	١٧٩,٣٧٧,٥٦٢	١٦٣,٨٩٣,٢٩١
	١٧٦,٣٨٥,٠٦٧	٩,٣٩٠,٥٣٥	١٣,٣١٨,٤٥٢	١٩٩,٠٩٤,٠٥٤	١٨٤,١٣١,٣٧٥

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	١٧٠,٤٦٢,٣٦٥	٣,٣٥١,٥٨١	١٠,٣١٧,٤١٩	١٨٤,١٣١,٣٦٥	١٨٩,١٩٣,٦٥٤
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٣٠,٥٣٩,١٢٦	٨٩٥,٣٢٣	٤٢٤,٢٤٢	٣١,٨٥٨,٦٩١	٣٩,٧٢٠,٠٨٦
التسهيلات المسددة	(١٣,٣٣٣,٨٠٠)	(٣٣٥,٠٤٤)	(٧٣,٠٠٠)	(١٣,٧٤١,٨٤٤)	(٢١,٥٧٦,٢٦٢)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢,٠٥٣,٦٦٠	(٩٦٤,٦٩٢)	(١,٠٨٨,٩٦٨)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٧,٢٠٧,١٢٥)	٧,٧٩٥,٠٥٦	(٥٨٧,٩٣١)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٣,١٩١,٦١٩)	(١,١٢١,٣٣٦)	٤,٣١٢,٩٥٥	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٢,٩٣٧,٥٤٠)	(٢٣٠,٣٥٣)	٣٤,٥١٦	(٣,١٣٣,٣٧٧)	(٦,٣٧٤,٧٤٦)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(٢٠,٧٨١)	(٢٠,٧٨١)	(٦٢,٥١٧)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(٣,٣٤٥,١٢٥)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(١٣,٤٢٣,٧٢٥)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٧٦,٣٨٥,٠٦٧	٩,٣٩٠,٥٣٥	١٣,٣١٨,٤٥٢	١٩٩,٠٩٤,٠٥٤	١٨٤,١٣١,٣٦٥

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الممنوحة للأفراد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٣,٤٣٥,٧٨٨	٧٦,٦٣٢	٧,٢٥١,٣٢٤	١٠,٧٦٣,٧٤٤	١٤,١٥٦,٣٨٧
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	١٧٧,٢٩٠	٤٣,٩١٨	٢٦٣,٠٤٧	٤٨٤,٢٥٥	٧٩٦,٦٠٥
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٢٣٣,٨٦٥)	(٥,٩٣٩)	(٣٥,٢٢٢)	(٢٧٥,٠٢٦)	(٧٤١,٠٠٠)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٥,٥٥٨	(٨,٢٣٨)	(٧,٣٢٠)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١٦٤,٥٤٥)	٢٠١,٦٩٣	(٣٧,١٤٨)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٨٠,٤١٢)	(٢٩,٤٦٧)	١٠٩,٨٧٩	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	٢٥٤,٦٠٠	١,١٠٩,٣٥٧	١,٣٦٣,٩٥٧	٢٥٦,٦٧٢
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٢,١٤١,٨٥٤)	١٩,٦٣٦	٣٠٩,٦٨٠	(١,٨١٢,٥٣٨)	٣٦٥,٩٥٢
التسهيلات المشطوبة	-	-	(١٣,١٢١)	(١٣,١٢١)	(٤٣,٥٥٩)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(٢,٥٣٩,٢٦٥)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(١,٤٨٨,٠٤٨)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١,٠٠٧,٩٦٠	٥٥٢,٨٣٥	٨,٩٥٠,٤٧٦	١٠,٥١١,٢٧١	١٠,٧٦٣,٧٤٤

إن توزيع إجمالي القروض العقارية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٣	٢١١,٧٣١	-	-	٢١١,٧٣١	٢٨٢,٠٠٠
٣-	٥٨,٥٠٦	-	-	٥٨,٥٠٦	١٦٧,١٨٧
٤+	٨٧,٦١١	-	-	٨٧,٦١١	١١٢,٢١٨
٤	٤,٥٥٧,٥١٤	٣٦,٧٠٣	-	٤,٥٩٤,٢١٧	١,٣٥٠,٦١٣
٤-	١٧,٧٦٦,٥٠٥	-	-	١٧,٧٦٦,٥٠٥	٣٤,٥٠١,٦١٥
٥+	٤,٣٧٧,٣٠٢	٤٨٥,٩٢٥	-	٤,٨٦٣,٢٢٧	٦,١١٨,٤٨٨
٥	٣,٢٤٩,٦٨٨	١,٠٠٢,١٥٩	-	٤,٢٥١,٨٤٧	١,٦٢٨,٤٩٠
٥-	١,٤٠٣,٦٣٥	-	-	١,٤٠٣,٦٣٥	٤,٦٨٠,٠٢٥
٦+	١٥,٦٣٦,٤٩٨	٢,٥٩٦,٨٩٠	١,٩٩٦,٢٧٤	٢٠,٢٢٩,٦٦٢	٤,٠٩٣,٦١٤
٦	٣٥,٥٧٤	٧٧,٥٣٤	-	١١٣,١٠٨	١٢٩,٧٢٧
٦-	٢,١٩٠,٩٩٤	-	-	٢,١٩٠,٩٩٤	١,٢٧٣,٨٧٨
٧+	-	١١	-	١١	-
٨	-	-	٥٢٩,٢٦٣	٥٢٩,٢٦٣	٧٩٠,٦٩٤
٩	-	٣٤٩	٢٤٩,٢٠١	٢٤٩,٥٥٠	١٩٢,١٩٨
١٠	-	٧	٤,٦٥٤,١٦٢	٤,٦٥٤,١٦٩	٤,٦٨٨,٥١٥
غير مصنفة	٥٠,٦٥٠,٣٦٥	٦,٠٠٠,٥٠٩	٨١٩,١٠٣	٥٧,٤٦٩,٩٧٧	٦١,٨٢٤,٧٧٧
المجموع	**١٠٠,٢٢٥,٩٢٣**	**١٠,٢٠٠,٠٨٧**	**٨,٢٤٨,٠٠٣**	**١١٨,٦٧٤,٠١٣**	**١٢١,٨٣٤,٠٣٩**

إن الحركة على القروض العقارية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٩٦,٨٦٩,٠٢١	١٣,٢٥٧,٢٩٧	١١,٧٠٧,٧٢١	١٢١,٨٣٤,٠٣٩	١٢٢,٨٤٩,٨١٧
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٦,٠٢٩,٥٠٦	٢٨٠,٩٩٧	-	٦,٣١٠,٥٠٣	١٧,٢٨٠,١٧٣
التسهيلات المسددة	(٦,٠٤٧,٧٣٩)	(١,٤٣٥,٤٧٧)	(١٠٤,٥٣١)	(٧,٥٨٧,٧٤٧)	(٤,٥٣٩,٣٢٨)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٣,٧١٥,٢١٤	(٧,١٩٣,٥٢١)	(٦,٥٢١,٦٩٣)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٦,٠٩٨,٨١٢)	٦,٥٥٤,١٨٧	(٤٥٥,٣٧٥)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١,٥٧١,٤٣٢)	(١,٧١٣,٢٧٨)	٣,٢٨٤,٧١٠	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٢,٦٦٩,٨٣٥)	٤٤٩,٨٨٢	٣٥٠,٨٨٣	(١,٨٦٩,٠٧٠)	(٤,٠٣٠,١٨٠)
التسهيلات المعدومة	-	-	(١٣,٧١٢)	(١٣,٧١٢)	(٤٤,٩٠١)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(٦٧,٢٩٦)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٩,٦١٤,٢٤٦)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٠٠,٢٢٥,٩٢٣	١٠,٢٠٠,٠٨٧	٨,٢٤٨,٠٠٣	١١٨,٦٧٤,٠١٣	١٢١,٨٣٤,٠٣٩

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض العقارية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٣٥٥,٥١٢	٦٦,٣١٢	١,٣٥٥,٦٠٢	١,٧٧٧,٤٢٦	١,٧٥٤,٨٨٠
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	١١,١٥٦	١١,٤٦٧	-	٢٢,٦٢٣	١١٥,٦٤٦
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٥٦,٨٧٠)	(٥,٨٢٤)	(٥,١٠٠)	(٦٧,٧٩٤)	(٢٠٠,٧٤٢)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	١٠١,١١٠	(٩٠,٩٤٨)	(١٠,١٦٢)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٣٣,٧٢٥)	٤٠,٠٣٣	(٦,٣٠٨)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٦,٠٦٨)	(٢٦,١٥٦)	٣٢,٢٢٤	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	٤٨٣,٦٦٣	(٢٤٢,٥١٢)	٢٤١,١٥١	٢١٣,٢٦٦
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(١٢٤,٩٠٧)	٨٢,٨٦٤	١,٣٦٥,٨٢٩	١,٣٢٣,٧٨٦	٤٣,٦٤٩
التسهيلات المشطوبة	-	-	(٤,٢٤٧)	(٤,٢٤٧)	-
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(٥٦٦)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(١٤٨,٧٠٧)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٢٤٦,٢٠٨	٥٦١,٤١١	٢,٤٨٥,٣٢٦	٣,٢٩٢,٩٤٥	١,٧٧٧,٤٢٦

إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للحكومة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي هي كما يلي:

البند	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
١	٥,٠٠٠,٠٠٠	-	٦٠	٥,٠٠٠,٠٦٠	-
٤	٣١٢,٤٣٣	-	-	٣١٢,٤٣٣	-
٤-	-	-	-	-	١٥,٨٦١,٨١٧
٥+	٨,٢٦١,٧٩٨	-	-	٨,٢٦١,٧٩٨	-
٥	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-
٥-	٤,٤٢١,٤٣٩	-	-	٤,٤٢١,٤٣٩	-
٦+	-	-	-	-	٤,٨٨٠,٧٩١
٨	-	-	٨٣	٨٣	-
٩	-	-	٢٢	٢٢	-
١٠	-	-	-	-	٢١
غير مصنفة	١	-	٢	٣	٦٢
المجموع	٤٧,٩٩٥,٦٧١	-	١٦٧	٤٧,٩٩٥,٨٣٨	٢٠,٧٤٢,٦٩١

إن الحركة على التسهيلات الحكومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ هي كما يلي:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٢٠,٧٤٢,٦٩١	-	-	٢٠,٧٤٢,٦٩١	٣٤,١٤٦,٧١٤
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٣٠,٠٠٠,٠٠١	-	١٠٧	٣٠,٠٠٠,١٠٨	٤,٨٨٠,٨١٤
التسهيلات المسددة	(٢,٥٠٠,٠٢٣)	-	-	(٢,٥٠٠,٠٢٣)	(٧)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٦٠)	-	٦٠	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٢٤٦,٩٣٨)	-	-	(٢٤٦,٩٣٨)	(٣,٩٢٥,٢٥١)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(١٤,٣٥٩,٥٧٩)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٤٧,٩٩٥,٦٧١	-	١٦٧	٤٧,٩٩٥,٨٣٨	٢٠,٧٤٢,٦٩١

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٩٤,٦١٨	-	-	٩٤,٦١٨	٢٠٧,٥٦٦
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	-	-	٨٦	٨٦	٨٠,٣٩٥
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٢)	-	-	(٢)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٧)	-	٧	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	(٧)	(٧)	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٥٧,٤٣٥)	-	-	(٥٧,٤٣٥)	(٩٩,٣٣٠)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٩٤,٠١٣)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣٧,١٧٤	-	٨٦	٣٧,٢٦٠	٩٤,٦١٨

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

			الشـركـات			
	الأفراد	القروض العقارية	الكـبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	
الرصيد في بداية السنة	١,٣١٢,٥٥٣	١,٢٥٥,٧٣٩	٩,٧٤٦,٤٣٧	١,٧٦٤,٥٤٢	-	١٤,٠٧٩,٢٧١
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	٩٠٥,١٤٠	٦١٧,٨٨٠	٣,٤٤٦,٢٨٩	١,٠٥٨,٠٤٨	-	٦,٠٢٧,٣٥٧
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(٢٥٦,٥٥٨)	(٣٢٩,٠٥٢)	(٤٠٣,٦٦٠)	(٢٤٣,٩١٨)	-	(١,٢٣٣,١٨٨)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(٧,٦٦٠)	(٩,٤٦٥)	-	(٧,٥٥٨)	-	(٢٤,٦٨٣)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	١,٩٥٣,٤٧٥	١,٥٣٥,١٠٢	١٢,٧٨٩,٠٦٦	٢,٥٧١,١١٤	-	١٨,٨٤٨,٧٥٧

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

			الشـركـات			
	الأفراد	القروض العقارية	الكـبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	
الرصيد في بداية السنة	١,٨٩٣,٥٠٦	١,١٣٦,٣٢١	-	٢,١٩٢,٠٠٥	-	١٧,٦٨٤,٧٩٤
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	٩٨٧,٤١١	٤٥٠,٣٧٨	٣,٩٢٧,١٣٨	١,٤٢١,٥٢٧	-	٦,٧٨٦,٤٥٤
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(٣٩٤,٩٦٦)	(٢١٨,٩٩٤)	(١٣٦,٥١٣)	(١٢٠,٢٠٣)	-	(٨٧٠,٦٧٦)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(١٨,٩٥٨)	(٤٤,٩٠١)	-	(١٥٨,٦١٨)	-	(٢٢٢,٤٧٧)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(٨٢٤,٩٩٦)	(٦٧,٠٦٥)	-	(٥٩٧,٣٢٠)	-	(٧,٩٩٦,٥٣١)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(٣٢٩,٤٤٤)	-	-	(٩٧٢,٨٤٩)	-	(١,٣٠٢,٢٩٣)
الرصيد في نهاية السنة	١,٣١٢,٥٥٣	١,٢٥٥,٧٣٩	٩,٧٤٦,٤٣٧	١,٧٦٤,٥٤٢	-	١٤,٠٧٩,٢٧١

٧- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـار	دينـار
أسهم مدرجة في أسواق مالية	١,٦٤٥,٩٢٣	١,٨٧٦,٣٨٢
المجموع	١,٦٤٥,٩٢٣	١,٨٧٦,٣٨٢

٨- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـار	دينـار
أسهم مدرجة في أسواق مالية	٢٣,٩٥٤,٨٧٨	٦,٠٩٠,٩٥٩
أسهم غير مدرجة	٥,٠٩٨,٢٣٥	٥,٠١٤,٩٧٨
مجموع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	**٢٩,٠٥٣,١١٣**	**١١,١٠٥,٩٣٧**

- بلغت قيمة الأرباح المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ١٣٤,٧٧٥ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق المساهمين (لا شيء دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩)، كما بلغت قيمة الأرباح المتحققة من بيع أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ١٢٤,٠٧٥ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (لا شيء دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه ٢١١,٤٠٩ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٢٣٨,٨٥٣ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

٩- موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـار	دينـار
أذونات وسندات خزينة	٢٧٨,٤٠٣,٧٣١	٢٧٢,٢٠٥,١٨٨
أسناد قروض الشركات	٤,٥٧٣,٠٥٥	٥,٠٣٦,٠٠٠
المجموع	**٢٨٢,٩٧٦,٧٨٦**	**٢٧٧,٢٤١,١٨٨**
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٦٣٣,٥٤٥)	(٥٠٧,٠٦٢)
الفوائد المعلقة	(١٣٧,٠٥٥)	-
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦
ذات عائد ثابت	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦
المجموع	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦

فيما يلي توزيع إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٦+	٢٨١,٢٣٩,٧٣١	-	١,٧٣٧,٠٥٥	٢٨٢,٩٧٦,٧٨٦	٢٧٧,٢٤١,١٨٨
المجموع	٢٨١,٢٣٩,٧٣١	-	١,٧٣٧,٠٥٥	٢٨٢,٩٧٦,٧٨٦	٢٧٧,٢٤١,١٨٨

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
كما في بداية السنة	٢٧٥,٦٤١,١٨٨	-	١,٦٠٠,٠٠٠	٢٧٧,٢٤١,١٨٨	٣٠٣,١١٥,٠٦٧
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	١٠٩,٩٨٠,٥٢٣	-	-	١٠٩,٩٨٠,٥٢٣	١٣٧,٣٥٣,٩٨٧
الاستثمارات المستحقة	(١٠٤,٣٩٤,٠٢٧)	-	-	(١٠٤,٣٩٤,٠٢٧)	(١٦١,٦٧٣,٤٠٦)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	١٢,٠٤٧	-	١٣٧,٠٥٥	١٤٩,١٠٢	(١٣٦,٤٦٠)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(١,٤١٨,٠٠٠)
كما في نهاية السنة	٢٨١,٢٣٩,٧٣١	-	١,٧٣٧,٠٥٥	٢٨٢,٩٧٦,٧٨٦	٢٧٧,٢٤١,١٨٨

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٥٣,٨٧٤	-	٤٥٣,١٨٨	٥٠٧,٠٦٢	٨٣,٤٥٦
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	(٩,٤٠٨)	-	-	(٩,٤٠٨)	-
الأثر على المخصص نتيجة تعديل التصنيف بين المراحل الثلاث	-	-	-	-	٤٢٥,١٤٥
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٤,٠٩٧	-	١٣١,٧٩٤	١٣٥,٨٩١	٢٤,٣٨٣
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٢٥,٩٢٢)
كما في نهاية السنة	٤٨,٥٦٣	-	٥٨٤,٩٨٢	٦٣٣,٥٤٥	٥٠٧,٠٦٢

١٠- ممتلكات ومعدات - بالصافي

أ – إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠٢٠	أراضي	مباني	أجهزة ومعدات مكتبية	وسائط نقل	ديكورات	أجهزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجموع
الكلفة:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٤,٥٢١,٥٦١	٩,٠٩٩,٤٩٤	٢٩٩,٠٧٤	٦,٢٦٨,٧٠٩	٥,٠٣١,٨٨٦	١,٤٥٨,٧٨٥	٣٩,٥٧٢,٦١٩
إضافات	-	-	١٠,٣٠٦	١٤,٠٠٠	٢٢,٤١٢	٣٨,١٤٠	١,٦١٥,٤١٥	١,٧٠٠,٢٧٣
استبعادات	-	(٧٥,٠٠٠)	(٨٦,٥٣٠)	-	(٢١٤,٣٤٨)	(٦,٤٠٩)	(٢٤,٧٤٢)	(٤٠٧,٠٢٩)
(المحول) من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	=	=	١,٢٩٠,٣١٣	=	٦٢٤,٧٨٦	٣٢٠,٠١١	(٢,٢٣٥,١١٠)	=
الرصيد في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٤,٤٤٦,٥٦١	١٠,٣١٣,٥٨٣	٣١٣,٠٧٤	٦,٧٠١,٥٥٩	٥,٣٨٣,٦٢٨	٨١٤,٣٤٨	٤٠,٨٦٥,٨٦٣
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	-	٢,٤٣٩,٧٠١	٦,٢٢٦,٠٨٧	٢٩٠,٦٢٠	٤,٥١٩,٩٥٥	٣,٧٦٥,٨٥٩	-	١٧,١٤٢,٢٢٢
استهلاك السنة	-	٢٧٨,٨٥٤	٩٠٣,١١٩	١٤,٠٠٠	٤٦٦,٥٤٣	٤٩٠,٧٤٦	-	٢,١٧٨,١٤٢
استبعادات	-	(٢٢,٣٨٤)	(٨٤,١٨٤)	-	(٢١٤,٢١١)	(٦,٤٠٤)	-	(٣٢٧,١٨٣)
الرصيد في نهاية السنة	=	٢,٦٩٦,١٧١	٧,٠٤٥,٠٢٢	٣٠٤,٦٢٠	٤,٧٧٢,٢٨٧	٤,٢٥٠,٢٠١	=	١٨,٩٩٣,١٨١
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١١,٧٥٠,٣٩٠	٣,٢٦٨,٥٦١	٨,٤٥٤	١,٩٢٩,٢٧٢	١,١٣٣,٤٢٧	٨١٤,٣٤٨	٢١,٨٧٢,٦٨٢
نسبة الاستهلاك ٪		٢	١٥-١٠	١٥	١٥	٢٠		

٢٠١٩	أراضي	مباني	أجهزة ومعدات مكتبية	ديكورات	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجموع
الكلفة :	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٩,٠١٨,٦٦٧	١٠,٢٦٠,٣٨٣	٦,٤١٩,٨٤٨	٣٦٢,٦٩٤	٤,٨٧٣,١٢٦	٢,٠٦٥,٠٨٠	٤٥,٨٩٢,٩٠٨
إضافات	-	-	٥٦٠,٤٧٤	٤٨,٨٤٣	٢٠,٦٧٢	١١٥,٩٦٣	٢,٠٣٧,٥٥٨	٢,٧٨٣,٥١٠
استبعادات	-	-	(١٨٠,٩٠٩)	(٥٤,٩٨٦)	-	(١٥٢,٢١٧)	-	(٣٨٨,١١٢)
(المحول) من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	١,١٥٩,٢٣٣	٩٦٧,١٨٩	-	٥١٧,٤٣١	(٢,٦٤٣,٨٥٣)	-
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	=	(٤,٤٩٧,١٠٦)	(٢,٦٩٩,٦٨٧)	(١,١١٢,١٨٥)	(٨٤,٢٩٢)	(٣٢٢,٤١٧)	=	(٨,٧١٥,٦٨٧)
الرصيد في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٤,٥٢١,٥٦١	٩,٠٩٩,٤٩٤	٥,٢٦٨,٧٠٩	٢٩٩,٠٧٤	٥,٠٣١,٨٨٦	١,٤٥٨,٧٨٥	٣٩,٥٧٢,٦١٩
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	-	٢,٥٨٠,١٠٦	٦,٤١٨,٠٧٤	٥,١٩٢,٨٢٧	١٨٩,٨٧٦	٣,٦٩٤,١٨٦	-	١٨,٠٧٥,٠٦٩
استهلاك السنة	-	٦٥٣,٢١٩	٩٠٤,٩٣٢	٤٤٣,٠٦٥	٤٩,٩١٨	٤٧١,٦٥٦	-	٢,٥٢٢,٧٩٠
استبعادات	-	-	(١٥٥,٩١٩)	(٥١,٤١٧)	-	(١٥٢,١٩٧)	-	(٣٥٩,٥٣٣)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	=	(٧٩٣,٦٢٤)	(٩٤١,٠٠٠)	(١,٠٦٤,٥٢٠)	(٤٩,١٧٤)	(٢٤٧,٧٨٦)	=	(٣,٠٩٦,١٠٤)
الرصيد في نهاية السنة	=	٢,٤٣٩,٧٠١	٦,٢٢٦,٠٨٧	٤,٥١٩,٩٥٥	١٩٠,٦٢٠	٣,٧٦٥,٨٥٩	=	١٧,١٤٢,٢٢٢
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	٢,٨٩٣,١١٠	١٢,٠٨١,٨٦٠	٢,٨٧٣,٤٠٧	١,٧٤٨,٧٥٤	١٠٨,٤٥٤	١,٢٦٦,٠٢٧	١,٤٥٨,٧٨٥	٢٢,٤٣٠,٣٩٧

بلغت قيمة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل مبلغ ١٠,٢٠٨,٧٥٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٩,٢٣٩,٩٣٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

١١- موجودات غير ملموسة - بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	أنظمة حاسوب وبرامج	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	١,٨٥٥,٣١٧	٢,٣١٣,٩١٩
إضافات خلال السنة	٢٩٠,٧٢٨	٣٤٣,٨٧١
دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة	٣٧٢,٠٠٧	١٩٢,١٩٣
الإطفاء للسنة	(٤٢٤,٣٩٩)	(٥٥٢,٦٤٩)
المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع – بالصافي	-	(٤٤٢,٠١٧)
الرصيد في نهاية السنة	٢,٠٩٣,٦٥٣	١,٨٥٥,٣١٧
نسبة الإطفاء السنوية	٢٠٪	٢٠٪

١٢- موجودات حق استخدام/ التزامات عقود تاجير

يقوم البنك باستئجار العديد من المواقع بما في ذلك الأراضي والمباني، إن متوسط مدة الإيجار ٥ سنوات، فيما يلي الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠		٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
	موجودات	التزامات	موجودات	التزامات
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٥,١٤١,٩٣٦	٤,٥٣٨,٢٦٧	٦,١٤٩,٥٤٩	٥,٥٢٨,٦١٥
إضافات خلال السنة	١,٠٩١,٩٦١	١,٠٩١,٩٦١	-	-
ينزل: الاستهلاك خلال السنة	(١,٠١٩,١٧٥)	-	(١,٠٠٧,٦١٣)	-
العقود الملغاة	(٩٥,٤٤١)	(٩٥,٤٤١)	-	-
الإيجارات المدفوعة	-	(١,٠٦٣,٧٣٧)	-	(٨٦٦,٠١١)
الفائدة خلال السنة	-	٣٥٩,٢٤٩	-	(١٢٤,٣٣٧)
الرصيد كما في نهاية السنة	٥,١١٩,٢٨١	٤,٨٣٠,٢٩٩	٥,١٤١,٩٣٦	٤,٥٣٨,٢٦٧

الجدول أدناه يبين تحليل استحقاق التزامات عقود الإيجار:

	كما في ٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينار	دينار
خلال أقل من سنة	٨٠٠,٩٢٥	٧١٤,٧٣٩
من سنة إلى ٥ سنوات	٣,٢٩٤,٣٦٢	٢,٥٣٥,٤٢١
أكثر من ٥ سنوات	٧٣٥,٠١٢	١,٢٨٨,١٠٧
	٤,٨٣٠,٢٩٩	٤,٥٣٨,٢٦٧

١٣- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينار	دينار
فوائد وإيرادات برسم القبض	١١,٠٣٤,٤٠٦	٧,٨٨٤,٦٤٤
ذمم موجودات مباعة بالتقسيط	١٠,٥١٣,٠٣٨	-
مصاريف مدفوعة مقدماً	١,٠٦٢,٠٣٩	١,٠٧٩,٥١٨
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة – بالصافي **	٦٦,٠٤٢,١٤٤	٨٧,١١٤,٢٩٢
تأمينات مستردة	١,٢٨٦,٤٥٧	١,١٢٠,٩٩١
شيكات مقاصة	٤٦,٨٤٠	٣٠,٢١٦
السحوبات والاعتمادات المشتراة – صافي*	١٥,٠٢٩,٨١٠	٣٤,٨٥٨,٣٥٨
أخرى	٣,٧٢٩,٢٨٢	٢,٣٦٧,٢٤٣
المجموع	١٠٨,٧٤٤,٠١٦	١٣٤,٤٥٥,٢٦٢

*إن توزيع إجمالي أرصدة السحوبات والاعتمادات المشتراة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٤-	-	-	-	-	٢٤,٥٨٦,٩٤٥
٥-	١٠,٨٦٢,٩٦٩	-	-	١٠,٨٦٢,٩٦٩	٦,٩٦٨,٤٧٣
٦+	٤,٣٥٠,٣٩٦	-	-	٤,٣٥٠,٣٩٦	-
٦	-	-	-	-	٣,٥٤٨,٥٠٩
المجموع	١٥,٢١٣,٣٦٥	-	-	١٥,٢١٣,٣٦٥	٣٥,١٠٣,٩٢٧

فيما يلي الحركة على أرصدة السحوبات والاعتمادات المشتراة:

	٢٠٢٠			٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٣٥,١٠٣,٩٢٧	-	-	٣٥,١٠٣,٩٢٧	٩,٣٠٣,١٩٧
الأرصدة الجديدة خلال السنة	١٥,٢١٣,٣٦٥	-	-	١٥,٢١٣,٣٦٥	٣٥,١٠٣,٩٢٧
الأرصدة المسددة	(٣٥,١٠٣,٩٢٧)	-	-	(٣٥,١٠٣,٩٢٧)	(٩,٣٠٣,١٩٧)
المجموع للسنة الحالية	١٥,٢١٣,٣٦٥	-	-	١٥,٢١٣,٣٦٥	٣٥,١٠٣,٩٢٧

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة السحوبات والاعتمادات المشتراة:

	٢٠٢٠			٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٢٤٥,٥٦٩	-	-	٢٤٥,٥٦٩	١٣,٤٩٥
الأرصدة الجديدة خلال السنة	١٨٣,٥٥٥	-	-	١٨٣,٥٥٥	٢٤٥,٥٦٩
الأرصدة المسددة	(٢٤٥,٥٦٩)	-	-	(٢٤٥,٥٦٩)	(١٣,٤٩٥)
المجموع للسنة الحالية	١٨٣,٥٥٥	-	-	١٨٣,٥٥٥	٢٤٥,٥٦٩

– لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

** فيما يلي بيان ملخص الحركة الحاصلة على حساب الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠				٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	عقارات مستملكة	عقارات مستملكة مباعة على دفعات	أسهم مستملكة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة – صافي	٨٢,٤٠٠,١٢٤	٣,٨٦٠,٥١٥	٨٥٣,٦٥٣	٨٧,١١٤,٢٩٢	٨٦,٣٦٢,٣١٦
الإضافات خلال السنة	٤,٤٤٥,٤٧٩	-	-	٤,٤٤٥,٤٧٩	٣,٥٧١,٦١٦
الاستبعادات خلال السنة – صافي	(٢٣,١١٨,٥٨٠)	(٨٣٠,٩٩٢)	-	(٢٣,٩٤٩,٥٧٢)	(١,٢٨٤,٩٧٥)
عقارات مباعة على دفعات	(١,٢٤٥,٤٥٥)	١,٢٤٥,٤٥٥	-	-	-
أثر التدني للسنة	(١,٣٨٢,٩١٤)	-	(١٨٥,١٤١)	(١,٥٦٨,٠٥٥)	(١,٥٣٤,٦٦٥)
الرصيد في نهاية السنة	٦١,٠٩٨,٦٥٤	٤,٢٧٤,٩٧٨	٦٦٨,٥١٢	٦٦,٠٤٢,١٤٤	٨٧,١١٤,٢٩٢

إن الحركة الحاصلة على خسائر تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠				٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	عقارات مستملكة	عقارات مستملكة مباعة على دفعات	أسهم مستملكة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٦,١٧٩,٢١٥	٦٢١,٦٢٥	٥١٩,٨٦٥	٧,٣٢٠,٧٠٥	٥,٢٧٨,٢٧٩
المخصص المستدرك	١,٥١٥,٢٦٤	-	-	١,٥١٥,٢٦٤	٢,٢٢٨,٩٢٠
المستخدم/ المعاد من المخصص	(١٣٢,٣٥٠)	-	(١٤,٨٩٣)	(١٤٧,٢٤٣)	(١٥٢,٩١١)
خسائر (أرباح) تقييم الأسهم المستملكة	-	-	٢٠٠,٠٣٤	٢٠٠,٠٣٤	(٥٤١,٣٤٤)
الرصيد في نهاية السنة	٧,٥٦٢,١٢٩	٦٢١,٦٢٥	٧٠٥,٠٠٦	٨,٨٨٨,٧٦٠	٦,٨١٢,٩٤٤

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى.

– كان هنالك تدني في قيمة العقارات المستملكة بحوالي ٧,٩ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨، وعليه تم أخذ موافقة البنك المركزي الأردني بموجب كتابهم رقم ٤٣/١/١٠ والمؤرخ في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ على تقسيط قيمة التدني لمدة خمس سنوات على دفعات متساوية ابتداءً من العام ٢٠١٩، حيث بلغت قيمة المخصصات المؤجلة مبلغ ٤,٤ مليون دينار وذلك حسب التقييمات العقارية للعام ٢٠١٨، وخلال العام ٢٠٢٠ قام البنك بإعادة تقييم العقارات المستملكة التي مضى على تقييمها مدة سنتين ونتج عنه ارتفاع بالقيمة العادلة لتلك العقارات بحوالي ١,١ مليون دينار لتبلغ قيمة المخصصات المؤجلة ٣,٣ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

١٤- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			٣١ كانون الأول ٢٠١٩		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	٣,٤٩٠,٩٠١	٣,٤٩٠,٩٠١	-	٥,٠٠٢,٩٩٧	٥,٠٠٢,٩٩٧
ودائع لأجل	٤٩,٩٢٦,٠٠٠	٤٩,٢٥٤,٠٠٠	٩٩,١٨٠,٠٠٠	٧١,١٢٩,٧٥٠	١١,٢٥٤,٠٠٠	٨٢,٣٨٣,٧٥٠
المجموع	٤٩,٩٢٦,٠٠٠	٥٢,٧٤٤,٩٠١	١٠٢,٦٧٠,٩٠١	٧١,١٢٩,٧٥٠	١٦,٢٥٦,٩٩٧	٨٧,٣٨٦,٧٤٧

– بلغت ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

١٥- ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
	الشركات			
	الأفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٣٨,٢٢١,٨٧١	٢٢,١٢٥,٩٢٥	٣٦,٧٠٨,٥٧٢	٦,٥٥٦,٦٩١	١٠٣,٦١٣,٠٥٩
ودائع التوفير	٢٠٥,٩٠٧,٧٥٥	١,٢٣٣,٣٤٧	١,٨٩٤,٣٠٠	٥٩,٨٧٨	٢٠٩,٠٩٥,٢٨٠
شهادات الإيداع	٢٨,٩٢١,٣٤٦	-	٤٦,٧٩٤	-	٢٨,٩٦٨,١٤٠
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٣٤٩,٠٩٢,٢٤٨	٧٥,٢٠٧,٦٤١	٨٣,٨٦١,٣٩٦	٨٥,٨٤٩,٢٠٢	٥٩٤,٠١٠,٤٨٧
المجموع	٦٢٢,١٤٣,٢٢٠	٩٨,٥٦٦,٩١٣	١٢٢,٥١١,٠٦٢	٩٢,٤٦٥,٧٧١	٩٣٥,٦٨٦,٩٦٦

	٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
	الشركات			
	الأفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٣٥,٨٠٤,٥٥٦	٢٥,٠٧٧,٤٩٦	٣٤,٣٤٩,٥٦٤	٦,٢٦١,٤٦٩	١٠١,٤٩٣,٠٨٥
ودائع التوفير	١٦٣,٥٦٦,٨٤٧	٩٠,٦٣٦	٣,٠٩٣,٢٢٩	١٨٠,١٣٨	١٦٦,٩٣٠,٨٥٠
شهادات الإيداع	٣٣,٩١١,٠١٦	-	١٢,٠٠٠	-	٣٣,٩٢٣,٠١٦
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٣١٨,٣٥٨,٥٣١	٧٩,٩٤٣,٥٣٥	٧٥,٣٢٢,٧٢١	٦٠,٧٢٦,٦٥٥	٥٣٤,٣٥١,٤٤٢
المجموع	٥٥١,٦٤٠,٩٥٠	١٠٥,١١١,٦٦٧	١١٢,٧٧٧,٥١٤	٦٧,١٦٨,٢٦٢	٨٣٦,٦٩٨,٣٩٣

– بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام ٩٢,٤٦٥,٧٧١ دينار أي ما نسبته ٩/٩٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٦٧,١٦٨,٢٦٢ دينار أي ما نسبته ٨/٠٣٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).
– بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد ٩٩,٩٩٢,٥٢٧ دينار أي ما نسبته ١٠/٧٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٩٨,٠٤٢,١٧٩ دينار أي ما نسبته ١١/٧٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).
– بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) ٢,٦٨٥,٧١٩ دينار أي ما نسبته ٠/٢٩٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٨,٦٤٢,٤٠٠ دينار أي ما نسبته ١/٠٣٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).
– بلغت الودائع الجامدة ٣,٨٨٢,١٠٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٦,١٣٤,٤٦٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

١٦- تأمينـات نقديــة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـــون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	٢٢,٧٢٧,٣٨٣	٣٧,٦٧٥,٤٣٢
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	١٨,٥١١,٣٧٧	١٨,٣٧٢,٤٧٧
تأمينات التعامل بالهامش	٥٨٣,٨٤٢	٥٢٤,٣٠٦
المجموع	٤١,٨٢٢,٦٠٢	٥٦,٥٧٢,٢١٥

١٧- أموال مقترضة

تـم الحصـول علـى هـذه القـروض مـن البنـك المركـزي الأردنـي بهـدف اسـتخدامها فـي تمويـل الشـركات المتناهيـة الصغـر والصغيـرة والمتوسـطة، ضمـن برنامـج تمويـل متوسـط الأجـل وتسـدد القـروض بواقـع دفعـات نصـف سـنوية شـاملة الفائـدة.

	إجمالي القرض	المستغل	طريقة السداد	الضمانات	سعر فائدة الإقراض
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	دينـــار	دينـــار			٪
قرض البنك الدولي	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	٢٠ عام منها ٥ أعوام سماح تسدد فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢,٥
قرض صندوق النقد العربي	٢,١٠٠,٠٠٠	١,٠٧١,٠٠٠	١٠ أعوام سماح تسدد منها ٣ أعوام سماح تسدد فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢,٥
سلف البنك المركزي الأردني	٢٩,٩٢٧,٩٢٠	٢٩,٩٢٧,٩٢٠	فترات متنوعة	–	٢,٢٥-٠
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠٢١	رهونات عقارية	٦,٦
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة بتاريخ ١٦ آب ٢٠٢١	رهونات عقارية	٦,٣٥
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٤	رهونات عقارية	٦,٨
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٧٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	١٨ عام منها ٣ أعوام سماح تسدد سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢,٣٥
البنك المركزي الأردني لقاء رهن سندات	٤٠,٤١٥,٨٠٨	٤٠,٤١٥,٨٠٨	متنوعة بين ١١ كانون الثاني و٣٠ آذار ٢٠٢١	رهن سندات	٢
		١٠٣,٥٦٤,٧٢٨			

	إجمالي القرض	المستغل	طريقة السداد	الضمانات	سعر فائدة الإقراض
٣١ كانون الأول ٢٠١٩	دينـــار	دينـــار			٪
قرض البنك الدولي	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	٢٠ عام منها ٥ أعوام سماح تسدد فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢,٥
قرض صندوق النقد العربي	٢,١٠٠,٠٠٠	١,٣٦٥,٠٠٠	١٠ أعوام سماح تسدد منها ٣ أعوام سماح تسدد فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢,٥
سلف البنك المركزي الأردني	١٢,٣٦٣,٩٥٩	١٢,٣٦٣,٩٥٩	عامين تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢,٢٥
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠٢١	تحويل الرهونات العقارية	٦,٦
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ١٦ آب ٢٠٢١	تحويل الرهونات العقارية	٦,٣٥
الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٤	تحويل الرهونات العقارية	٦,٨
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال البنك المركزي الأردني	٧٥٠,٠٠٠	٧٥٤,٦٢٣	١٨ عام منها ٣ أعوام سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢,٣٥
البنك المركزي الأردني لقاء سندات مرهونة/اتفاقية إعادة شراء	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحدة بتاريخ ٦ شباط ٢٠٢٠	رهن سندات	٤,٧٥
		٩٦,٠٨٣,٥٨٢			

– بلغـت الأمـوال المعـاد إقراضهـا ٣٠,٢٦٦,٨١٥ دينـار كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠٢٠ (١٥,٤٠٢,٠٨٨ دينـار كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠١٩) وبنسـبة فائـدة تتـراوح بيـن ٢٪ و١٠٪ كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠٢٠ (٣٪ و١٠٪ كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠١٩).

١٨- ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	-	٧٤٥,٥٤٨
ضريبة الدخل المستحقة	٨١٠,٢٥٧	٥١٨,٠١٢
ضريبة الدخل المدفوعة – فروع الأردن	(٦٣٥,٤٩٩)	(٥١٨,٠١٢)
الفائض في المخصص المعاد للإيراد – فروع فلسطين	-	(٧٤٥,٥٤٨)
الرصيد في نهاية السنة	١٧٤,٧٥٨	-

د- الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٢٠				٣١ كانون الأول	
		المبلغ			٢٠٢٠	٢٠١٩
	الرصيد بداية السنة	المضاف	المحرر	الرصيد نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أ- موجودات ضريبية مؤجلة						
مخصصات ديون قبل عام ٢٠٠٠	٢٤٧,٩٣٦	-	٣,٩٨٥	٢٤٣,٩٥١	٩٢,٧٠١	٩٤,٢١٧
مخصص تدني عقارات مستملكة	٣,٩٢١,٨٤٥	١,٤٩١,٥٣٩	٧٧,٢١٢	٥,٣٣٦,١٧٢	٢,٠٢٧,٧٤٥	١,٤٩٠,٣٠١
مخصص العقارات المستملكة لأكثر من أربع سنوات	٢,٨٧٨,٩٩٣	-	٣١,٤١٢	٢,٨٤٧,٥٨١	١,٠٨٢,٠٨١	١,٠٩٤,٠١٧
مخصص الأسهم المستملكة المخالفة	٥١٩,٨٦٥	-	١٤,٨٩٣	٥٠٤,٩٧٢	١٩١,٨٨٩	١٩٧,٥٤٩
خسارة تدني أسهم مستملكة لقاء ديون	٦٤٩,١٤٧	٢٠٠,٠٣٤	-	٨٤٩,١٨١	٣٢٢,٦٨٩	٢٤٦,٦٧٦
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	٣٦٨,٥٦٨	١٥,٤٥٠	١٧٦,٨٦٦	٢٠٧,١٥٢	٧٨,٧١٨	١٤٠,٠٥٦
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٢,٠٥٦	-	١,٦٩٧	٣٥٩	١٣٦	٧٨١
مخصص رسوم ومصاريف قضائية معلقة	٢,٣٥٨,٠١٥	٤٧٧,٤٩٥	١٠٤,٢٨٦	٢,٧٣١,٢٢٤	١,٠٣٧,٨٦٥	٨٩٦,٠٤٦
احتياطي القيمة العادلة*	٢,٨٠٨,٨٧٢	٣٤١,٦٤٦	(١٠٩,١٣٣)	٣,٢٥٩,٦٥١	١,٢٣٨,٦٦٧	١,٠٦٧,٣٧١
مخصصات أخرى	١,٣٧٥,٠٦٥	١,٧٣١,٧٣٨	-	٣,١٠٦,٨٠٣	١,١٨٠,٥٨٦	٥٢٢,٥٢٥
الخسائر غير المتحققة لمحفظة الأسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	٩٧,٨٥٨	-	٩٧,٨٥٨	٣٧,١٨٦	-
الخسارة الائتمانية المحتملة للأرصدة والإيداعات لدى البنوك المحلية	٧٧,٩٩٥	-	٦٠,٢٠٩	١٧,٧٨٦	٦,٧٥٩	٢٩,٦٣٨
الخسارة الائتمانية المحتملة للأرصدة والإيداعات لدى البنوك الأجنبية	٦٧٧	٥٢٤,٧٧٠	-	٥٢٥,٤٤٧	١٩٩,٦٧٠	٢٥٧
الخسارة الائتمانية المحتملة للموجودات المالية بالكلفة المطفاة	٥٠٧,٠٦٢	١٢٦,٤٨٣	-	٦٣٣,٥٤٥	٢٤٠,٧٤٧	١٩٢,٦٨٤
الخسارة الائتمانية المحتملة للتسهيلات الائتمانية المباشرة	٨,٠٩٠,٦٤٩	-	٥٠٧,٤٠٥	٧,٥٨٣,٢٤٤	٢,٨٨١,٦٣٣	٣,٠٧٤,٤٤٧
الخسارة الائتمانية المحتملة للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة	٣,٩٧٣,٧٨٥	-	٣,٠٠٢,٩٠٢	٩٧٠,٨٨٣	٣٦٨,٩٣٦	١,٥١٠,٠٣٨
الخسارة الائتمانية المحتملة لسقوف التسهيلات غير المستغلة/ المباشرة	٣٩٦,٨٠٨	-	١٣٢,٧٩٧	٢٦٤,٠١١	١٠٠,٣٢٤	١٥٠,٧٨٧
الخسارة الائتمانية المحتملة لسقوف التسهيلات غير المستغلة/ غير المباشرة	٢٧٢,٦٣٥	-	١٢٠,٥٦٧	١٥٢,٠٦٨	٥٧,٧٨٦	١٠٣,٦٠١
الخسارة الائتمانية المحتملة للاعتمادات والسحوبات المشتراة	٢٤٥,٥٦٩	-	٦٢,٠١٤	١٨٣,٥٥٥	٦٩,٧٥١	٩٣,٣١٦
مخصص لقاء خسائر بيع فروع فلسطين	٣,٧٠٨,٤٨٧	-	٣,٧٠٨,٤٨٧	-	-	١,٤٠٩,٢٢٥
المجموع	٣٢,٤٠٤,٠٢٩	٥,٠٠٧,٠١٣	٧,٨٩٥,٥٩٩	٢٩,٥١٥,٤٤٣	١١,٢١٥,٨٦٩	١٢,٣١٣,٥٣٢
ب - مطلوبات ضريبية مؤجلة						
الأرباح غير المتحققة لمحفظة الأسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١٣٢,٦٠٠	-	١٣٢,٦٠٠	-	-	٥٠,٣٨٨
	١٣٢,٦٠٠	-	١٣٢,٦٠٠	-	-	٥٠,٣٨٨

* تظهر الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن خسائر تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

ب- مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل ما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة – فروع الأردن	٨١٠,٢٥٧	٥١٨,٠١٢
أثر الموجودات الضريبية المؤجلة	١,٢٦٨,٩٥٩	١,٦١٦,١٨٠
أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة	(٥٠,٣٨٨)	٣٦,٢٨١
المجموع	٢,٠٢٨,٨٢٨	٢,١٧٠,٤٧٣

ج- الوضع الضريبي

تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام ٢٠١٦.

أما فيما يتعلق بالعام ٢٠١٧ فقد تم تقديم كشف التقدير الذاتي وتم مراجعتها من قبل مفتش دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حيث صدر القرار بالزام البنك بدفع فرق ضريبي عن العام ٢٠١٧ بحوالي ١,٩ مليون دينار وقام البنك بالاعتراض على القرار ولا تزال منظورة لدى المحاكم المختصة أما بخصوص العامين ٢٠١٨، ٢٠١٩ فقد تم تقديم الإقرار الضريبي ضمن المدة المحددة إلا أنه لم يتم مراجعتها بعد من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

ويرأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك، فإنه لن يترتب على البنك أية التزامات تفوق المخصصات المأخوذة والدفعات المقدمة كما بتاريخ القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على حساب الموجودات /المطلوبات الضريبية المؤجلة خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩
	موجودات	موجودات	مطلوبات	مطلوبات
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	١٢,٣١٣,٥٣٢	١٣,٨٦٧,٩٢٤	٥٠,٣٨٨	١٤,١٠٧
المضاف خلال السنة	١,٩٠٢,٦٦٥	٢,٨٨٦,٩٠٤	-	٣٦,٢٨١
المستبعد خلال السنة	(٣,٠٠٠,٣٢٨)	(٤,٤٤١,٢٩٦)	(٥٠,٣٨٨)	-
الرصيد في نهاية السنة	١١,٢١٥,٨٦٩	١٢,٣١٣,٥٣٢	-	٥٠,٣٨٨

تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة بنسبة ٣٨٪ للدخل من داخل المملكة و١٣٪ من الدخل من خارج المملكة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩، وذلك بموجب نسبة الضريبة الدخل للبنوك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته والساري المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠١٩.

هـ- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـار	دينـار
الربح المحاسبي	٤,٩٣٣,٠٠٧	٧,٤٥٧,٥٤٦
يضاف: مصروفات غير مقبولة ضريبياً	٧,٣٠٤,١٩٩	٩,٧٩٠,٦٦٦
ينزل: أرباح غير خاضعة للضريبة	(١٠,١٧٠,٣٠٥)	(١٥,٩٧٧,٥٩٩)
الربح الضريبي المعدل	٢,٠٦٦,٩٠١	١,٢٧٠,٦١٣
نسبة ضريبة الدخل	٪٣٨	٪٣٨
نسبة ضريبة الدخل الفعلية	٪١٦	٪٧

١٩- مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠٢٠	الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع/ المعاد خلال السنة	المحول إلى مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	الرصيد في نهاية السنة
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	٣٦٨,٥٦٨	١٥,٤٥٠	(١٧٦,٨٦٦)	-	٢٠٧,١٥٢
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٢,٠٥٦	-	(١,٦٩٧)	-	٣٥٩
مخصصات أخرى	١,٠٠٠,٠٠٠	٦١٥,٠٠٠	(١,٠٠٠,٠٠٠)	-	٦١٥,٠٠٠
المجموع	١,٣٧٠,٦٢٤	٦٣٠,٤٥٠	(١,١٧٨,٥٦٣)	-	٨٢٢,٥١١

٢٠١٩	الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع/ المعاد خلال السنة	المحول إلى مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	الرصيد في نهاية السنة
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	١٤٦,٤٧٢	٤٠١,٨٤٨	(١٧٦,٩٠٦)	(٢,٨٤٦)	٣٦٨,٥٦٨
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٧٧٧,٧٩٤	٢٥٥,١١٥	(١٧٣,١٩٣)	(٨٥٧,٦٦٠)	٢,٠٥٦
مخصصات أخرى	١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١,٩٢٤,٢٦٦	٦٥٦,٩٦٣	(٣٥٠,٠٩٩)	(٨٦٠,٥٠٦)	١,٣٧٠,٦٢٤

٢٠- مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـار	دينـار
شيكات مقبولة الدفع	٦,٥٩٥,٠٥٣	٧,١٦٢,٣٠٤
فوائد مستحقة غير مدفوعة	٤,٨١٨,٣٥٨	٨,٤٧٩,٤٠٢
تأمينات وأمانات مختلفة	٣,٣٦٢,٠٠٢	٢,٧٨١,٨٢٧
أمانات الصناديق الحديدية	٩٤,٢١٩	٨٨,٤٢٩
أمانات مساهمين	١٤,٦٠٨	١٥,٧٥٩
أمانات ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي	٣٢٨,٨٠٤	٣٩٤,٤٦١
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	٦٣٨,١١٥	٥٧٤,٦٧٨
معاملات في الطريق بين الفروع	١,٠٣٢,٣٤١	١,١٢٤,٧٢٥
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٥٥,٠٠٠	٥٦,٢٥٠
مبالغ مقبوضة على حساب بيع عقارات مستملكة*	١,٩٧٣,٢٢٧	١٣,٠٤٩,٩٤٤
حوالات واردة	١٨	٢٠٣,٧٠٤
الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة**	١,٣٨٦,٩٦٤	٤,٦٤٣,٢٣١
أخرى	٢,٦٨٣,٣٠٤	٥٩٥,٨٩٤
المجموع	٢٢,٩٨٢,٠١٣	٣٩,١٧٠,٦٠٨

* إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	١٣,٠٤٩,٩٤٤	١٠,٥٦٣,١٧٤
المبالغ المقبوضة	٩٧,٨٢٢	٣,٩٨١,٧٧٠
استبعادات	(١١,١٧٤,٥٣٩)	(١,٤٩٥,٠٠٠)
الرصيد في نهاية السنة	١,٩٧٣,٢٢٧	١٣,٠٤٩,٩٤٤

– فيما يلي الحركة على التسهيلات غير المباشرة (تجميعي) كما في نهاية السنة:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي		
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	-	٢٢٩,١٥٥,٨٢٥	-	١٠٨,٥٢٧,٠٥٦	٩,٣٥٥,١٧٦	٣٤٧,٠٣٨,٠٥٧
التعرضات الجديدة خلال السنة	-	٢٦,٣٧٦,٧٦١	-	٩٣٥,٦٨٠	(٧,٧٤٨)	٢٧,٣٠٤,٦٩٣
التعرضات المستحقة	-	(٧٢,٠٥٠,٦٩٧)	-	(٢٤,٣٦٤,٧٠٢)	(١٢٥,٣٩٥)	(٩٦,٥٤٠,٧٩٤)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	٤٩,٥٠٠,١٥٩	-	(٤٦,٦٩٣,٥٨٨)	(٢,٨٠٦,٥٧١)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(٢١,١٦٩,١٩٥)	-	٢١,٣٦٥,٨٥٤	(١٩٦,٦٥٩)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(٦٩٥,٧٤٥)	-	(٣٧,٣٠٠)	٧٣٣,٠٤٥	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	(٢,٨٤٧,٣٨١)	-	(١٦,٤٨٧,١٣١)	(١,٢٠٢,٤٠٠)	(٢٠,٥٣٦,٩١٢)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	-	٢٠٨,٢٦٩,٧٢٧	-	٤٣,٢٤٥,٨٦٩	٥,٧٤٩,٤٤٨	٢٥٧,٢٦٥,٠٤٤

** فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي وإفرادي كما في نهاية السنة:

	٢٠٢٠						٢٠١٩
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي			
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	-	٧٩١,٤٩٣	-	١,٠٣٣,٤١٣	٢,٨١٨,٣٢٥	٤,٦٤٣,٢٣١	٦,٥٧٠,٧٦٤
التعرضات الجديدة خلال السنة	-	٥٨,٦٧٠	-	٢١,٢٩٢	١١,٩٨٦	٩١,٩٤٨	٢١٨,٥٤٩
التعرضات المستحقة	-	(٢٣٥,٨٠٧)	-	(١١٣,٩٩١)	(٩٩,٧٦٤)	(٤٤٩,٥٦٢)	(٤٢٢,٦٢٠)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	١٠٨,٩٥١	-	(٩٩,٨٦٥)	(٩,٠٨٦)	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(١٧٠,٣٦٤)	-	١٧٣,٨٥٦	(٣,٤٩٢)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(١,٥٣١)	-	(٢٧)	١,٥٥٨	-	-
الاثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	-	-	-	(٣٤٣,٣٢٤)	(٨٣٢,٥٢٤)	(١,١٧٥,٨٤٨)	٧٦٠,٣٠٣
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	(٤٧,٦٦١)	-	(٤١٦,٠٤٩)	(١,٢٥٩,٠٩٥)	(١,٧٢٢,٨٠٥)	(٢,٣٨٥,٨٧٠)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	-	-	(٩٧,٨٩٥)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	-	٥٠٣,٧٥١	-	٢٥٥,٣٠٥	٦٢٧,٩٠٨	١,٣٨٦,٩٦٤	٤,٦٤٣,٢٣١

** إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (كفالات):

البند	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
١	٣٠٠	-	-	٣٠٠	-
٢	٧,٥٠٠	-	-	٧,٥٠٠	-
٣+	٥٠,٨٠٠	-	-	٥٠,٨٠٠	-
٣	١٦,٠٠٠	-	-	١٦,٠٠٠	-
٣-	٢٣٨,٣٠٠	-	-	٢٣٨,٣٠٠	-
٤+	١,٧٥٢,٣٦٩	١٠٠,٠٠٠	-	١,٨٥٢,٣٦٩	٢٣١,١٦٣
٤	٥,٢٣١,٨١٥	٢,٢٥٦,٧٢٠	١٠,٠٠٠	٧,٤٩٨,٥٣٥	٤,٨٤٢,٩٥٦
٤-	٦,٨٤٢,٠١٥	١,١٥٢,٥٦٠	٣٥,٠٠٠	٨,٠٢٩,٥٧٥	٧٥,١٠٣,٣٢٧
٥+	٢٧,٦٥٥,٦٠٧	١,٦٠٦,٨٦١	٦٥,٠٠٠	٢٩,٣٢٧,٤٦٨	٣١,٨٦٥,٠٧٦
٥	٢٨,٥٧٦,٨٤٨	٣,٤٣٣,٢٧٧	٤٩٦,٥٠٠	٣٢,٥٠٦,٦٢٥	٨,٢٤٩,٠٦٣
٥-	٥,٠٩٧,٧١٢	١٠,٤٩٩,٨٣٦	١,٠٠٠	١٥,٥٩٨,٥٤٨	١٥,٠٤٢,١٧٤
٦+	٩,٤٨٧,٥١٩	٦٤١,٦٧٠	٤,٨٥٧,٨٧٢	١٤,٩٨٧,٠٦١	٨,٧٠٥,٤٣٦
٦	١,٦٧٤,٥٤٨	٤٢,٧٥٥	٢٥,٠٠٠	١,٧٤٢,٣٠٣	١,٣٠٣,١٦٣
٦-	٥٤٧,٣٥٥	٢,٠١٩,٥٧٢	٧,٠٠٠	٢,٥٧٣,٩٢٧	٢,٦٧٠,٤٩٢
٧+	-	١,٦٢٣,٦٦٠	-	١,٦٢٣,٦٦٠	٢٨٤,٣٤٦
٧	-	٢٠,٥٠٠	-	٢٠,٥٠٠	١٠,٠٠٠
غير مصنفة	١٤٤,٦٤١	-	١٧٨,٩٣٦	٣٢٣,٥٧٧	-
المجموع	٨٧,٣٢٣,٣٢٩	٢٣,٣٩٧,٤١١	٥,٦٧٦,٣٠٨	١١٦,٣٩٧,٠٤٨	١٤٨,٣٠٧,١٩٦

فيما يلي الحركة على إجمالي الكفالات كما في نهاية السنة:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	١١٣,٩٨٣,٧٦٩	٢٧,٢٢٠,٥٠٦	٧,١٠٢,٩٢١	١٤٨,٣٠٧,١٩٦	١٤٩,٩٦٤,٨٥٥
التعرضات الجديدة خلال السنة	١,٩٠٤,٥٥٤	٥,٠٠٠	-	١,٩٠٩,٥٥٤	١٣,٦٨٣,٦٠٣
التعرضات المستحقة	(٢٨,٧٨٧,٨٠٢)	(٢٧٨,٨٨٧)	(١٢٥,٣٩٥)	(٢٩,١٩٢,٠٨٤)	(٦,٠٧٢,٦٤٦)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢٠,٤٧٠,٣٩٧	(١٩,١١٢,٢٠٢)	(١,٣٥٨,١٩٥)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١٦,١٤٢,٨٢٤)	١٦,٣٣٩,٤٨٣	(١٩٦,٦٥٩)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٦٩٥,٧٤٥)	(٣٧,٣٠٠)	٧٣٣,٠٤٥	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٣,٤٠٩,٠٢٠)	(٧٣٩,١٨٩)	(٤٧٩,٤٠٩)	(٤,٦٢٧,٦١٨)	(٥,١٥٤,٨٦١)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٤,١١٣,٧٥٥)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٨٧,٣٢٣,٣٢٩	٢٣,٣٩٧,٤١١	٥,٦٧٦,٣٠٨	١١٦,٣٩٧,٠٤٨	١٤٨,٣٠٧,١٩٦

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للكفالات كما في نهاية السنة:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	٤٤٦,٥٥١	٢٤٢,٥٤١	٢,٥٦٣,٥٦١	٣,٢٥٢,٦٥٣	٥,٠٨٥,٣٢٢
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	٦,١٢٢	-	-	٦,١٢٢	٥٠,٢٣٢
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٧٣,٣١٣)	(١,٠٦٤)	(٥٥,٢٧٦)	(١٢٩,٦٥٣)	(٣٠٧,٤٤٨)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٣٧,٠٣٧	(٣٣,٨٩٥)	(٣,١٤٢)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١٦١,٥٣٠)	١٦٥,٠٢٢	(٣,٤٩٢)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(١,٥٣١)	(٢٧)	١,٥٥٨	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(١١٥,٥٩١)	(٦٢٨,١٩٢)	(٧٤٣,٧٨٣)	٥٢٥,٦٤٦
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(١٠٣,٤٠٣)	(٨٤,٥١٠)	(١,٢٥٩,٠٩٥)	(١,٤٤٧,٠٠٨)	(٢,٠٤٠,٥٤٩)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٦٠,٥٥٠)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٤٩,٩٣٣	١٧٢,٤٧٦	٦١٥,٩٢٢	٩٣٨,٣٣١	٣,٢٥٢,٦٥٣

فيما يلي التوزيع الإجمالي للاعتمادات والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٤+	٧٩,٠٠٠	-	-	٧٩,٠٠٠	-
٤	٣٤,٥٥٦	-	-	٣٤,٥٥٦	٢,٠٨٦,٤٢٥
٤-	٥٨,٧٣١	٣٥٩,٦٧٤	-	٤١٨,٤٠٥	٤٠,٢٦٥,٣٦٠
٥+	٥,٩٩٦,٠٦٢	-	-	٥,٩٩٦,٠٦٢	٣,٨٣٤,٢٣٩
٥	-	-	-	-	٥,٢٧٥,٤٠٣
٥-	٧,٨٦٩,٩٩٨	٣٤١,١٦٤	-	٨,٢١١,١٦٢	٧,٨٤٦,٤٥٤
٦+	١,٣٦٩,٢٦٤	-	-	١,٣٦٩,٢٦٤	٣٠٦,١٣٨
٦	١,٠٨٦,٨٩٥	٨,٩٧٥,٩٢٧	-	١٠,٠٦٢,٨٢٢	١١,٣٧٨,٧٤١
٦-	-	-	-	-	١,١٨٠,٧٧٦
٧+	-	١١,٦٩٩	-	١١,٦٩٩	-
٧-	-	-	-	-	٨٠,٨٨٨
غير مصنفة	-	-	-	-	٦٢٦,٠٥٨
المجموع	١٦,٤٩٤,٥٠٦	٩,٦٨٨,٤٦٤	-	٢٦,١٨٢,٩٧٠	٧٢,٨٨٠,٤٨٢

فيما يلي الحركة على الاعتمادات والقبولات كما في نهاية السنة:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٤٣,١٠٩,٣٨٤	٢٩,٦٩٠,٢١٠	٨٠,٨٨٨	٧٢,٨٨٠,٤٨٢	٤٨,٠٢٠,٨٠٣
التعرضات الجديدة خلال السنة	٢,٧٥٤,٠٤٨	٣٤١,١٦٤	(٨٠,٨٨٨)	٣,٠١٤,٣٢٤	٣٠,٣٣٠,٤٨٧
التعرضات المستحقة	(٣٠,٧٣١,٣٤١)	(٥,٢٢٢,٨٥٩)	-	(٣٥,٩٥٤,٢٠٠)	(١٦,١٨٣,٥٣٢)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٧,٨٥٢,٣٢٣	(٧,٨٥٢,٣٢٣)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٣٥٩,٦٧٤)	٣٥٩,٦٧٤	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(٦,١٣٠,٢٣٤)	(٧,٦٢٧,٤٠٢)	-	(١٣,٧٥٧,٦٣٦)	١١,٣٤٩,٠٦٤
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٦٣٦,٣٤٠)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٦,٤٩٤,٥٠٦	٩,٦٨٨,٤٦٤	-	٢٦,١٨٢,٩٧٠	٧٢,٨٨٠,٤٨٢

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للاعتمادات والقبولات كما في نهاية السنة:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	١٠٨,٤٧٣	٥٦٨,١٧٤	٤٤,٤٨٨	٧٢١,١٣٥	٣٢٦,٢٠٠
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	١,٤٩٤	١٥٦	-	١,٦٥٠	١٢٢,٩٩٩
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٧٦,٥٨٦)	(٨٣,٣٥١)	(٤٤,٤٨٨)	(٢٠٤,٤٢٥)	(٧٢,٩٧٣)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٤,٥٣٧	(٤,٥٣٧)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٣,٢٦٩)	٣,٢٦٩	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(١١٦,٤٦٦)	-	(١١٦,٤٦٦)	٣٤٠,٣٨٥
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(١٦,٩٢٤)	(٣٥٢,٤١٧)	-	(٣٦٩,٣٤١)	٥,٥١٦
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٩٩٢)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٧,٢٢٥	١٥,٣٢٨	-	٣٢,٥٥٣	٧٢١,١٣٥

فيما يلي التوزيع الإجمالي لسقوف التسهيلات غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البند	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى (فردي)	المرحلة الثانية (فردي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٣+	٩,٦٦٥	-	-	٩,٦٦٥	-
٣	٥٦٧,٩١٥	-	-	٥٦٧,٩١٥	٦٠٣,٧١٥
٣-	٨,٣٢٥	-	-	٨,٣٢٥	-
٤+	٣٥٤,٧٥٥	-	-	٣٥٤,٧٥٥	٧٤,٧٤٥
٤	٤,٦٩٤,٦٥٥	٥٧٨,٧٥٦	١٠,٩٤٧	٥,٢٨٤,٣٥٨	٧,٨٦٣,٥٥٥
٤-	١٤,٠٣٩,٥١٨	٩٢٨,٥٨٢	١,٤٦٥	١٤,٩٦٩,٥٦٥	١٧,١٨٧,٦٦٧
٥+	٢٣,٢٦٨,٠٣٤	٢,٧٤٩,٤٨٧	-	٢٦,٠١٧,٥٢١	٥٤,٦٧٩,٦٠٥
٥	٢٢,٩١٤,٥٦٩	٢,٧٩١,١٩٩	-	٢٥,٧٠٥,٧٦٨	٨,٥٧٩,١١١
٥-	١١,٢٤٤,٨٢٣	٩٤١,٣٣٧	-	١٢,١٨٦,١٦٠	٦,٩٢١,٩٩٠
٦+	١٦,٩٤٠,٧٦٣	١,٢٥٩,٥٢٧	-	١٨,٢٠٠,٢٩٠	٦,٨٨٣,٤٦٦
٦	١,٩٦٩,٧٣٠	١٨١,٥٠٠	-	٢,١٥١,٢٣٠	١٠,٣٤٣,٣٣٧
٦-	١٨٦,١١٨	٣٨٧,٨٥٤	-	٥٧٣,٩٧٢	٢,٤٢٨,٧٠٣
٧+	-	١٧٦,٤٩٩	-	١٧٦,٤٩٩	-
٧	-	٧,٧٣٦	-	٧,٧٣٦	٤,١٠١
٧-	-	-	-	-	١,٢٨٦,٠٣٧
غير مصنفة	٨,٢٥٣,٠٢٢	١٥٧,٥١٧	٦٠,٧٢٨	٨,٤٧١,٢٦٧	٨,٩٩٤,٣٤٧
المجموع	١٠٤,٤٥١,٨٩٢	١٠,١٥٩,٩٩٤	٧٣,١٤٠	١١٤,٦٨٥,٠٢٦	١٢٥,٨٥٠,٣٧٩

فيما يلي الحركة على سقوف التسهيلات غير المستغلة كما في نهاية السنة:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	٧٢,٠٦٢,٦٧٢	٥١,٦١٦,٣٤٠	٢,١٧١,٣٦٧	١٢٥,٨٥٠,٣٧٩	١٣٥,٠٨٩,٣٥١
التعرضات الجديدة خلال السنة	٢١,٧١٨,١٥٩	٥٨٩,٥١٦	٧٣,١٤٠	٢٢,٣٨٠,٨١٥	٢٣,٢٣٠,٣٢٩
التعرضات المستحقة	(١٢,٥٣١,٥٥٤)	(١٨,٨٦٢,٩٥٦)	-	(٣١,٣٩٤,٥١٠)	(٥,٦٧٩,١٧٥)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢١,١٧٧,٤٣٩	(١٩,٧٢٩,٠٦٣)	(١,٤٤٨,٣٧٦)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٤,٦٦٦,٦٩٧)	٤,٦٦٦,٦٩٧	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٦,٦٩١,٨٧٣	(٨,١٢٠,٥٤٠)	(٧٢٢,٩٩١)	(٢,١٥١,٦٥٨)	(٢١,١٨٩,٧٧٧)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٥,٦٠٠,٣٤٩)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	١٠٤,٤٥١,٨٩٢	١٠,١٥٩,٩٩٤	٧٣,١٤٠	١١٤,٦٨٥,٠٢٦	١٢٥,٨٥٠,٣٧٩

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لسقوف التسهيلات غير المستغلة كما في نهاية السنة:

	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	٢٣٦,٤٦٩	٢٢٢,٦٩٨	٢١٠,٢٧٦	٦٦٩,٤٤٣	١,١٥٩,٢٤٢
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	٥١,٠٥٤	٢١,١٣٦	١١,٩٨٦	٨٤,١٧٦	٤٥,٣١٩
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(٨٥,٩٠٨)	(٢٩,٥٧٦)	-	(١١٥,٤٨٤)	(٤٢,١٩٩)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٦٧,٣٧٧	(٦١,٤٣٣)	(٥,٩٤٤)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٥,٠٦٥)	٥,٠٦٥	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(١١١,٢٦٧)	(٢٠٤,٣٣٢)	(٣١٥,٥٩٩)	(١٠٥,٧٢٩)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	٧٢,٦٦٦	٢٠,٨٧٨	-	٩٣,٥٤٤	(٣٥٠,٨٣٧)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	(٣٦,٣٥٣)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	٣٣٦,٥٩٣	٦٧,٥٠١	١١,٩٨٦	٤١٦,٠٨٠	٦٦٩,٤٤٣

٢١- رأس المال المكتتب به والمدفوع

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٧ الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ ٧,١٢٥,٠٠٠ دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار/ سهم، وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، حيث تم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧ وأصبح رأس المال المصرح به والمدفوع ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار/ سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩.

٢٢- الاحتياطيات

أ- الاحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة ١٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك وقانون الشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب- احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.

وفيما يلي توزيع احتياطي المخاطر المصرفية العامة حسب فروع البنك:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
فروع البنك في المملكة الأردنية الهاشمية	-	-
فروع البنك في فلسطين*	-	٥٤٨,٦٩٣
المجموع	-	٥٤٨,٦٩٣

* تتطلب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية في حال كان احتياطي المخاطر العامة يزيد عن الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاص بالمرحلة الأولى الثانية فإن المبلغ الزائد يبقى في حساب احتياطي المخاطر العامة في جانب حقوق الملكية ولا يتم التصرف به، ونتيجة الانتهاء من صفقة بيع فروع فلسطين في عام ٢٠٢٠ انتفت الحاجة اليه وتم رده للأرباح المدورة.

ج- احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة احتياطي التقلبات الذي يتم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بنسبة ١- ٢,٥٪ حسب ما تحدده السلطة من الموجودات المرجحة بالمخاطر لفروع البنك في فلسطين لتدعيم رأسمال البنك في فلسطين وذلك للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان، لا يجوز استخدام أي جزء من احتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية، ونتيجة الانتهاء من صفقة بيع فروع فلسطين انتفت الحاجة اليه وتم رده للأرباح المدورة.

- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها كما بتاريخ القوائم المالية هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	٣١ كانون الأول		طبيعة التقييد
	٢٠٢٠	٢٠١٩	
	دينـــار	دينـــار	
احتياطي قانوني	١٥,٩٥٣,٦١٨	١٥,٤٦٠,٣١٨	مقيد التصرف به بموجب قانون البنوك وقانون الشركات.
احتياطي التقلبات الدورية	-	٣,٥٣٨,٦٧٥	متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.
احتياطي المخاطر المصرفية	-	٥٤٨,٦٩٣	متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.

٢٣- احتياطي القيمة العادلة - بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	(٢,٢١١,٤٠٦)	(٢,٠٥٣,١٨٣)
(خسائر) أرباح غير متحققة	(٢٤٥,٤٩٠)	(١٥٨,٢٢٣)
المحرر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٢٥٨,٨٥٠)	-
المحول إلى الأرباح المدورة نتيجة بيع فروع فلسطين	٦٩٤,٧٦٢	=
الرصيد في نهاية السنة	(٢,٠٢٠,٩٨٤)	(٢,٢١١,٤٠٦)

يتضمن رصيد احتياطي القيمة العادلة ٣١١,١١٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و٢٠١٩ لقاء أثر تطبيق المعيار رقم (٩).

٢٤- الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	١,٨٦٢,٤٩٤	(١,٢١٤,٤٩٦)
الربح للسنة	٥١٣,٥٠٣	٥,٣١٣,٠٦٦
(المحول) إلى الاحتياطيات	(٤٩٣,٣٠٠)	(٢,٢٣٦,٠٧٦)
المحول من الاحتياطيات نتيجة بيع فروع فلسطين	٣,٣٩٢,٦٠٦	-
أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٢٥٨,٨٥٠	-
الرصيد في نهاية السنة	٥,٥٣٤,١٥٣	١,٨٦٢,٤٩٤

– من أصل الأرباح المدورة مبلغ ١١,٢١٥,٨٦٩ دينار كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة استناداً إلى تعليمات البنك المركزي الأردني.

– يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية السالب قبل أثر الضريبة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (متضمناً ٣١١,١١٢ دينار لقاء أثر تطبيق المعيار رقم (٩)) وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني.

٢٥- الفوائـد الدائنـــة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	٢٢٣,٠٦٧	٤٢٥,٩٦٩
قروض وكمبيالات	١٦,٤٤٥,٥٠٥	١٧,٦٣٨,١٨٧
بطاقات الائتمان	٧٨٨,٤٣٦	٧٠٣,٢٠٥
القروض العقارية	٩,٠٣٤,٢٠٠	٨,٩٢٤,١٥٦
الشركات		
الكبرى		
حسابات جارية مدينة	٤,٨٢١,٨٠٨	٦,١٠٣,٨١٢
قروض وكمبيالات	١٨,٣٦٨,٧٢٥	١٩,٦٧٠,١٥٤
الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	١,٦٩٧,٤٩٩	٢,٤٣٤,٩٣٠
قروض وكمبيالات	٣,٢٢٣,٨٦١	٢,٧٦٣,٧٠٧
الحكومة والقطاع العام	٢,٢٣١,٤٦٠	١,٧٦٤,٧٤٩
أرصدة لدى بنوك مركزية	٤٣٥,٧٨٩	٨٨٨,٦٦٥
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٨٥,٥٥٩	٧٤١,٩٠٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٣,٠٤٢,٣٦٩	١٢,٩١٢,٩٥٠
المجموع	٧٠,٥٩٨,٢٧٨	٧٤,٩٧٢,٣٩١

٢٦- الفوائـــد المدينـــة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣,٠٢٥,١٦٤	٤,٣١٢,٠٢٦
ودائع عملاء		
حسابات جارية وتحت الطلب	١٧٦,٠٠٧	٤٧٦,٧٥٠
ودائع توفير	١,٣٦٦,٨٨٦	١,٤٦٤,٥٣٦
شهادات الإيداع	١,٦١٥,٥٧٤	١,٧٥٧,٨٥٨
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٢٤,٥٢٠,٦٥٢	٢٨,٠٤٣,٦٤٦
تأمينات نقدية	١,٣٣٣,١٦٨	٢,٢٨٧,٩٤٨
أموال مقترضة	٣,٤٥٠,٦٧٧	٤,٣٢٨,٣٢١
فوائد التزامات عقود الإيجار	٣٥٩,٢٤٩	١٢٤,٣٣٧
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	١,٢٢٦,٥٤٠	١,١٨٦,٥٨١
المجموع	٣٧,٠٧٣,٩١٧	٤٣,٩٨٢,٠٠٣

٢٧- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة	١,٥٦٥,٠٣٦	٢,٢٢٧,٢١٤
عمولات تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	٢,٧٢١,٧٧٣	٣,٥٦٠,٩٨٧
المجموع	٤,٢٨٦,٨٠٩	٥,٧٨٨,٢٠١

٢٨- أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
ناتجة عن التداول/ التعامل	٥٢٨,٠٦٩	٦٥٩,٩٨٤
ناتجة عن التقييم	٣٩٧,٢٣٦	٤٤٨,٢٤٣
حسابات التعامل بالهامش	٢٢,٤٢٦	٢١,٦٢٥
المجموع	٩٤٧,٧٣١	١,١٢٩,٨٥٢

٢٩- (خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	أرباح متحققـــة	(خســائر) غير متحققـــة	عوائد توزيعات أســهـــم	المجمـــوع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٢٠٢٠				
أسهم مدرجة في الأسواق المالية	-	(٢٣٠,٤٥٩)	-	(٢٣٠,٤٥٩)

	أرباح متحققـــة	(خســائر) غير متحققـــة	عوائد توزيعات أســهـــم	المجمـــوع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
٢٠١٩				
أسهم مدرجة في الأسواق المالية	(٤٢٠)	٩١,٣١٦	٢٩٠	٩١,١٨٦

٣٠- إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
إيرادات بطاقات الائتمان – بالصافي	-	١٣٨,١٤٧
إيجار الصناديق الحديدية	٦٣,٨١٤	٦٨,١٨١
إيرادات الحوالات	٤١٨,٦٤٤	٣٧٨,٧٥٨
إيرادات الشيكات	١٧٧,٠١٣	٥٠٦,٠٤٨
إيرادات هاتف وتلكس وبريد	٢٦,٨٩٢	٦٦,٥٤٢
مستردات ديون معدومة*	٧٨٨,٨٩٩	١,٤٣٨,١٨٨
أرباح بيع عقارات مستملكة	٢٦٠,٠٩٦	٢٩٥,٠٢٦
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	١٠٣,٦٩٨	-
عوائد عقارات مستملكة	٦,٧٥٤	١٤,١٠٨
إيرادات خدمات الحسابات	٧٣٧,٨٠٩	٨٩٠,١٠٧
إيرادات معادة من مخصصات مختلفة	١,٠٠٠,٠٢٣	١٥٠,٠٠٠
إيرادات التامين	١٨,٣٩٩	٨٤,١٤٧
اخرى	٣٨٨,٢٥٨	١٩٠,٨٣١
المجموع	٣,٩٩٠,٢٩٩	٤,٢٢٠,٠٨٣

* يمثل هذا البند المسترد من ديون معدومة وفوائد معلقة أخذت في الأعوام سماح تسدد السابقة إلى خارج قائمة المركز المالي وتم استردادها خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و ٢٠١٩.

٣١- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	١٠,٨٧٤,٧٨٦	١١,٦٤٢,١٧٨
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	١,٣٦٩,٦١١	١,٣٨٥,٦٣٧
مساهمة البنك في صندوق الادخار	٩,٩٢٨	٩,٥٢٣
نفقات طبية	٤٠١,٦٢٣	٤٢١,٩٥٠
تدريب الموظفين	٤٢,٤٧٥	١٣٨,٣٧٨
مياومات سفر	٦٧,٦١١	١١٢,٧٧٠
نفقات التأمين على حياة الموظفين	٣٤,٥٠٢	٣٠,٧٤٦
ألبسة للمستخدمين	٢,١٥٢	٢٣,٣٤٥
المجموع	١٢,٨٠٢,٦٨٨	١٣,٧٦٤,٥٢٧

٣٢- مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول				
	٢٠٢٠				٢٠١٩
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجمـــوع	المجمـــوع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٦٤,٥٦١	-	-	٤٦٤,٥٦١	(٣٦,٩٨١)
تسهيلات ائتمانية مباشرة	(٢,٤٠٨,٥٣٣)	٣,٤٨١,٢٦٤	٩,٧٠٢,٢٣٧	١٠,٧٧٤,٩٦٨	٢,٠٨٠,٤٤٩
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(٥,٣١١)	-	١٣١,٧٩٤	١٢٦,٤٨٣	٤٤٦,٣٥١
كفالات مالية	(١٧٠,٥٩٤)	(٢٠١,١٦٥)	(١,٩٤٢,٥٦٣)	(٢,٣١٤,٣٢٢)	(١,٧٧٢,٧٣٨)
سقوف التسهيلات الائتمانية غير مستغلة	٣٧,٨١٢	(٩٨,٨٢٩)	(١٩٢,٣٤٦)	(٢٥٣,٣٦٣)	(٤٥٥,٤٧٣)
الاعتمادات والقبولات	(٩٢,٠١٦)	(٥٥٢,٠٧٨)	(٤٤,٤٨٨)	(٦٨٨,٥٨٢)	٣٩٧,٩٢٨
الاعتمادات والسحوبات المشتراة	(٦٢,٠١٤)	-	-	(٦٢,٠١٤)	٢٣٢,٠٧٤
المجموع	(٢,٢٣٦,٠٩٥)	٢,٦٢٩,١٩٢	٧,٦٥٤,٦٣٤	٨,٠٤٧,٧٣١	٨٩١,٦١٠

٣٣- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
إيجارات	١٤٨,٤٢٣	٢٠٦,٧٨٥
قرطاسية ومطبوعات	٣٧٨,٣٢٨	٤٩٧,٩٨٥
مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويفت	٩٧٥,٤٤٨	١,٣١٢,٤١٣
مصاريف قضائية وأتعاب محاماة	٨١١,٣٤٦	٤٥١,٧٦٠
صيانة وتصليحات ومصاريف سيارات	٦٠٠,٥٢٣	٥٩٨,١٣١
مصاريف تأمين	٦١٨,٧٠٠	٤٦٧,٨٢٢
برامج وصيانة أجهزة الحاسب الآلي	١,٣٣٠,٠٨٧	١,٤٣٣,١٨٨
بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لأعضاء مجلس الإدارة	٤٣٤,٨٩٧	٤٠٤,٤٦٧
رسوم ورخص وضرائب	٣٩٤,٠٢٧	٥٦٦,٥٠٧
إعلانات	٦١٨,٠٣١	٩٩١,٨١٥
اشتراكات	٦٧٧,٠٩٧	٧٥٤,١٨٤
أتعاب مهنية واستشارات	٣١٣,٨٩٩	٥١٦,٧٧١
حوافز تحصيل ودائرة المتابعة ودائرة الخزينة	٥,٤٣٦	١٨,٨٥٣
تبرعات وإكراميات	٧٥٠,٨٦٥	٣١٣,٧٨٠
تنظيفات وخدمات الأمن والحماية	٥٥٧,٤٣٨	٦١٨,١٥٢
ضيافة	٥٨,٤٧٥	١١٠,٤٠٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٥٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
مصاريف بطاقات الائتمان – صافي	٣٢٩,٣٣٣	-
أجور شحن النقد	٦٢,٣٦٢	٧١,٤٢٥
أخرى	٢٠٦,٧٨٨	١٢٣,٨٩٧
المجموع	٩,٣٢٦,٥٠٣	٩,٥١٣,٣٣٥

٣٤- حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
من العمليات المستمرة للسنة:		
الربح للسنة/ دينار	٤,٧٠٤,١٧٩	١٠,٦٠٩,٧٥٨
المتوسط المرجح لعدد الأسهم/ سهم	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة السهم من الربح للسنة:		
أساسي ومخفض/ دينار	٠/٠٣٩	٠/٠٨٨
من العمليات غير المستمرة للسنة:		
(الخسارة) للسنة/ دينار	(٤,١٩٠,٦٧٦)	(٥,٢٩٦,٦٩٢)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم/ سهم	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة السهم من (الخسارة) للسنة/ دينار:		
أساسي ومخفض/ دينار	(٠/٠٣٥)	(٠/٠٤٤)
من الربح للسنة العائد:		
الربح للسنة / دينار	٥١٣,٥٠٣	٥,٣١٣,٠٦٦
المتوسط المرجح لعدد الأسهم/ سهم	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة السهم من الربح للسنة/ دينار:		
أساسي ومخفض/ دينار	٠/٠٠٤	٠/٠٤٤

٣٥- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٩٦,٨٥١,٥٤٤	٧١,٢٦٤,١٣٥
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٤٩,٨٣٩,٤٧٦	٣٦,٦٤٢,٥٣٩
ينـزل: ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	(٢٧,٦٧٠,٩٠١)	(٢٧,٣٨٦,٧٤٧)
المجموع	١١٩,٠٢٠,١١٩	٨٠,٥١٩,٩٢٧

٣٦- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وأطراف ذوي الصلة والشركات الممثلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة.

– تضمنت القوائم المالية الأرصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:

	أعضاء مجلس الإدارة	شركات ممثلة بعضو مجلس	كبار الموظفين	أخرى	المجموع	
					٣١ كانون الأول	
					٢٠٢٠	٢٠١٩
بنود داخل قائمة المركز المالي:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع لدينا	٣٦,٣٣٨,٨٩٧	٣,٠٣٨,٨٧١	٣٣٩,٨٤١	٤٠,٩٦٢,٧٧٣	٨٠,٦٨٠,٣٨٢	٣٩,٨٧٣,١٠٤
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٤٥١,٠٦٨	١٩,٩٥٤,١٩٣	١,٣٢٠,٤٥١	٢,٦١٠,٥٧٤	٢٤,٣٣٦,٢٨٦	٢١,٦٧٠,١٧٦
ودائع لدى الغير	-	-	-	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-
تأمينات نقدية	-	٥٢,٦٣٥	-	-	٥٢,٦٣٥	١,١٨٩,١٩٩
بنود خارج قائمة المركز المالي:						
كفالات مالية	١٥٠,٠٠٠	٧٢٣,٣٥٨	-	٣٥٤,٥٠٠	١,٢٢٧,٨٥٨	١,٣٢٥,٣١٨

					المجموع	
					٢٠٢٠	٢٠١٩
بنود قائمة الدخل:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فوائد وعمولات دائنة *	٤٥,٠١٣	٨٥٧,٨٤٧	١٠٣,٨٦٩	٦٧,٥٥١	١,٠٧٤,٢٨٠	١,٠٧٥,٥٥٥
فوائد وعمولات مدينة**	٢,١٧٢,٩٦٤	٥٠,٤٢٠	٩,٦٩٧	١٠,٢٣٩	٢,٢٤٣,٣٢٠	٢,٦٠٤,٨٢٦

* تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من ٣,٥٪ إلى ٨,٧٥٪.

** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من ٠٪ إلى ٦٪.

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية والحوافز المدفوعة

بلغ بدل التنقلات وحضور الجلسات والرواتب والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه ٢,٢٤٠,٢٤٨ دينار للعام ٢٠٢٠ (٢,٦٧٥,٦٢٣ دينار للعام ٢٠١٩).

٣٧- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام ٢٠٢٠ و٢٠١٩.

٣٨- إدارة المخاطر

تمارس إدارة المخاطر لدى البنك أعمالها من حيث التعرف، القياس، الإدارة، الرقابة والسيطرة من خلال تطبيق البنك لأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بأسس إدارة المخاطر، التنظيم الإداري، أدوات إدارة المخاطر وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

يتكامل الهيكل التنظيمي في البنك في مراقبة إدارة المخاطر كل حسب مستواه، حيث تقوم لجنة إدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة بإقرار استراتيجية وسياسات المخاطر الخاصة بالبنك وكذلك التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهمة إدارة المخاطر الأمر الذي يتضمن التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مناسب لكل من المخاطر التي يتعرض لها البنك وصولاً إلى تحقيق العائد المقبول للمساهمين دون المساس بالمتانة المالية للبنك، وكذلك وفي هذا الإطار يتكامل عمل دائرة إدارة المخاطر لدى البنك مع اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية وهي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التسهيلات.

(٣٨/أ) مخاطر الائتمان

ينطوي على الأعمال المصرفية تعرض البنك للعديد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، مما يؤدي إلى حدوث خسائر، ومن أهم واجبات البنك وإداراته هو التأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الغطار العام المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطر والعائد و السيولة. ويقوم على إدارة مخاطر الائتمان في البنك عدد من اللجان من الإدارة العليا والإدارة التنفيذية حيث يتم تحديد سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للعميل الواحد (فرد أو مؤسسة) ولحسابات ذات الصلة وتنسجم مع النسب المعتمدة من البنك المركزي الأردني، مع الاعتماد على أسلوب توزيع التسهيلات بشكل محافظ ائتمانية لكل مدير ائتمان وكل قطاع ومع مراعاة كل منطقة جغرافية وبما يحقق توافق مناسب بين العائد والمخاطرة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ورفع قدرة البنك على تنويع الإقراض وتوزيعه على العملاء والنشاطات الاقتصادية.

ويعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء بشكل دوري وفق نظام تقييم مخاطر العملاء لدى البنك والمستند إلى تقييم عناصر المخاطر الائتمانية واحتمالات عدم السداد سواءً لأسباب إدارية أو مالية أو تنافسية إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك حسب مستويات المخاطر لكل عميل ولكل عملية منح تسهيلات إضافية.

وكذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

إن سياسة البنك لإدارة مخاطر الائتمان تتضمن الآتي:

١- تحديد التركزات الائتمانية والسقوف:
تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى للائتمان الممكن منحه لأي عميل، كما أن هناك سقوف لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.

٢- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:
عملية إدارة المخاطر في البنك تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:

– الضمانات وقابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح.
– الحصول على موافقة لجنة التسهيلات قبل منح الائتمان.
– صلاحية الموافقة على الائتمان تتفاوت من مستوى إداري لآخر وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

٣- الحد من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات:
يعمل البنك بفعالية لإدارة هذا الجانب، حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان على عدة قطاعات مع التركيز على القطاعات الواعدة، إضافة إلى أن الخطة تتضمن توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة.

٤- دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته:
لقد قام البنك بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار.

ان الإطار العام للسياسة الائتمانية تضمن وضع صلاحيات للموافقة على الائتمان، توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

يتضمن الهيكل التنظيمي للبنك الفصل بين وحدات العمل المسؤولة عن منح الائتمان ووحدات العمل المسؤولة عن الرقابة على الائتمان من حيث شروط المنح وصحة القرار الائتماني والتأكد من تنفيذ كافة شروط منح الائتمان والالتزام بالسقوف والمحددات الواردة في السياسة الائتمانية وغيرها من التعليمات ذات العلاقة.

كما أن هناك إجراءات محددة لمتابعة حسابات الائتمان العاملة من أجل المحافظة عليها عاملة وحسابات الائتمان غير العاملة من أجل معالجتها.

يحد البنك من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات وعلى عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة، كما يعتمد البنك على سياسة محددة تبين السقوف الممنوحة للبنوك والبلدان ذات التصنيف الائتماني المرتفع ومراجعتها بشكل مستمر من قبل إدارة الموجودات والمطلوبات لتوزيع المخاطر واعتماد التقييم الائتماني، كما تحدد السياسة الاستثمارية نسب التوزيع للاستثمارات ومواصفات تلك الاستثمارات بحيث يتم توزيعها لتحقيق العائد المرتفع وتخفيض المخاطرة.

التعرض لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المحتملة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي		
أرصدة لدى بنوك مركزية	٧٢,٨٦٩,٣٤٨	٥٣,٨٢٥,٧٠٢
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٧٩,٣١٨,٢٧٣	٣٦,٦٤٢,٥٣٩
التسهيلات الائتمانية:		
للأفراد	١٨٦,٦٢٩,٣٠٨	١٧٢,٠٥٥,٠٦٨
القروض العقارية	١١٣,٨٤٥,٩٦٦	١١٨,٨٠٠,٨٧٤
للشركات		
الشركات الكبرى	٣١٢,٦١١,٤١٧	٣١١,٩٨٠,٦٨٣
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٥٢,٨٥٥,٧٥٦	٤٥,٥١٥,٦٧٧
للحكومة والقطاع العام	٤٧,٩٥٨,٥٧٨	٢٠,٦٤٨,٠٧٣
سندات وأسناد وأذونات:		
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦
موجودات أخرى	١٥,٠٢٩,٨١٠	٣٤,٨٥٨,٣٥٨
المجموع	١,١٦٣,٣٢٤,٦٤٢	١,٠٧١,٠٦١,١٠٠
بنود خارج قائمة المركز المالي		
كفالات	١١٥,٤٥٨,٧١٧	١٤٥,٠٥٤,٥٤٣
الاعتمادات والقبولات	٢٦,١٥٠,٤١٧	٧٢,١٥٩,٣٤٧
سقوف تسهيلات غير مستغلة	١١٤,٢٦٨,٩٤٦	١٢٥,١٨٠,٩٣٦
المجموع	٢٥٥,٨٧٨,٠٨٠	٣٤٢,٣٩٤,٨٢٦

القيمة العادلة للضمانات التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

البند	القيمة العادلة للضمانات								القيمة العادلة للضمانات	
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية										
للأفراد	١٣,٣١٨,٤٥٢	٦,٣٥٣	-	-	٦٠٠,٣٧٢	٢,٩٦٠,٧٣٩	-	٣,٥٦٧,٤٦٤	٩,٧٥٠,٩٨٨	٨,٩٥٠,٤٧٦
القروض العقارية	٨,٢٤٨,٠٠٣	-	-	-	٨,٦١٨,٩٢٦	-	-	٨,٦١٨,٩٢٦	(٣٧٠,٩٢٣)	٢,٤٨٥,٣٢٦
للشركات										
الشركات الكبرى	٥٦,٧٤٧,٢١٥	-	٢٢٥,٣١٠	-	١٦,٠٢٠,٣٣٣	٦٥١,٤٣٢	-	١٦,٨٩٧,٠٧٥	٣٩,٨٥٠,١٤٠	٣٤,٩٣٥,٦٩٩
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	١٠,٧٣٨,٣٨١	٢٠٤,٢٣٠	-	-	٥,٣٧٦,١١٧	٣١٢,٠٠٦	-	٥,٨٩٢,٣٥٣	٤,٨٤٦,٠٢٨	٤,٧٧٧,٦٢٢
للحكومة والقطاع العام	١٦٧	-	-	-	-	-	-	-	١٦٧	٨٦
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	١,٧٣٧,٠٥٥	-	-	-	-	-	-	-	١,٧٣٧,٠٥٥	٥٨٤,٩٨٢
الموجودات الأخرى	=	=	=	=	=	=	=	=	=	=
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	٩٠,٧٨٩,٢٧٣	٢١٠,٥٨٣	٢٢٥,٣١٠	-	٣٠,٦١٥,٧٤٨	٣,٩٢٤,١٧٧	-	٣٤,٩٧٥,٨١٨	٥٥,٨١٣,٤٥٥	٥١,٧٣٤,١٩١
الكفالات المالية	٥,٦٧٦,٣٠٨	٧١١,٩٤٢	-	-	١,١٧٧,٣٠٩	٤٤٩,٨٠٥	-	٢,٣٣٩,٠٥٦	٣,٣٣٧,٢٥٢	٦١٥,٩٢٢
الاعتمادات والقبولات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الالتزامات الأخرى	٧٣,١٤٠	=	=	=	١,٤٨٩	٧,٨٢١	=	٩,٣١٠	٦٣,٨٣٠	١١,٩٨٦
مجموع التعرضات لبنود خارج المركز المالي	٥,٧٤٩,٤٤٨	٧١١,٩٤٢	=	=	١,١٧٨,٧٩٨	٤٥٧,٦٢٦	=	٢,٣٤٨,٣٦٦	٣,٤٠١,٠٨٢	٦٢٧,٩٠٨
المجموع الكلي	٩٦,٥٣٨,٧٢١	٩٢٢,٥٢٥	٢٢٥,٣١٠	=	٣١,٧٩٤,٥٤٦	٤,٣٨١,٨٠٣	=	٣٧,٣٢٤,١٨٤	٥٩,٢١٤,٥٣٧	٥٢,٣٦٢,٠٩٩

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الأولى والثانية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

البند	القيمة العادلة للضمانات								القيمة العادلة للضمانات	
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى بنوك مركزية	٧٢,٨٦٩,٣٤٨	-	-	-	-	-	-	-	٧٢,٨٦٩,٣٤٨	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٧٩,٨٦١,٥٠٦	-	-	-	-	-	-	-	٧٩,٨٦١,٥٠٦	٥٤٣,٢٣٣
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	١٨٥,٧٧٥,٦٠٢	٤,٣٥٣,١١٦	١,٢٢٥,٧٣٢	-	١٤,١٨٤,٢٢٠	٢٠,٨٦٠,٤٠٠	-	٤٠,٦٢٣,٤٦٨	١٤٥,١٥٢,١٣٤	١,٥٦٠,٧٩٥
القروض العقارية	١١٠,٤٢٦,٠١٠	١,١٧٢,٨٩٠	٣٢٢,٨٦٦	-	١٢٨,٠٢٠,١٥٠	٥٨٠,٤٢٢	-	١٣٠,٠٩٦,٣٢٨	(١٩,٦٧٠,٣١٨)	٨٠٧,٦١٩
الشركات الكبرى	٣٠٨,٤١٧,١٤٥	٤,٥١٣,٥٧٢	٣٣,١٣٥,٠٧٦	-	١١٢,٥٦٥,٢٤٢	٨٣٠,٩٠٦	-	١٥١,٠٤٤,٧٩٦	١٥٧,٣٧٢,٣٤٩	٤,٨٢٨,١٧٨
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٤٩,٨١٥,٥٩٠	٥,٧٩٤,٣١٠	٣٣,٥٩٨	-	٣٤,٣١٥,٩٧٥	٨٣٠,٥٨٧	-	٤٠,٩٧٤,٤٧٠	٨,٨٤١,١٢٠	٣٤٩,٤٧٩
للحكومة والقطاع العام	٤٧,٩٩٥,٦٧١	-	-	-	-	-	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٩٩٥,٦٧١	٣٧,١٧٤
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٢٨١,٢٣٩,٧٣١	-	-	-	-	-	٢٧٨,٤٠٣,٧٣١	٢٧٨,٤٠٣,٧٣١	٢,٨٣٦,٠٠٠	٤٨,٥٦٣
الموجودات الأخرى	١٥,٢١٣,٣٦٥	=	=	=	=	=	=	=	١٥,٢١٣,٣٦٥	١٨٣,٥٥٥
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	١,١٥١,٦١٣,٩٦٨	١٥,٨٣٣,٨٨٨	٣٤,٧١٧,٢٧٢	=	٢٨٩,٠٨٥,٥٨٧	٢٣,١٠٢,٣١٥	٣٠٨,٤٠٣,٧٣١	٦٧١,١٤٢,٧٩٣	٤٨٠,٤٧١,١٧٥	٨,٣٥٨,٥٩٦
الكفالات المالية	١١٠,٧٢٠,٧٤٠	١٣,٤٢٠,١٢٥	-	-	١٥,٩٩٥,١٧٩	٨٤٠,٨٩٣	-	٣٠,٢٥٦,١٩٧	٨٠,٤٦٤,٥٤٣	٣٢٢,٤٠٩
الاعتمادات والقبولات	٢٦,١٨٢,٩٧٠	٢,٤٢٥,٣٤٧	-	-	٥٠٣,٦٤١	-	-	٢,٩٢٨,٩٨٨	٢٣,٢٥٣,٩٨٢	٣٢,٥٥٣
الالتزامات الأخرى	١١٤,٦١١,٨٨٦	٩١٦,٦٥٨	٦١٤,٦٨٣	=	١٠,٧١٧,٤٧٥	٦٩١,٢٣٤	=	١٢,٩٤٠,٠٥٠	١٠١,٦٧١,٨٣٦	٤٠٤,٠٩٤
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	٢٥١,٥١٥,٥٩٦	١٦,٧٦٢,١٣٠	٦١٤,٦٨٣	=	٢٧,٢١٦,٢٩٥	١,٥٣٢,١٢٧	=	٤٦,١٢٥,٢٣٥	٢٠٥,٣٩٠,٣٦١	٧٥٩,٠٥٦
المجموع الكلي	١,٤٠٣,١٢٩,٥٦٤	٣٢,٥٩٦,٠١٨	٣٥,٣٣١,٩٥٥	=	٣١٦,٣٠١,٨٨٢	٢٤,٦٣٤,٤٤٢	٣٠٨,٤٠٣,٧٣١	٧١٧,٢٦٨,٠٢٨	٦٨٥,٨٦١,٥٣٦	٩,١١٧,٦٥٢

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	٣,١٨٦,٩٢٩	١١٩,٤٤٦	٤٢٧	١,٣٩٦,٠٧٦	٤٧,٩٩٥,٧٣٠	٥٢,٦٩٨,٦٠٨
مقبولة المخاطر	٣٠,٦١٨,٣٧٤	٩١,١٢١,٤١٧	١٠٠,٣١٤,٥٨٠	٢٩,٣١٥,٩٣٥	١	٢٥١,٣٧٠,٣٠٧
تحت المراقبة	٣,٥٧٦,٠١٣	١,٤٩٣,٤٨٦	٧,٩١٩,١١٤	٢,٩٨٣,٥٦٦	٢	١٥,٩٧٢,١٨١
غير عاملة:						
دون المستوى	٧٧٤,٧٩٠	١٦٨,٩٧٧	٢٣٩,٨٤٠	٨,٠٢٤	٨٣	١,١٩١,٧١٤
مشكوك فيها	٣٥١,٧٢٢	١٥٣,٢٤٤	٥٠٣,٨٤٢	-	٢٢	١,٠٠٨,٨٣٠
هالكة	١,٣٣١,٤١٨	٢,٥٧١,٣١٣	٩,٢٦٠,٤٩٦	٤,٤٢٤,٣٤٦	-	١٧,٥٨٧,٥٧٣
المجموع	٣٩,٨٣٩,٢٤٦	٩٥,٦٢٧,٨٨٣	١١٨,٢٣٨,٢٩٩	٣٨,١٢٧,٩٤٧	٤٧,٩٩٥,٨٣٨	٣٣٩,٨٢٩,٢١٣
منها: تأمينات نقدية	٤,٣٥٨,٨٠١	١,٤٤٨,٦٢٢	٤,٥٤١,٧٩٥	٦,٨٨٦,٠٦٤	-	١٧,٢٣٥,٢٨٢
عقارية	٢١,٧٣٦,٢٦٢	٩٣,٧٨١,٥٢٠	٨٥,٢٥٩,٧١٤	٢٩,٧٥٩,١٣٣	-	٢٣٠,٥٣٦,٦٢٩
أسهم متداولة	١,٠٨٤,٧١٠	٢٤٨,٦٤٧	٢٧,٠٢٧,٣٩٨	٣٨٢,٩٤٠	-	٢٨,٧٤٣,٦٩٥
سيارات وآليات	١٢,٦٥٩,٤٧٣	١٤٩,٠٩٤	١,٤٠٩,٣٩٢	١,٠٩٩,٨١٠	-	١٥,٣١٧,٧٦٩
أخرى	-	-	-	-	٤٧,٩٩٥,٨٣٨	٤٧,٩٩٥,٨٣٨
المجموع	٣٩,٨٣٩,٢٤٦	٩٥,٦٢٧,٨٨٣	١١٨,٢٣٨,٢٩٩	٣٨,١٢٧,٩٤٧	٤٧,٩٩٥,٨٣٨	٣٣٩,٨٢٩,٢١٣

	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	٣,٥٢٣,١٤٠	١٩٤,٤٠٧	٣,٨٨٦,١٥٤	١,١١٧,٩٢٣	١٢,٦٩٣,٢٨٤	٢١,٤١٤,٩٠٨
مقبولة المخاطر	١٧,٥٩٥,٣٩٦	١٢١,٧١٢,٥٩٠	٧٦,٧٨٣,٣٨١	٢٥,٦٩١,٠٧٣	٨,٠٤٩,٣٨٦	٢٤٩,٨٣١,٨٢٦
تحت المراقبة	٤٩٥,٤٢٥	٦,٣٥٢,٥١٧	٩,٣٦١,٢٧٤	٢,٤٤٩,٧٤٤	-	١٨,٦٥٨,٩٦٠
غير عاملة:						
دون المستوى	١٢٥,٠٥٣	٧٩٠,٦٩٦	٥٢٦,٤٥٤	٦٩١,٨٢١	-	٢,١٣٤,٠٢٤
مشكوك فيها	١٣١,٨٣٣	١٨٦,٤٣٧	١,٤٤٠,٠٠٠	٥٦٧,٤٨٩	-	٢,٣٢٥,٧٥٩
هالكة	٩٢٨,٨٧٦	٤,٣٢٠,٠٧٠	١٣,٨٢٢,١٠٦	٢,٣٠٧,٧٧٢	٢١	٢١,٣٧٨,٨٤٥
المجموع	٢٢,٧٩٩,٧٢٣	١٣٣,٥٥٦,٧١٧	١٠٥,٨١٩,٣٦٩	٣٢,٨٢٥,٨٢٢	٢٠,٧٤٢,٦٩١	٣١٥,٧٤٤,٣٢٢
منها: تأمينات نقدية	٦,٨٨٣,٦٣٦	٤,٣١٢,١٩٠	١٠,٧٤٤,٥٢١	٦,٠٣٦,١٥٢	-	٢٧,٩٧٦,٤٩٩
عقارية	٣,٨١٠,٧٣٧	١٢٢,١٢٨,٩١٨	٧٩,٢٤٧,٢٣٢	٢٤,٧٧٠,٨٨٩	-	٢٢٩,٩٥٧,٧٧٦
أسهم متداولة	-	٦,١١٣,٢٠٦	١٣,٨٤٩,٩٤٣	٤٢٠,٩٠٨	-	٢٠,٣٨٤,٠٥٧
سيارات وآليات	١٢,١٠٥,٣٥٠	١,٠٠٢,٤٠٣	١,٩٧٧,٦٧٣	١,٥٩٧,٨٧٣	-	١٦,٦٨٣,٢٩٩
أخرى	-	-	-	-	٢٠,٧٤٢,٦٩١	٢٠,٧٤٢,٦٩١
المجموع	٢٢,٧٩٩,٧٢٣	١٣٣,٥٥٦,٧١٧	١٠٥,٨١٩,٣٦٩	٣٢,٨٢٥,٨٢٢	٢٠,٧٤٢,٦٩١	٣١٥,٧٤٤,٣٢٢

يتم إعداد الإفصاحات الواردة أدناه على مرحلتين (الأولى: لإجمالي التعرضات الائتمانية والثانية لحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

البند	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تصنيفها
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	٪
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٧١,٥٧٩,٢٠٣	٣٧,٨٩٢,١١١	٨٩,٠٥٢,٢١٨	٢٠,٧٣٦,١٨٠	٥٨,٦٢٨,٢٩١	٧,٤١
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	١,٧٣٧,٠٥٥	-	-	-
الموجودات الأخرى	=	=	=	=	=	=
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	٧١,٥٧٩,٢٠٣	٣٧,٨٩٢,١١١	٩٠,٧٨٩,٢٧٣	٢٠,٧٣٦,١٨٠	٥٨,٦٢٨,٢٩١	
الكفالات المالية	٢٣,٣٩٧,٤١١	١٦,٣٣٩,٤٨٣	٥,٦٧٦,٣٠٨	٧٣٣,٠٤٥	١٧,٠٧٢,٥٢٨	١٤,٦٧
الاعتمادات والقبولات	٩,٦٨٨,٤٦٤	٣٥٩,٦٧٤	-	-	٣٥٩,٦٧٤	١,٣٧
الالتزامات الأخرى	١٠,١٥٩,٩٩٤	٤,٦٦٦,٦٩٧	٧٣,١٤٠	-	٤,٦٦٦,٦٩٧	٤,٠٧
المجموع الكلي	١١٤,٨٢٥,٠٧٢	٥٩,٢٥٧,٩٦٥	٩٦,٥٣٨,٧٢١	٢١,٤٦٩,٢٢٥	٨٠,٧٢٧,١٩٠	

ب- الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها							
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية		المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إجمالي	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	المرحلة الثالثة إجمالي	المجموع	
	دينار	دينار		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-		-	-	-	-	-	-	-	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-		-	-	-	-	-	-	-	
التسهيلات الائتمانية	٣٧,٨٩٢,١١١	٢٠,٧٣٦,١٨٠		٣٧٩,٧٤٥	-	٣٧٩,٧٤٥	٢٣٤,٦٥٧	-	٢٣٤,٦٥٧	٦١٤,٤٠٢	
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-		-	-	-	-	-	-	-	
الموجودات الأخرى	-	-		-	-	-	-	-	-	-	
الإجمالي للسنة	٣٧,٨٩٢,١١١	٢٠,٧٣٦,١٨٠		٣٧٩,٧٤٥	=	٣٧٩,٧٤٥	٢٣٤,٦٥٧	=	٢٣٤,٦٥٧	٦١٤,٤٠٢	
الكفالات المالية	١٦,٣٣٩,٤٨٣	٧٣٣,٠٤٥		١٦٥,٠٢٢	-	١٦٥,٠٢٢	١,٥٥٨	-	١,٥٥٨	١٦٦,٥٨٠	
الاعتمادات والقبولات	٣٥٩,٦٧٤	-		٣,٧٦٩	-	٣,٧٦٩	-	-	-	٣,٧٦٩	
الالتزامات الأخرى	٤,٦٦٦,٦٩٧	=		٥,٠٦٥	=	٥,٠٦٥	=	=	=	٥,٠٦٥	
المجموع الكلي	٥٩,٢٥٧,٩٦٥	٢١,٤٦٩,٢٢٥		٥٥٣,٦٠١	=	٥٥٣,٦٠١	٢٣٦,٢١٥	=	٢٣٦,٢١٥	٧٨٩,٨١٦	

إن أنواع الضمانات مقابل القروض والتسهيلات هي كما يلي:

الرهونات العقارية.
رهن الأدوات المالية مثل الأسهم.
الكفالات البنكية.
الضمان النقدي.
كفالة الحكومة.

وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية لتلك الضمانات بشكل دوري وفي حال انخفاض قيمة الضمان يقوم البنك بطلب ضمانات إضافية لتغطية قيمة العجز إضافة إلى أن البنك يقوم بتقييم الضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية غير العاملة بشكل دوري.

الديون المجدولة:
هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة. وقد بلغ إجمالها كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مبلغ ٧,٤٣١,٧٥٧ دينار (٦,٥٦٨,٦٦٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

الديون المعاد هيكلتها:
يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد سنة السماح...إلخ. وقد بلغ إجمالي الديون المعاد هيكلتها خلال العام ٢٠٢٠ مبلغ ٥٧,٥٢٠,٤٤٨ دينار (١٠٠,٥٣٣,٧٣٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

سندات وأسناد وأذونات:
يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية قبل المخصصات والفوائد المعلقة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار
غير مصنف	-	٤,٥٧٣,٠٥٥	٤,٥٧٣,٠٥٥
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	٢٧٨,٤٠٣,٧٣١	٢٧٨,٤٠٣,٧٣١
		٢٨٢,٩٧٦,٧٨٦	٢٨٢,٩٧٦,٧٨٦

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار
غير مصنف	-	٥,٠٣٦,٠٠٠	٥,٠٣٦,٠٠٠
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	٢٧٢,٢٠٥,١٨٨	٢٧٢,٢٠٥,١٨٨
		٢٧٧,٢٤١,١٨٨	٢٧٧,٢٤١,١٨٨

(٣٨/ب)- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر الناتجة عن المراكز القائمة في الميزانية وخارجها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بأدوات أسعار الفائدة وحقوق الملكية ومخاطر السوق ومخاطرأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع في البنك.

– يتم ضمن سياسة البنك الاستثمارية المعتمدة من مجلس الإدارة الرقابة على مخاطر السوق والتي تتمثل في:
– الرقابة على أدوات السوق النقدي.
– االرقابة على الاستثمار في سوق رأس المال (أدوات الدخل الثابت).
– الرقابة على أدوات حقوق الملكية (الأسهم والصناديق الاستثمارية).
– الرقابة على المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية.
– السيولة.
– حساسية أسعار الفائدة.
– تحليل حساسية أسعار الأسهم.

– مخاطر أسعار الفائدة
تعرف مخاطر أسعار الفوائد بأنها الخسائر التي من الممكن أن تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة انخفاضاً و/ أو ارتفاعاً والتي تؤثر على جميع الموجودات والمطلوبات التي (تتقاضى/ تدفع) فوائد.

تقوم إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنك على تحقيق مبدأ المواءمة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة والتماثل في تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات والمحافظة على معدل هامش الفائدة المناسب بين إجمالي توظيفات الأموال وبين إجمالي صادر الأموال لتحقيق أفضل عائد..

تحليل الحساسية:

مخاطر أسعار الفائدة:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

العملة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	١	٨٢,٠٧٥	-
يورو	١	١,٤٠٠	-
جنيه إسترليني	١	(٢٠٩)	-
عملات أخرى	١	٤,٥٦٨	-

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	١	(٨٢,٠٧٥)	-
يورو	١	(١,٤٠٠)	-
جنيه إسترليني	١	٢٠٩	-
عملات أخرى	١	(٤,٥٦٨)	-

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

العملة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	١	١٨,٢٧٣	-
يورو	١	(٦٣)	-
جنيه إسترليني	١	(٦٣١)	-
عملات أخرى	١	٩,١٠٣	-

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسيـــة حقوق المساهمين
	٪	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	١	(١٨,٢٧٣)	-
يورو	١	٦٣	-
جنيه إسترليني	١	٦٣١	-
عملات أخرى	١	(٩,١٠٣)	-

مخاطر العملات:

مخاطر أسعار الصرف

هي المخاطر التي تنشأ عن التغير في سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى تنشأ عن الانحراف عن التحركات المتوقعة في أسواق العملات الأجنبية.

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثـر على حقوق المساهمين
	٪	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	٥	٤١٠,٣٧٥	-
يورو	٥	٦,٩٩٨	-
جنيه إسترليني	٥	(١,٠٤٣)	-
عملات أخرى	٥	٢٢,٨٣٨	-

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثـر على حقوق المساهمين
	٪	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	٥	٩١,٣٦٧	-
يورو	٥	(٣١٧)	-
جنيه إسترليني	٥	(٣,١٥٥)	-
عملات أخرى	٥	٤٥,٥١٧	-

يقوم مجلس إدارة البنك ضمن السياسة الاستثمارية المعتمدة بوضع حدود للمراكز لكل العملات لدى البنك ويتم مراقبة هذه المراكز بشكل يومي من خلال دائرة الخزينة والاستثمار ورفعها للإدارة العليا للتأكد من الاحتفاظ بمراكز عملات ضمن الحدود المعتمدة، وكما يتبع البنك سياسة التحوط للتقليل من مخاطر العملات الأجنبية باستخدام المشتقات المالية.

مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
المؤشر	٪	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	٨٢,٢٩٦	١,١٩٧,٧٤٤
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(٥)	(٨٢,٢٩٦)	(١,١٩٧,٧٤٤)

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
المؤشر	٪	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	٩٣,٨١٩	٣٠٤,٥٤٨
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(٥)	(٩٣,٨١٩)	(٣٠٤,٥٤٨)

مخاطر أسعار الأسهم

يتبع مجلس الإدارة سياسة محددة في تنويع الاستثمارات في الأسهم تستند إلى التنويع القطاعي والجغرافي، وبنسب محددة سلفاً، يتم مراقبتها بصورة يومية كما أن هذه السياسة توصي عادة بالاستثمار في الأسهم المدرجة ضمن الأسواق العالمية ذات السمعة الجيدة، والتي تتمتع بنسبة سيولة عالية لمواجهة أية مخاطر قد تنشأ.

فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات ومواءمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة.

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات ومواءمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة.

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	أقل من شهر	من شهر لغاية ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
الموجودات	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	٧١,٨٥١,٥٤٤	٩٦,٨٥١,٥٤٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٩,٣٦٣,٦٥٠	١٢٣,٣٠٢	-	-	-	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٨٣١,٣٢١	٧٩,٣١٨,٢٧٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٥٢,٧٩٩,٣٥٢	٥٠,٠٤٩,٠٩٥	٧٧,١٦١,٨٠٦	-	١٩٩,٣٣١,٨١٠	٢٤٥,٠٤٨,٧٥٧	٨٨,٦٠٣,٧٠٥	٧١٣,٩٠١,٠٢٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	١,٦٤٥,٩٢٣	١,٦٤٥,٩٢٣
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	٢٩,٠٥٣,١١٣	٢٩,٠٥٣,١١٣
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١,٠١٥,٠١٨	١٠,٦٣٥,٠٠٠	١٥,٥٠٠,٠٠٩	٧,٩٦٣,٠٠٠	٨٤,٧٤٧,١٠٠	١٦٢,٣٤٤,٠٥٩	-	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦
ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الانجاز – بالصافي	-	-	-	-	-	-	٢١,٨٧٢,٦٨٢	٢١,٨٧٢,٦٨٢
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	٢,٠٩٣,٦٥٣	٢,٠٩٣,٦٥٣
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	١١,٢١٥,٨٦٩	١١,٢١٥,٨٦٩
موجودات حق استخدام	-	-	-	-	-	-	٥,١١٩,٢٨١	٥,١١٩,٢٨١
موجودات أخرى	=	٣,٩٦٢,٨٤٣	١١,٢٥٠,٥٢٢	=	=	=	٩٣,٥٣٠,٦٥١	١٠٨,٨٧٤,٠١٦
مجموع الموجودات	١١٨,١٤٨,٠٢٠	٦٥,٢٧٠,٧٤٠	١٠٣,٩١٢,٣٣٧	٩٦,٥١٦,٧٠٥	٣٣٠,٢٣١,٨٥٧	٣٩١,٦٧٧,٨٦٩	٢٤٦,٢١٤,٠٣٧	١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٧,٦٧٠,٩٠١	-	-	-	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	١٠٢,٦٧٠,٩٠١
ودائع العملاء	٢٧٦,٩٢٨,٤٤٤	١٨٧,٠٠٢,٥٦٤	١٧٢,١٠٥,١١٦	٩٩,٩٣٤,٧٢٢	٥٣٠,٠٠٠	٤١٨,٠٠٠	-	٩٣٥,٦٨٦,٩٦٦
تأمينات نقدية	٣٠,٧٧٢,٤٧٩	٥,٥٤٥,١٢٦	-	-	٤٠٠,٤٦٣	-	٤١,٨٢٢,٦٠٢	
أموال مقترضة	١٣,٥٩١,٥٠٩	٢٦,٨٦٥,٦٧٢	١٨٠,٨٨٥	-	١٣,١٢٦,٧٢٤	٢٥,٢٤٣,٧٦٥	-	١٠٣,٥٦٤,٧٢٨
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	٢٢٩,٢٢٩,٧٥٣	-	-	١٧٤,٧٥٨	١٧٤,٧٥٨
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	(١٣٢,٦٦٣,٠٤٨)	-	-	-	-
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	٨٢٢,٥١١	٨٢٢,٥١١
التزامات عقود تأجير	٦٦,٧٤٤	١٣٣,٤٨٨	٢٠٠,٢٣١	٣٥٧,٣٦٩	٢,٢١٧,٩٠٨	١,٨١١,٤٦٥	٤,٨٣٠,٢٩٩	
مطلوبات اخرى	=	=	=	=	=	=	٢٢,٩٨٢,٠١٣	٢٢,٩٨٢,٠١٣
مجموع المطلوبات	٣٤٩,٠٣٠,٠٧٧	٢١٩,٥٤٦,٨٥٠	١٧٢,٤٨٦,٢٣٢	٨٨,٦٠٢,١٤١	١٦٠,٨٠٩,٣٥٤	٥٧,٤٧٣,٢٣٠	٢٢٢,٢٣٤,٧٥٥	١,٢١٢,٥٥٤,٧٧٨
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(٢٣٠,٨٨٢,٠٥٧)	(١٥٤,٢٧٦,١١٠)	(٦٨,٥٧٣,٨٩٥)	(٦,٣٥٩,٦٥١)	١١٢,٩٩٥,٥٨١	٣٣٤,٢٠٤,٦٣٩	١٣٩,٤٤٦,٧٨٧	
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩								
إجمالي الموجودات	١٠٧,٩٠١,٠١٨	١٠٢,٧٩٠,٨٢٥	١٤٦,٩٢٨,١٢٣	٨٢,٢٤٢,٤٩٠	٢٥١,٣٤٦,٩٩٣	٢٨٩,٠٦٥,٧٣٩	٤٠٦,٣١٧,٨٣٤	١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢
إجمالي المطلوبات	٥٠٥,٥٥٧,٩٨٦	٢٠٠,٤١٣,٥٠٥	١٠٦,٨٢٦,٧٠٣	٨٨,٦٠٢,١٤١	١٦١,١٢٨,٨٥١	١٨٠,١٠٢,٩٧٤	١٦٦,٥٥٢,٠٨٨	١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(٣٩٧,٩٥٦,٩٦٨)	(٩٧,٦٢٢,٦٨٠)	٤٠,١٠١,٤٢٠	(٦,٣٥٩,٦٥١)	٩٠,٢١٨,١٤٢	٢٧١,٠٥٢,٧٦٥	٢٣٩,٧٦٥,٧٤٦	١٣٩,١٩٨,٧٧٤

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	دولار أمريكي	يورو	جنيه عملات أخرى	أخرى	المجموع
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجـــودات					
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٨,٨٦٩,٠٣٥	٣,٣٢٣,٩٨٨	٢٨٢,٢٠٣	٣١٣,٨٦٦	٢٢,٧٨٩,٠٩٢
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٧,١٤١,٩١٤	١٠,٣٧٤,٦٠٩	١٤٤,٥٣٩	٢,١٧٠,٧٧٢	٤٩,٨٣١,٨٣٤
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٤٦,٢٢٢,٦٨٦	٧,٩٧٠,٩٢١	-	-	٥٤,١٩٣,٦٠٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١٩,٤٠٧,٢١٥	٥٩,٦٧٧	-	-	١٩,٤٦٦,٨٩٢
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٣٤,٥٥٠,٥٢٧	-	-	-	٣٤,٥٥٠,٥٢٧
موجودات أخرى	٥,٤٨١,٧٥٩	١٣,٥٨٧	٣	٧١,٠٤٨	٥,٥٦٦,٣٩٧
مجموع الموجودات	١٦١,٦٧٣,١٣٦	٢١,٧٤٢,٧٨٢	٤٢٦,٧٤٥	٢,٥٥٥,٦٨٦	١٨٦,٣٩٨,٣٤٩
المطلوبات					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٥,٤٢٩,٠١٤	١,٥٧٣,٤٦٠	٨,٩٩١	١٠٦,٢٤٩	١٧,١١٧,٧١٤
ودائع العملاء	١٣٠,٤٢١,٧٠٤	٢٠,٤٩٧,٩٠٨	٨٢٧,٧٨٣	٢,١٧١,٠٧٩	١٥٣,٩١٨,٤٧٤
تأمينات نقدية	٧,٠٩٠,٩٢٨	(٤٨٢,٢٦٠)	(٥٦٦,٩٧٩)	(١٥٩,٢٣٤)	٥,٨٨٢,٤٥٥
مطلوبات أخرى	٨١٤,٨٣٢	٢,٨٧٦	١٧٧,٨١١	(١٩,١٦٦)	٩٧٦,٣٥٣
حقوق المساهمين	(٢٩٠,٨٤٥)	١٠,٨٤٤	-	-	(٢٨٠,٠٠١)
مجموع المطلوبات	١٥٣,٤٦٥,٦٣٣	٢١,٦٠٢,٨٢٨	٤٤٧,٦٠٦	٢,٠٩٨,٩٢٨	١٧٧,٦١٤,٩٩٥
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	٨,٢٠٧,٥٠٣	١٣٩,٩٥٤	(٢٠,٨٦١)	٤٥٦,٧٥٨	٨,٧٨٣,٣٥٤
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	٣٢,٣٦٤,٧٨٥	٨٨٠,٤١٧	=	١,٠٨١,٦٢٧	٣٤,٣٢٦,٨٢٩
كما في ٣١ كانون اول ٢٠١٩					
إجمالي الموجودات	١٤٣,٢٥٧,٧٩٢	١٩,٩٥٦,٢٣٩	٦٤٢,٦٧٣	٣,٠٢٧,٤٣١	١٦٦,٨٨٤,١٣٥
إجمالي المطلوبات	١٤١,٤٣٠,٤٥٦	١٩,٩٦٢,٥٨٧	٧٠٥,٧٦٣	٢,١١٧,٠٨٨	١٦٤,٢١٥,٨٩٤
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	١,٨٢٧,٣٣٦	(٦,٣٤٨)	(٦٣,٠٩٠)	٩١٠,٣٤٣	٢,٦٦٨,٢٤١
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	١٠٣,٥٥٣,٣٧٥	٦٤٧,٠٢٥	٩,٢٩٨	١,٢٥٢,٩٧٦	١٠٥,٤٦٢,٦٧٤

(٣٨/ ج)- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة: هي مخاطر عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات أو على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة وقد يحدث هذا بسبب عجز البنك عن تصفية وتسييل الأصول أو الحصول على تمويل لتلبية احتياجات السيولة.

تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك إلى ما يلي:
– إيجاد إطار عام معتمد لإدارة مخاطر السيولة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك إضافة إلى وجود إجراءات رقابية فعالة لإدارة السيولة.
– التأكد من وجود مصادر كافية للأموال لمواجهة احتياجات السيولة وبنفس الوقت تجنب حصول انخفاض في حجم ونسبة السيولة القانونيه ونسبة تغطية السيولة.

يقوم البنك باتباع أساليب معينة لقياس مخاطر السيولة التي تتماشى مع التعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي ولجنة بازل من خلال النسب المالية المختلفة ونسبة السيولة القانونية ونسبة تغطية السيولة إضافة إلى آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات من خلال إعداد سلم الاستحقاق وإعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة.

مصادر التمويل:
يهدف البنك إلى التنوع في الحصول على مصادر تمويل مختلفه بأقل التكاليف

لذلك تعتبر عملية التوسع والانتشار التي يقوم بها البنك التجاري الأردني في أرجاء المملكة على مختلف المناطق الجغرافية خطوة رئيسية في تعزيز قاعدة العملاء لدية والتنوع في مصادر أمواله.

- توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩:

المطلوبات	حتى شهر واحد	أكثر من شهر لغاية ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٧,٣٨٦,٧٤٧	-	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٨٧,٣٨٦,٧٤٧
ودائع العملاء	٤٣٩,٥١٧,٩٣٧	١٤١,١٦٣,٥٨٩	١٠٤,٦١٣,٤٦١	٧١,٧٢١,١٠٨	٧٩,٦٨٢,٢٩٨	-	-	٨٣٦,٦٩٨,٣٩٣
تأمينات نقدية	٢,٨٢٨,٦١١	٥,٦٥٧,٢٢١	٨,٤٨٥,٨٣٢	١١,٣١٤,٤٤٣	٢٨,٢٨٦,١٠٨	-	-	٥٦,٥٧٢,٢١٥
أموال مقترضة	٤,٢٥٩	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٤,٥٥٧	٧,٠٩٦,٧٦٧	٢٢,٧٧٧,٤٣٩	١٦,١٧٠,٥٦٠	-	٩٦,٠٨٣,٥٨٢
مخصصات متنوعة	-	-	-	٣٧٠,٦٢٤	١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١,٣٧٠,٦٢٤
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	٥٠,٣٨٨	-	-	-	٥٠,٣٨٨
التزامات عقود تأجير	٧٤,٤٤٣	١٢٩,٠٣٥	١٦٤,٧٨٤	٤٩٥,١٥٨	١,٩٩٧,١١٤	١,٦٧٧,٧٣٣	-	٤,٥٣٨,٢٦٧
مطلوبات أخرى	١٣,٢٧٦,٧٤٢	٤,٢٩٨,٨٤١	٥,٠٩٦,٧٩٦	٥,٦٣٦,٥٣٢	١٠,٨٦١,٦٩٧	-	-	٣٩,١٧٠,٦٠٨
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤	-	-	-	-	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤
مجموع المطلوبات	٤٨٣,٠٨٨,٧٣٩	٢٠١,٢٤٨,٦٨٦	٢٤٥,٩١٨,٨٥٤	٩٩,٦٨٥,٠٢٠	١٩٩,٦٠٤,٦٥٦	١٧,٨٤٨,٢٩٣	-	١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	١٠٧,٩٠٥,٢٧٥	١٠٣,٢٠٢,٠٨٥	٢٩٣,٤٢٣,٠٦٩	٩٣,١٧٢,٧٠٨	٢٥٦,٨٠٦,٦٤٩	٢٨٩,٠٦٥,٧٣٨	٢٤٣,٠١٧,٤٩٨	١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢

وتماشياً مع تعليمات السلطات الرقابية يحتفظ البنك بجزء من ودائع عملائه لدى البنوك المركزية كاحتياطي نقدي لا يمكن التصرف به إلا بشروط محددة. إضافة إلى المحافظة على نسب السيولة عند مستويات أعلى من الحد الأدنى المفروض من قبل البنوك المركزية للدول التي يعمل البنك فيها.

تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات بالجدول على أساس السنة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة.

- توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

المطلوبات	حتى شهر واحد	أكثر من شهر لغاية ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٧,٦٧٠,٩٠١	-	-	-	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	١٠٢,٦٧٠,٩٠١
ودائع العملاء	٢٧٦,٩٢٨,٤٤٤	١٨٧,٠٠٢,٥٦٤	١٧٢,١٠٥,١١٦	١٩٩,٧١٦,١٢٠	٩٩,٩٣٤,٧٢٢	-	-	٩٣٥,٦٨٦,٩٦٦
تأمينات نقدية	٢,٠٩١,١٣٠	٤,١٨٢,٢٦٠	٦,٢٧٣,٣٩٠	٨,٣٦٤,٥٢٠	٢٠,٩١١,٣٠٢	-	-	٤١,٨٢٢,٦٠٢
أموال مقترضة	١٣,٥٩١,٥٠٩	٢٦,٨٦٥,٦٧٢	١٨٠,٨٨٥	٢٤,٥٥٦,١٧٣	١٣,١٢٦,٧٢٤	٢٥,٢٤٣,٧٦٥	-	١٠٣,٥٦٤,٧٢٨
مخصصات متنوعة	١٦١,١٦١	-	-	٤٦,٣٥٠	٦١٥,٠٠٠	-	-	٨٢٢,٥١١
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	١٧٤,٧٥٨
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-
التزامات عقود تأجير	٣١,٩٠٦	٢٢٠,٨٦٩	٢١٢,٧١٦	٥٩٨,٢٤٧	٣,١٩١,٢١٤	٥٧٥,٣٤٧	-	٤,٨٣٠,٢٩٩
مطلوبات أخرى	٩,٥٢٥,٤٨٤	٢,٢٤١,٦٣١	٢,٨٧٦,٥٠٨	٣,٤٥٢,٢١٧	٤,٨٨٦,١٧٣	-	-	٢٢,٩٨٢,٠١٣
مجموع المطلوبات	٣٣٠,٠٠٠,٥٣٥	٢٢٠,٥١٢,٩٩٦	١٨١,٦٤٨,٦١٥	٢٣٦,٧٣٣,٦٢٧	١٨٥,٨٦٥,١٣٥	٥٥,٨١٩,١١٢	-	١,٢١٢,٥٥٤,٧٧٨
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	١١٨,١٥٣,٢٢٠	٦٥,٨٤٣,٢٦٥	١٠٦,٦٣٣,٧٥٢	٩٩,٧٦١,٨٢٥	٣٣٧,٨٨٣,١٢٧	٣٩١,٦٧٧,٨٧٠	٢٣٢,٠٦٨,٥٠٦	١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥

بنود خارج قائمة المركز المالي

٣١ كانـون الأول ٢٠٢٠	لغاية سنة	أكثر من سنة ولغايـة خمس سنوات	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار
الكفالات	١١٦,٣٩٧,٠٤٨	-	١١٦,٣٩٧,٠٤٨
الاعتمادات والقبولات	٢٦,١٨٢,٩٧٠	-	٢٦,١٨٢,٩٧٠
التزامات عقود الإيجارات التشغيلية	١٥١,٠٨٤	-	١٥١,٠٨٤
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	٦٤,٠٦٦,١٨٩	-	٦٤,٠٦٦,١٨٩
المجموع	٢٠٦,٧٩٧,٢٩١	-	٢٠٦,٧٩٧,٢٩١

٣١ كانـون الأول ٢٠١٩	لغاية سنة	أكثر من سنة ولغايـة خمس سنوات	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار
الكفالات	١٤٨,٣٠٧,١٩٦	-	١٤٨,٣٠٧,١٩٦
الاعتمادات والقبولات	٧٢,٨٨٠,٤٨٢	-	٧٢,٨٨٠,٤٨٢
التزامات عقود الإيجارات التشغيلية	٩٨,٠٨٢	-	٩٨,٠٨٢
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	٦٣,٥٨٣,١١٥	-	٦٣,٥٨٣,١١٥
المجموع	٢٨٤,٨٦٨,٨٧٥	-	٢٨٤,٨٦٨,٨٧٥

٣٩- معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ- معلومات عن قطاعات الأعمال الرئيسية:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانعي القرار الرئيسيين لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

– حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.

– حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

– الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

– الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

فيما يلي معلومات عن أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

					المجمـوع	
					للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
إجمالي الدخل للسنة	١٨,٠١٢,٨٢٧	٢١,٧٠٩,٣١٨	١,٦٦٤,٣٥٣	١,٣٤٣,٦٥٢	٤٢,٧٣٠,١٥٠	٤٢,٤٥٨,٥٦٣
ينزل: الخسارة الائتمانية المحتملة	(٣٩١,٣١٧)	(٧,٠٦٥,٣٧٠)	(٥٩١,٠٤٤)	-	(٨,٠٤٧,٧٣١)	(٨٩١,٦١٠)
نتائج أعمال القطاع	١٧,٦٢١,٥١٠	١٤,٦٤٣,٩٤٨	١,٠٧٣,٣٠٩	١,٣٤٣,٦٥٢	٣٤,٦٨٢,٤١٩	٤١,٥٦٦,٩٥٣
ينزل: المصاريف الموزعة على القطاعات	(١٠,٨٥٥,٢٥٤)	(١٣,٠٨٢,٩٠٨)	(١,١٨٨,١٤٨)	(٢,٨٢٣,١٠٢)	(٢٧,٩٤٩,٤١٢)	(٢٨,٧٨٦,٧٢٢)
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	٦,٧٦٦,٢٥٦	١,٥٦١,٠٤٠	(١١٤,٨٣٩)	(١,٤٧٩,٤٥٠)	٦,٧٣٣,٠٠٧	١٢,٧٨٠,٢٣١
ينزل: ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	(٢,٠٢٨,٨٢٨)	(٢,٠٢٨,٨٢٨)	(٢,١٧٠,٤٧٣)
الربح للسنة من العمليات المستمرة	٦,٧٦٦,٢٥٦	١,٥٦١,٠٤٠	(١١٤,٨٣٩)	(٣,٥٠٨,٢٧٨)	٤,٧٠٤,١٧٩	١٠,٦٠٩,٧٥٨
(الخسارة) للسنة من العمليات غير المستمرة	-	-	-	(٤,١٩٠,٦٧٦)	(٤,١٩٠,٦٧٦)	(٥,٢٩٦,٦٩٢)
الربح للسنة	٦,٧٦٦,٢٥٦	١,٥٦١,٠٤٠	(١١٤,٨٣٩)	(٧,٦٩٨,٩٥٤)	٥١٣,٥٠٣	٥,٣١٣,٠٦٦
مصاريف راسمالية	-	-	-	٢,١٧٠,٨١٥	٢,١٧٠,٨١٥	٣,٣١٩,٥٧٤
الاستهلاكات والإطفاءات	-	-	-	٣,٦٢١,٧١٦	٣,٦٢١,٧١٦	٣,٥٧٠,٣٠١
مجموع الموجودات	٢٤٧,٩٦٣,٥٦٨	٤٨٢,٦٢١,١٣٠	٥٠٠,٤٥٤,٦٧٩	١٢٠,٩٨٢,١٨٨	١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥	١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢
مجموع المطلوبات	٦٢٣,٩١٢,٨٨٧	٣٥٨,٧٥٣,٣٩٩	٢٠٩,٢٧٠,٣٤٧	٢٠,٦١٨,١٤٥	١,٢١٢,٥٥٤,٧٧٨	١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨

ب- معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك حيث يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع البنك في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل	٤٢,٩٠٢,٧٨٧	٤٤,٤٧٧,٤٨٩	(١٧٢,٦٣٧)	(٢,٠١٨,٩٢٦)	٤٢,٤٥٨,٥٦٣	٤٢,٧٣٠,١٥٠
المصروفات الرأسمالية	٢,١٧٠,٨١٥	٢,٥٦٩,٨٥٤	-	٧٤٩,٧٢٠	٣,٣١٩,٥٧٤	٢,١٧٠,٨١٥
	٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول		٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مجموع الموجودات	١,٢٧٧,٢٧٠,٣٠٥	١,٢١٣,٠٥٢,٨٢٥	٧٤,٧٥١,٢٦٠	١٧٣,٥٤٠,١٩٧	١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢	١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (٢٠٠٩/٤٧)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	التعرض عند التعثر (EAD)	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	٪
تعرضات عاملة						
١	عامل	٥,٠٠٠,٣٠٠	-	-	٥,٠٠٠,١٥٠	-
٢	عامل	٢٠٧,٥٠٠	١٥	٠,٠٠١-٠	٢٠٣,٧٥٠	٢٦-٠
٣+	عامل	٦٠,٦٢٢	١٥	٠,١٢٧-٠	٣٢,٠٣٢	٤٩-٠
٣	عامل	٣,٦٧٩,١٦٠	١٥٠	٠,٠٠٣-٠	٣,٥٢٩,١٨١	٢٠,٨-٠
٣-	عامل	٣١٠,٦٨٥	٢٥٧	٠,١٢٧-٠	١٨٨,٧٨٩	٤٩-٠
٤+	عامل	٣,١٦٥,٤٨٤	١,٤٠١	٠,١٣٣-٠	٢,٠١٧,٧٢٣	٢٦-٠
٤	عامل	٣٥,٤٩٧,١٣٤	٣٠,٣٧٨	٠,٦٩٧-٠	٢٩,٩٩٠,٠٧٠	٤٩-٠
٤-	عامل	٦٧,٥٧٠,٦٨٠	٥٩,١٧٠	٠,٥٥٥-٠	٥٨,٢٨٣,٦١٨	٤٩-٠
٥+	عامل	١٤٥,١٤٠,٧٨٣	٢٦٤,٥١١	٠,٢١١-٠	١١٦,٥٣٢,٠٢٤	٤٩-٠
٥	عامل	١٦٨,٥٢٧,٠٠٦	٣٢٦,١٠٣	٠,١٥٩-٠	١٤٣,٧١١,٧٦١	٤٩-٠
٥-	عامل	١٢٤,٧٣٣,٣٣٠	٧٤١,٤٩٥	٠,١٦٨-٠	١٠٦,٢٥٨,٢٢٦	٤٩-٠
٦+	عامل	٥٢٦,٧٢٠,١٨١	٣,٣٨٤,٧٦٨	٠,٤٣٣-٠	٥١٦,١٩٥,١٤٢	٧٥-٠
٦	عامل	٤٠,٨٥٨,٩٨٢	٩٩٢,١٢١	٠,٧٠١-٠,٠٠٤	٣١,٢٥٤,٠٦٤	٢٦-٠
٦-	عامل	١٦,٥٦٦,٨٢٤	٤٤٩,٦٤٠	٠,٧٢٣-٠,٠٢٠	١٥,٠٥٦,٠٦١	٤٩-٠
٧+	عامل	٥,٣٢٨,١٩٧	٢٥٩,٠٢١	١٠٠ -٠,١٣٣	٤,٤٦٢,٨٠٢	٢٦-٠
٧	عامل	٢,٩٦٣,٥١٥	٤٣١,٧٥٠	٠,٩٥٨ -٠,٣٩٦	٢,٩٥١,٣٣٢	٢٦-٠
٧-	عامل	٣٥,٣٦٨	٩,١٩٦	١٠٠	٣٥,٣٦٩	٢٦
٩	عامل	٣٤٩	-	١٠٠	٣٢٥	٤٩-٠
١٠	عامل	١,١٦٧	٢	١٠٠	٨٥	١٠٠-٠
غير مصنفة	عامل	٢٥٦,٧٦٢,٢٩٦	٢,١٦٧,٦٥٧	١٠٠-٠	٢٥٥,١٢٠,٧٥٢	٤٩-٠
الإجمالي للتعرضات العاملة		١,٤٠٣,١٢٩,٥٦٣	٩,١١٧,٦٥٠		١,٢٩٠,٨٢٣,٢٥٦	
تعرضات غير عاملة						
٤	غير عامل	١,٤٠١,٠٥٣	٦٧,٩٩١	١٠٠	١,٣٦١,٦٧٨	٣,٠٤٣ - ٢٧,٩٨٦
٤-	غير عامل	٤٨,٣٣٥	٤,٨٤٢	١٠٠	٣٠,٢٦١	٧٥-٥,٠٧١
٥+	غير عامل	٤٠١,٢٨٠	٧,٦٦٨	١٠٠	٣٥٨,٥٥٧	٢٦-٠
٥	غير عامل	٧٩٧,٢٢٥	٩٧,٢٤١	١٠٠	٥٤٦,٧٢٠	٤٩-٠
٥-	غير عامل	٤٤٨,٦٥٥	٤١,٢٥٩	١٠٠	٤٢٥,٤٦٥	٢٦-٥,٣٦
٦+	غير عامل	٩,٢١٤,٢٠٦	١,٤٥٦,٩٣١	١٠٠	٦,٦١٦,٦٦٨	٢٦-٠
٦	غير عامل	٣٩٠,٧٤٠	٢٩,٥٢٠	١٠٠	٣٦٩,١٢٦	٢٦-٧,٠٨٣
٦-	غير عامل	٧,٠٠٠	٢,٨٠٠	١٠٠	٣,٥٠٠	٨٩,٥٦٩-٨٠
٧	غير عامل	٧٤,٨٤٥	١٠,٣٦٩	١٠٠	٧٠,٩٨٢	٢٦-٢,٥٨٧
٨	غير عامل	٢,٥٩٣,٤٨٧	٧٢٤,٨٥١	١٠٠	٢,٥٢٨,٧٩٠	٤٩-٠
٩	غير عامل	٥,٧٢٥,٦٢٥	٢,٩٨٩,٢٦٤	١٠٠	٥,٥٠١,٩٥٨	٤٩-٠
١٠	غير عامل	٧٢,٧٥٠,٢٨٦	٤٥,٣٢٦,٩٢٣	١٠٠	٥٨,٤٨٧,١٨٦	١٠٠-٠
غير مصنفة	غير عامل	٢,٦٨٥,٩٨٤	١,٦٠٢,٤٤١	١٠٠	٢,٥٠٧,٠٤٩	١٠٠-٠
الإجمالي للتعرضات غير العاملة		٩٦,٥٣٨,٧٢١	٥٢,٣٦٢,١٠٠		٧٨,٨٠٧,٩٤٠	

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

	المرحلة الأولى (إفرادي)		المرحلة الثانية (افرادي)		المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار		دينار		دينار	دينار
مالي	٢١٧,٣٤٤,٠٢٠		٢,٠٠٣,٣٧٢		١,٠٧٩,٥٤٧	٢٢٠,٣٩٦,٩٣٩
صناعي	٩٤,٥٧١,٢٨٨		٦٧٢,٥١٤		٦,٠٤٥,٦٤٦	١٠١,٢٨٩,٤٤٨
تجارة	١٥٥,٩٧٧,١٣٣		٣٩,٢٢٢,٧٢٢		٢,٧٧٢,٥٥٠	١٩٧,٩٧٢,٤٠٥
عقارات	١٦٩,٩١٧,٣٨٦		٣٢,٧٢٤,٤٥٨		٦,١١٣,٤١٧	٢٠٨,٧٥٥,٢٦١
إنشاءات	١٢,٧٧٠,٠١٦		١٣,٥٧٩,٢٣٩		١,١٧١,٠٢٧	٢٧,٥٢٠,٢٨٢
زراعة	٥,٨٢٠,١٥٣		١٤٤,٠١٠		١٦٧,٥٥٨	٦,١٣١,٧٢١
أسهم	١٠,٧٨٦,٥٣٤		٢,١٧٢,٢٢٩		٢٤٧,٨٣٧	١٣,٢٠٦,٦٠٠
أفراد	١٩٥,١١٢,١٥٢		١١,٩١٢,٠٨١		٤,٠٠١,٤٣٠	٢١١,٠٢٥,٦٦٣
حكومة وقطاع عام	٣٢٦,٣٦٢,٢٢٨		-		٦٠	٣٢٦,٣٦٢,٢٨٨
أخرى	٩٥,٢٧٣,١٠٢		٧,٢٧٩,٥٣٤		٣,٩٨٩,٤٧٩	١٠٦,٥٤٢,١١٥
المجموع	١,٢٨٣,٩٠٤,٠١٢		١٠٩,٧١٠,١٥٩		٢٥,٥٨٨,٥٥١	١,٤١٩,٢٠٢,٧٢٢

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب القطاع الاقتصادي

	٢٠٢٠									
	شركات									
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	إنشاءات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	٧٢,٨٦٩,٣٤٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٢,٨٦٩,٣٤٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٧٩,٣١٨,٢٧٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٩,٣١٨,٢٧٣
التسهيلات الائتمانية	٤٩,٥٥٩,٦٤٠	٧٩,٤١٦,١٢٥	١٣٢,٣٧١,٢٢٩	١١٣,٨٤٥,٩٦٦	٢٧,٥٢٠,٢٨٢	٥,٦٣٢,٠٨٩	٢,٠٧٠,٧٣٧	١٨٦,٦٢٩,٣٠٦	٤٧,٩٥٨,٥٥٧	٦٨,٨٩٧,٠٩٤	٧١٣,٩٠١,٠٢٥
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٣٨٠٢,٤٥٥	-	-	-	-	-	-	-	٢٧٨,٤٠٣,٧٣١	-	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦
الموجودات الأخرى	-	-	١٥,٠٢٩,٨١٠	-	-	-	-	-	-	-	١٥,٠٢٩,٨١٠
المجموع/ للسنة الحالية	٢٠٥,٥٤٩,٧١٦	٧٩,٤١٦,١٢٥	١٤٧,٤٠١,٠٣٩	١١٣,٨٤٥,٩٦٦	٢٧,٥٢٠,٢٨٢	٥,٦٣٢,٠٨٩	٢,٠٧٠,٧٣٧	١٨٦,٦٢٩,٣٠٦	٣٢٦,٣٦٢,٢٨٨	٦٨,٨٩٧,٠٩٤	١,١٦٣,٣٢٤,٦٤٢
الكفالات المالية	٢,٢٨٩,٢٥١	٤,٠٨١,٩٣٧	١١,٩٢٧,٧٦٨	٥٥,٣٨٩,٣٠١	-	٢٦٩,٨٤٣	٨,٧٥٦,٩٥٥	٨,٨٦٦,٥٧٨	-	٢٣,٨٧٧,٠٨٤	١١٥,٤٥٨,٧١٧
الاعتمادات والقبولات	-	٥,٩٩٧,٥٥٧	١٩,٠٨٩,٩٠٥	١,٠٦٢,٩٥٥	-	-	-	-	-	-	٢٦,١٥٠,٤١٧
الالتزامات الأخرى	١٢,٥٥٧,٩٧٢	١١,٧٩٣,٨٢٩	١٩,٥٥٣,٦٩٣	٣٨,٤٥٧,٠٣٩	-	٢٢٩,٧٨٩	٢,٣٧٨,٩٠٨	١٥,٥٢٩,٧٧٩	-	١٣,٧٦٧,٩٣٧	١١٤,٢٦٨,٩٤٦
المجموع الكلي	٢٢٠,٣٩٦,٩٣٩	١٠١,٢٨٩,٤٤٨	١٩٧,٩٧٢,٤٠٥	٢٠٨,٧٥٥,٢٦١	٢٧,٥٢٠,٢٨٢	٦,١٣١,٧٢١	١٣,٢٠٦,٦٠٠	٢١١,٠٢٥,٦٦٣	٣٢٦,٣٦٢,٢٨٨	١٠٦,٥٤٢,١١٥	١,٤١٩,٢٠٢,٧٢٢

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب التوزيع الجغرافي

	٢٠٢٠												
	داخل المملكة		دول الشرق الأوسط الأخرى		أمريكا		أفريقيا		آسيا		أوروبا		المجموع
	دينـــار		دينـــار		دينـــار		دينـــار		دينـــار		دينـــار		دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	٧٢,٨٦٩,٣٤٨		-		-		-		-		-		٧٢,٨٦٩,٣٤٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٥,٦٧٠,٨٨٥		٣٤,٣٢٣,٨٥٨		٥,٠٥٨,٨١١		٢٨٠,٧٥٢		١٦,١٩٢		٣,٣٩٩,٦٥٦		٧٩,٣١٨,٢٧٣
التسهيلات الائتمانية													
للأفراد	١٨٦,٦٢٩,٣٠٨		-		-		-		-		-		١٨٦,٦٢٩,٣٠٨
القروض العقارية	١١٣,٨٤٥,٩٦٦		-		-		-		-		-		١١٣,٨٤٥,٩٦٦
للشركات													
الشركات الكبرى	٣٠٤,٧٨٠,٩٦٧		-		-		-		-		٧,٨٣٠,٤٥٠		٣١٢,٦١١,٤١٧
الشركات الصغيرة والمتوسطة	٥٢,٨٥٥,٧٥٦		-		-		-		-		-		٥٢,٨٥٥,٧٥٦
للحكومة والقطاع العام	٤٧,٩٥٨,٥٧٨		-		-		-		-		-		٤٧,٩٥٨,٥٧٨
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦		-		-		-		-		-		٢٨٢,٢٠٦,١٨٦
الموجودات الأخرى	١٥,٠٢٩,٨١٠		=		=		=		=		=		١٥,٠٢٩,٨١٠
المجموع/ للسنة الحالية	١,١١١,٨٤٦,٨٠٤		٣٤,٣٢٣,٨٥٨		٥,٠٥٨,٨١١		٢٨٠,٧٥٢		١٦,١٩٢		١١,٢٣٠,١٠٦		١,١٦٣,٣٢٤,٦٤٢
الكفالات المالية	١١٥,٤٥٨,٧١٧		-		-		-		-		-		١١٥,٤٥٨,٧١٧
الاعتمادات والقبولات	٦,٦٣٣,٩٢١		١,٠٦٤,٣٢٥		٣٧٠,٦٦٣		-		٢,٢٢٠,٢٨٧		٦,٣٩٩,٧٥٧		٢٦,١٥٠,٤١٧
الالتزامات الأخرى	١١٤,٢٦٨,٩٤٦		=		=		=		=		=		١١٤,٢٦٨,٩٤٦
المجموع الكلي	١,٢٤٨,٢٠٨,٣٨٨		٣٥,٨٨٨,١٨٣		٥,٤٢٩,٤٧٤		٢٨٠,٧٥٢		٢,٢٣٦,٤٧٩		١٧,٦٢٩,٨٦٣		١,٤١٩,٢٠٢,٧٢٢

ج- توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:

	المرحلة الأولى (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
داخل المملكة	١,٢٢٢,٢٤١,٨٠٥	١٠٠,٣٧٨,٠٣٢	٢٥,٥٨٨,٥٥١	١,٣٤٨,٢٠٨,٣٨٨
دول الشرق الأوسط	٣٥,٨٨٨,١٨٣	-	-	٣٥,٨٨٨,١٨٣
أوروبا	١٧,٦٢٩,٨٦٣	-	-	١٧,٦٢٩,٨٦٣
آسيا	٢,٢٣٦,٤٧٩	-	-	٢,٢٣٦,٤٧٩
أفريقيا	٢٨٠,٧٥٢	-	-	٢٨٠,٧٥٢
أمريكا	٥,٠٥٨,٨١١	٣٧٠,٦٦٣	-	٥,٤٢٩,٤٧٤
دول أخرى	٥٦٨,١١٩	٨,٩٦١,٤٦٤	-	٩,٥٢٩,٥٨٣
المجموع	١,٢٨٣,٩٠٤,٠١٢	١٠٩,٧١٠,١٥٩	٢٥,٥٨٨,٥٥١	١,٤١٩,٢٠٢,٧٢٢

٤٠- إدارة رأس المال

أ- وصف لما يتم اعتباره كرأس مال

يصنف رأس المال إلى عدة تصنيفات كرأس مال مدفوع، رأس مال اقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال يصنف رأس المال الى عدة تصنيفات كرأس مال مدفوع، رأس مال اقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك بإجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الأردني.

– ويتكون رأس المال التنظيمي من جزأين الأول يسمى رأس المال الأساسي (Tier 1) ويتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة) الأرباح المدورة بعد استثناءات مبالغ تخضع لأية قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة إن وجدت وتكلفة شراء أسهم الخزينة والمخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني ورصيد إعادة الهيكلة والشهرة.

– أما الجزء الثاني رأس المال الإضافي (2Tier) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الأجنبية واحتياطي مخاطر مصرفية عامة والأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين، الديون المساندة و٤٥٪ من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل إذا كان موجباً ويطرح بالكامل إذا كان سالباً.

– وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية رأس المال عن ١٢٪ نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال.

– وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى.

ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني أن لا يقل رأس المال المدفوع عن ١٠٠ مليون دينار، وأن لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات عن ٦٪، أما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني أن لا تنخفض نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن ١٢٪ ويراعي البنك الالتزام بها، قد قام البنك خلال العام ٢٠١٧ بزيادة رأس المال المدفوع ليصبح ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار/ سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وتم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧.

يلتزم البنك بالمادة (٦٢) من قانون البنوك بأنه على البنك أن يقتطع سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (١٠٪) من أرباحه قبل الضرائب في المملكة وأن يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الإجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (٤١) من قانون البنوك والتي تتطلب أن يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بما يلي:

١- نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.
٢- نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه أو لمصلحة ذوي الصلة.
٣- نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة أشخاص من عملاء البنك إلى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج- كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية.

يتم أخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفرداً بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي. وذلك إضافة إلى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن ١٠٪ حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أية أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع أن يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال ويمكن اللجوء إلى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية أو متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل III:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينار	دينار
بنود رأس المال الأساسي:		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
الأرباح المدورة	٥,٥٣٤,١٥٣	١,٨٦٢,٤٩٤
بنود الدخل الشامل الأخرى		
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	(٢,٠٢٠,٩٨٤)	(٢,٢١١,٤٠٦)
احتياطي قانوني	١٥,٩٥٣,٦١٨	١٥,٤٦٠,٣١٨
احتياطي التقلبات الدورية	-	٣,٥٣٨,٦٧٥
مجموع رأس المال الأساسي قبل التعديلات الرقابية	١٣٩,٤٦٦,٧٨٧	١٣٨,٦٥٠,٠٨١
يطرح منه:		
موجودات غير ملموسة – بالصافي	(٢,٠٩٣,٦٥٣)	(١,٨٥٥,٣١٧)
موجودات ضريبية مؤجلة	(١١,٢١٥,٨٦٩)	(١٢,٣١٣,٥٣٢)
مخصصات مؤجلة بموافقة البنك المركزي	(٧,٤٠٣,١٠٧)	(٦,٣٧٢,٢١٢)
الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية خارج نطاق التوحيد والتي يملك البنك أكثر من ١٠٪	(٦,٣٧٤,٢٤٤)	-
إجمالي التعديلات الرقابية	(٢٧,٠٨٦,٨٧٣)	(٢٠,٥٤١,٠٦١)
صافي رأس المال الاساسي	١١٢,٣٧٩,٩١٤	١١٨,١٠٩,٠٢٠
بنود رأس المال المساند		
المخصص المطلوب مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى	٤,٢٩٤,٥٠٨	٦,٠١٧,٨٢٦
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	٥٤٨,٦٩٣
مجموع رأس المال التنظيمي	١١٦,٦٧٤,٤٢٢	١٢٤,٦٧٥,٥٣٩
الموجودات المرجحة بالمخاطر للعمليات المستمرة		
مخاطر الائتمان	٩٣١,٣٢٦,٢١٩	٩١٧,٩٢٢,٩٧٨
مخاطر السوق	١٢,٠٩٦,٠٦١	٦,٤٩٠,٤٤٦
مخاطر التشغيل	٧٦,٩٥٨,٤١٣	٧٦,٥٢٤,٥١٩
صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر للعمليات المستمرة	١,٠٢٠,٣٨٠,٦٩٣	١,٠٠٠,٩٣٧,٩٤٣
الموجودات المرجحة بالمخاطر للعمليات الغير مستمرة		
مخاطر الائتمان	-	١٠٥,٤١٩,٤٣٨
مخاطر السوق	-	٣٠٠,٥٦٧
مخاطر التشغيل	-	١٠,٠٧١,٣٢٩
صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر للعمليات الغير مستمرة	-	١١٥,٧٩١,٣٣٤
صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر	١,٠٢٠,٣٨٠,٦٩٣	١,١١٦,٧٢٩,٢٧٧
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	١١,٤٣٪	١١,١٦٪
نسبة رأس المال الأساسي	١١,٠١٪	١٠,٥٨٪

٤١- حسابات مدارة لصالح العملاء

لا توجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

٤٢- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٩٦,٨٥١,٥٤٤	-	٩٦,٨٥١,٥٤٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٩,٣١٨,٢٧٣	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٩,٣١٨,٢٧٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٢٦٩,٠٨٤,٤٥٨	٤٤٤,٨١٦,٥٦٧	٧١٣,٩٠١,٠٢٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١,٦٤٥,٩٢٣	-	١,٦٤٥,٩٢٣
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٤٦٥,٢٠٢	٢٧,٥٨٧,٩١١	٢٩,٠٥٣,١١٣
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٣٥,١١٣,٠٢٧	٢٤٧,٠٩٣,١٥٩	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	٢١,٨٧٢,٦٨٢	٢١,٨٧٢,٦٨٢
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	٢,٠٩٣,٦٥٣	٢,٠٩٣,٦٥٣
موجودات حق استخدام	-	٥,١١٩,٢٨١	٥,١١٩,٢٨١
موجودات ضريبية مؤجلة	-	١١,٢١٥,٨٦٩	١١,٢١٥,٨٦٩
موجودات أخرى	١٠١,٠٩٢,٧٤٦	٧,٦٥١,٢٧٠	١٠٨,٧٤٤,٠١٦
مجموع الموجودات	**٥٥٤,٥٧١,١٧٣**	**٧٩٧,٤٥٠,٣٩٢**	**١,٣٥٢,٠٢١,٥٦٥**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٧,٦٧٠,٩٠١	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠٢,٦٧٠,٩٠١
ودائع عملاء	٨٣٥,٧٥٢,٢٤٤	٩٩,٩٣٤,٧٢٢	٩٣٥,٦٨٦,٩٦٦
تأمينات نقدية	٢٠,٩١١,٣٠١	٢٠,٩١١,٣٠١	٤١,٨٢٢,٦٠٢
أموال مقترضة	٦٥,١٩٤,٢٣٩	٣٨,٣٧٠,٤٨٩	١٠٣,٥٦٤,٧٢٨
مخصص ضريبة الدخل	١٧٤,٧٥٨	-	١٧٤,٧٥٨
مخصصات متنوعة	٨٢٢,٥١١	-	٨٢٢,٥١١
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-
التزامات عقود تأجير	١,٠٦٣,٧٣٨	٣,٧٦٦,٥٦١	٤,٨٣٠,٢٩٩
مطلوبات أخرى	٢٢,٩٨٢,٠١٣	-	٢٢,٩٨٢,٠١٣
مجموع المطلوبات	٩٧٤,٥٧١,٧٠٥	٢٣٧,٩٨٣,٠٧٣	١,٢١٢,٥٥٤,٧٧٨
صافي الموجودات	(٤٢٠,٠٠٠,٥٣٢)	٥٥٩,٤٦٧,٣١٩	١٣٩,٤٦٦,٧٨٧

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٧١,٢٦٤,١٣٥	-	٧١,٢٦٤,١٣٥
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٦,٦٤٢,٥٣٩	-	٣٦,٦٤٢,٥٣٩
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٢٩٣,٩٧٧,٠٦٢	٣٧٥,٠٢٣,٣١٣	٦٦٩,٠٠٠,٣٧٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١,٨٧٦,٣٨٢	-	١,٨٧٦,٣٨٢
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٨٨٨,٢٤٧	٩,٢١٧,٦٩٠	١١,١٠٥,٩٣٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	١١٥,٥٣٧,٤٨١	١٦١,١٩٦,٦٤٥	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	٢٢,٤٣٠,٣٩٧	٢٢,٤٣٠,٣٩٧
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	١,٨٥٥,٣١٧	١,٨٥٥,٣١٧
موجودات حق استخدام	-	٥,١٤١,٩٣٦	٥,١٤١,٩٣٦
موجودات ضريبية مؤجلة	-	١٢,٣١٣,٥٣٢	١٢,٣١٣,٥٣٢
موجودات أخرى	١٢٨,٩٩٥,٦٠٧	٥,٤٥٩,٦٥٥	١٣٤,٤٥٥,٢٦٢
موجودات محتفظ بها بهدف البيع بالصافي	١٤٣,٧٧٣,٠٨٤	-	١٤٣,٧٧٣,٠٨٤
مجموع الموجودات	**٧٩٣,٩٥٤,٥٣٧**	**٥٩٢,٦٣٨,٤٨٥**	**١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٢,٣٨٦,٧٤٧	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٧,٣٨٦,٧٤٧
ودائع عملاء	٧٥٧,٠١٦,٠٩٥	٧٩,٦٨٢,٢٩٨	٨٣٦,٦٩٨,٣٩٣
تأمينات نقدية	٢٨,٢٨٦,١٠٧	٢٨,٢٨٦,١٠٨	٥٦,٥٧٢,٢١٥
أموال مقترضة	٥٧,١٣٥,٥٨٣	٣٨,٩٤٧,٩٩٩	٩٦,٠٨٣,٥٨٢
مخصصات متنوعة	٣٧٠,٦٢٤	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٧٠,٦٢٤
مطلوبات ضريبية مؤجلة	٥٠,٣٨٨	-	٥٠,٣٨٨
التزامات عقود تأجير	٨٦٣,٤٢٠	٣,٦٧٤,٨٤٧	٤,٥٣٨,٢٦٧
مطلوبات أخرى	٢٨,٣٠٨,٩١١	١٠,٨٦١,٦٩٧	٣٩,١٧٠,٦٠٨
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤	-	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤
مجموع المطلوبات	١,٠٢٩,٩٤١,٢٩٩	٢١٧,٤٥٢,٩٤٩	١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨
صافي الموجودات	(٢٣٥,٩٨٦,٧٦٢)	٣٧٥,١٨٥,٥٣٦	١٣٩,١٩٨,٧٧٤

٤٣- مستويات القيمة العادلة

أ- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:
إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	القيمة العادلة ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	دينار	دينار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
أسهم شركات مدرجة	١,٦٤٥,٩٢٣	١,٨٧٦,٣٨٢	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	١,٦٤٥,٩٢٣	١,٨٧٦,٣٨٢				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل						
مدرجة	٢٣,٩٥٤,٨٧٨	٦,٠٩٠,٩٥٩	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
غير مدرجة	٥,٠٩٨,٢٣٥	٥,٠١٤,٩٧٨	المستوى الثاني	مقارنتها بالقيمة السوقية لأداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
	٢٩,٠٥٣,١١٣	١١,١٠٥,٩٣٧				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام ٢٠٢٠.

ب- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:
باستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

	٣١ كانون الأول				مستوى القيمة العادلة
	٢٠٢٠		٢٠١٩		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات مالية غير مقاسة القيمة العادلة					
أرصدة لدى بنوك مركزية	٧٢,٨٦٩,٣٤٨	٧٢,٨٧٣,٤٥٨	٥٣,٨٢٥,٧٠٢	٥٣,٨٢٥,٧٠٢	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٧٩,٣١٨,٢٧٣	٧٩,٣٦٥,٤٩٥	٣٦,٦٤٢,٥٣٩	٣٦,٦٥٩,٨٥٧	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	٧١٣,٩٠١,٠٢٥	٧٢٢,٠٥٤,٧٥٠	٦٦٩,٠٠٠,٣٧٥	٦٧٣,٤٤٣,١٥٣	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة	٢٨٢,٢٠٦,١٨٦	٢٨٤,٩١٤,٠٢٢	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦	٢٧٩,٨٥٧,٣٨٧	المستوى الأول والثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	١,١٤٨,٢٩٤,٨٣٢	١,١٥٩,٢٠٧,٧٢٥	١,٠٣٦,٢٠٢,٧٤٢	١,٠٤٣,٧٨٦,٠٩٩	
مطلوبات مالية غير مقاسة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٠٢,٦٧٠,٩٠١	١٠٣,٧٦١,٩٢٢	٨٧,٣٨٦,٧٤٧	٩٠,٩٥١,٢٣١	المستوى الثاني
ودائع عملاء	٩٣٥,٦٨٦,٩٦٦	٩٣٨,٥٠٤,٢٥٧	٨٣٦,٦٩٨,٣٩٣	٨٤١,١٧٦,٢٩٤	المستوى الثاني
تأمينات نقدية	٤١,٨٢٢,٦٠٢	٤٢,٠٨٨,٦٣١	٥٦,٥٧٢,٢١٥	٥٦,٩٨٠,٩٨٧	المستوى الثاني
أموال مقترضة	١٠٣,٥٦٤,٧٢٨	١٠٤,٢٠٨,٧٤٨	٩٦,٠٨٣,٥٨٢	٩٦,١١١,٧٣٧	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	١,١٨٣,٧٤٥,١٩٧	١,١٨٨,٥٦٣,٥٥٨	١,٠٧٦,٧٤٠,٩٣٧	١,٠٨٥,٢٢٠,٢٤٩	

للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.

٤٤- ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	٣١ كانـــون الأول	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
اعتمادات	٣,٧٢٤,٩١٩	٤٠,٤٨٤,٥٢٣
قبولات	٢٢,٤٥٨,٠٥١	٣٢,٣٩٥,٩٥٩
كفالات		
دفع	٢٧,١٥٩,٦١٣	٢٨,٦٠٨,٧٠٧
حسن تنفيذ	٣٩,٦٦٣,٩١٧	٦٤,٣٤٠,٢٦٧
أخرى	٤٩,٥٧٣,٥١٨	٥٥,٣٥٨,٢٢٢
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	٦٤,٠٦٦,١٨٩	٦٣,٥٨٣,١١٥
المجموع	٢٠٦,٦٤٦,٢٠٧	٢٨٤,٧٧٠,٧٩٣

ب- بلغـــت قيمـــة عقـــود الإيجـار التشغيليـــة ١٥١,٠٨٤ كما فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠٢٠ (٩٨,٠٨٢ دينـار كمـــا فـــي ٣١ كانـون الأول ٢٠١٩).

٤٥- القضايا المقامة ضد البنك

بلغـت قيمـة القضايا المقامـة ضـد البنـك ٢٦,٣٩٩,٥١٤ دينـار كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠٢٠ (٢٠,٨٩٧,٩٤٧ دينـــار كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠١٩)، وبـرأي الإدارة والمستشـار القانونـي للبنـــك فإنـــه لـن يترتـب على البنك التزامات تفـوق المخصص المأخـوذ لهـا والبالغ ٢٠٧,١٥٢ دينـار كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠٢٠ (٣٦٨,٥٦٨ دينار كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠١٩).

٤٦- الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة

تـم بتاريـخ ٢٨ تشـرين الثانـي ٢٠١٩ توقيـع مذكـرة تفاهـم بيـن البنـك التجـاري الأردنـي والبنـك الوطنـي فـي فلسـطين حيـث يقـوم بموجبهـا البنـك الوطنـي بالاسـتحواذ علـى معظـم موجـودات ومطلوبـات فـرع البنـك التجـاري الأردنـي فـي فلسـطين بقيمتهـا الدفتريـة وذلـك مقابـل دخـول البنـك التجـاري الأردنـي كشـريك اسـتراتيجي بنسـبة ١٥٪ مـن رأسـمال البنـك الوطنـي علمـاً بـأن إدارة البنـك تتوقـع أن تسـتكمل عمليـة البيـع خـلال النصـف الثانـي مـن العـام ٢٠٢٠ هـذا وبموجـب متطلبـات المعيـار رقـم (٥) تـم إعـادة إظهـار أرقـام المقارنـة فـي قائمـة الدخـل بحيـث تـم إظهـار نتائـج الأعمـال الخاصـة بفـروع البنـك فـي فلسـطين فـي بنـد (الخسـارة) الربـح مـن العمليـات غيـر المسـتمرة بالإضافـة إلـى تحويـل جميـع الموجـودات المباعـة إلـى موجـودات محتفـظ بهـا بهـدف البيـع والمطلوبـات المباعـة إلـى بنـد مطلوبـات مرتبطـة بموجـودات محتفـظ بهـا بهـدف البيـع، علمـاً بأنـه تـم توقيـع الاتفاقيـة النهائيـة بتاريـخ ٢٩ تمـوز ٢٠٢٠.

كجـزء مـن الصفقـة، اتفـق البنـكان علـى ربـط ودائـع تبادليـة بشـروط تفضيليـة لصالـح البنـك الوطنـي لتعويضـه عـن فروقـات القيمـة العادلـة لبعـض الموجـودات والمطلوبـات المسـتحوذ عليهـا. قـام البنـك بتقييـم هـذه الودائـع التبادليـة وإظهارهـا بالقيمـة العادلـة اسـتجابة لمتطلبـات معيـار التقاريـر الماليـة الدولـي رقـم ١٣ («قيـاس القيمـة العادلـة») ونتـج عـن ذلـك انخفـاض فـي القيمـة العادلـة بمبلـغ ١,٨٠٠,٠٠٠ دينـار تـم تسـجيلها ضمـن بنـد نتائـج العمليـات غيـر المسـتمرة ضمـن قائمـة الدخـل.

إن نتائج أداء العمليات غير المستمرة المشمولة بالدخل للفترة/ للسنة هي كما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
الفوائد الدائنة	٢,٢٥٤,٤٨١	٥,٢١٥,٧٣٣
ينزل: الفوائد المدينة	(١,٦٩٦,١٥٥)	(٣,٧٠٣,٩٨٩)
صافي إيرادات الفوائد	**٥٥٨,٣٢٦**	**١,٥١١,٧٤٤**
صافي إيرادات العمولات	٦٩,٨٨٥	١٥١,٢٠٢
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	**٦٢٨,٢١١**	**١,٦٦٢,٩٤٦**
أرباح عملات أجنبية	٦٠,٧٠٤	١١١,٧٩٣
عوائد توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	١٩١,٣٦٨	١٩١,٣٦٨
إيرادات أخرى	١٥٥,٤٠٢	٥٣٨,١٤٣
إجمالي الدخل	**١,٠٣٥,٦٨٥**	**٢,٥٠٤,٢٥٠**
نفقات الموظفين	٩٢١,٨٨٥	٢,٠١٣,٧١٥
استهلاكات وإطفاءات	٢٦٧,٦١٩	٥١٢,٧٥١
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – بالصافي	١,٢٢٠,٠٠٣	٣٧٣,٥٠٠
مخصصات متنوعة	١,٨٧٧,٢٥٥	٢٥٣,٠٦٩
مخصص خسائر بيع فروع فلسطين	-	٣,٧٠٨,٤٨٧
مصاريف أخرى	٩٣٩,٥٩٩	١,٨٩٥,٥٣١
إجمالي المصروفات	**٥,٢٢٦,٣٦١**	**٨,٧٥٧,٠٥٣**
(الخسارة) للسنة قبل الضرائب	**(٤,١٩٠,٦٧٦)**	**(٦,٢٥٢,٨٠٣)**
ضريبة الدخل للسنة	-	٩٥٦,١٠٩
(الخسارة) للسنة من العمليات غير المستمرة.	**(٤,١٩٠,٦٧٦)**	**(٥,٢٩٦,٦٩٢)**

إن تفاصيل الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع والمطلوبات المرتبطة بالموجودات المحتفظ بها بهدف البيع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ هي كما يلي:

	صافي الرصيد ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
الموجودات	**دينـــار**
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤٥,٦٤٠,٣٥١
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٣,٨٣٨,٠٠٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٦٦,٦٢٤,٨٣٠
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢,٠٠٩,٣٦٤
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	١,٣٩٢,٠٧٨
ممتلكات ومعدات – بالصافي	٢,٣٥٣,١١٣
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-
موجودات أخرى	١,٩١٥,٣٤٨
المحتفظ بها بهدف البيع مجموع الموجودات	**١٤٣,٧٧٣,٠٨٤**
المطلوبات	
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٨,٩٦٩,٩٧٨
ودائع عملاء	٩٨,٧٤٨,٨٠٨
تأمينات نقدية	٤,٦١٠,٧٤١
مخصصات متنوعة	٨٦٠,٥٠٦
مطلوبات أخرى	٢,٣٣٣,٣٩١
مجموع المطلوبات المرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	**١٢٥,٥٢٣,٤٢٤**

٤٧- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

إن المعايير المالية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة والغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) عقود التأمين

يقدم المعيار نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والإيضاحات المتعلقة بعقود التأمين. ويحل هذا المعيار محل معيار التقارير المالية الدولي رقم (٤) – عقود التأمين. ينطبق المعيار على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. إن الإطار العام للمعيار يتضمن استخدام طريقة الرسوم المتغيرة وطريقة توزيع الأقساط.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢١ مع أرقام المقارنة، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة أن المنشأة طبقت معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧). لا يتوقع البنك أن ينتج أثر من تطبيق هذا المعيار.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣): تعريف «الأعمال»

أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على تعريف «الأعمال» في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) – اندماج الأعمال لمساعدة المنشآت على تحديد ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها ينطبق عليها تعريف «الأعمال» أم لا. وتوضح هذه التعديلات الحد الأدنى لمتطلبات الأعمال، وتحذف تقييم ما إذا كان المشاركين في السوق قادرين على استبدال أي عناصر أعمال غير موجودة، وتضيف التعديلات توجيهات لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كانت العملية المستحوذ عليها جوهرية، وتحديد تعريفات الأعمال والمخرجات، وإضافة اختبار تركيز القيمة العادلة الاختياري.

نظرًا لأن التعديلات تطبق بأثر مستقبلي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث عند أو بعد تاريخ التطبيق الأولي، فلن ينتج أثر على البنك من تطبيق هذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨): تعريف «الجوهري»

أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) – عرض القوائم المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨) – السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية لتوحيد تعريف ما هو «جوهري» ضمن المعايير كافة وتوضيح جوانب معينة من التعريف. ينص التعريف الجديد على أن «المعلومات تعتبر جوهرية إذا نتج عن حذفها أو إغفالها أو إخفائها، تأثير بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية محددة حول المنشأة «.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات على تعريف ما هو «جوهري» أثر على القوائم المالية للبنك.

تعديل معدلات الفائدة على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧)

إن تعديلات معايير معدلات الفائدة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) تشمل عدد من عمليات الإعفاءات التي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بتعديل معايير معدلات الفائدة. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى التعديل إلى حالة عدم تيقن بشأن توقيت و/ أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط. نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و/ أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط، خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي ببديل يخلو من المخاطر (RFR). قد يؤدي ذلك إلى عدم التيقن فيما إذا كانت الصفقة المتوقعة مرجحة وما إذا كانت علاقة التحوط مستقبلاً فعالة أم لا.

نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و/ أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي ببديل يخلو من المخاطر (RFR). تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر. ويتم التطبيق بأثر رجعي. إلا أنه لا يمكن إعادة أي علاقات تحوط تم إلغاؤها مسبقًا عند تطبيق الطلب، ولا يمكن تعيين أي علاقات تحوط بالاستفادة من التجارب السابقة.

بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، يحول مجلس معايير المحاسبة الدولية تركيزه إلى المسائل التي قد تؤثر على التقارير المالية عند استبدال معيار معدل الفائدة الحالي بـ RFR. ويشار إلى ذلك بالمرحلة الثانية من مشروع IASB.

لم يطبق البنك التعديلات مبكراً حيث أن عدم التيقن الناشئ عن التعديل لا يؤثر على علاقات التحوط إلى الحد الذي يتطلب إنهاء العلاقة.

٤٨- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لعام ٢٠١٩ لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية لسنة ٢٠٢٠ ولم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الربح وحقوق المساهمين للعام ٢٠١٩.

تقرير مدقق الحسابات

مراجعة وتنقيح

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إرنست ويونغ الأردن
محاسبون قانونيون
صندوق بريد ٩٣٦
عمان ١١١٩٠ المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٠٦٥٥٠٠٣٠٠ / ٠٦٥٥٠٠٣٠١
فاكس: ٠٦٥٥٠٣٣٠٠
www.ey.com/me

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمين البنك التجاري الأردني شركة مساهمة عامة
عمان – المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الـرأي المتحفظ

قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة للبنك التجاري الأردني (البنك) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، وباستثناء اثر الامر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، ان القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك التجاري الأردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وادائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي المتحفظ

يتضمن بند الموجودات الأخرى في قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، موجودات آلت ملكيتها للبنك مقابل تسهيلات ائتمانية مستحقة بمبلغ ٦٦ مليون دينار. لم يتم تخفيض قيمة هذه العقارات الى صافي قيمتها التقديرية القابلة للاسترداد كما بذلك التاريخ، كما تتطلبه معايير الدولية للتقارير المالية. فيما لو قام البنك بتخفيض قيمة هذه العقارات الى قيمتها القابلة للاسترداد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، فإن بند الموجودات الأخرى سينخفض بمبلغ ٣,٣ مليون دينار، وبند الموجودات الضريبية المؤجلة سيزداد بمبلغ ١,٣ مليون دينار وسينخفض ربح السنة بمبلغ ٢ مليون دينار. ان تقريرنا للعام السابق كان متحفظاً حول ذلك الأمر.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي المتحفظ.

أمور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية بالإضافة الى الأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فقد قمنا بتحديد واعتبار الأمور الموضحة أدناه أمور تدقيق رئيسية ليتم الابلاغ عنها في تقريرنا. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلا حولها

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار اليها ادناه، توفر أساسا لرأينا المتحفظ حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

أمور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
١. كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية.	
يعتبر هذا الامر من الامور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات لاحتساب مدى ووقت تسجيل خسارة التدني. **يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة البنك الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.** تشكل التسهيلات الائتمانية جزء كبيراً من موجودات البنك، وهنالك احتمالية عدم دقة احتساب مخصص التدني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة او استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في مراحل مختلفة وفقاً لما هو منصوص عليه في المعيار رقم (٩)، اعتبرنا هذا الامر من أمور التدقيق الرئيسية. بلغ مجمل رصيد التسهيلات الائتمانية للبنك ٧٩١ مليون دينار ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٥٨ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.	تتضمن اجراءات التدقيق ما يلي: فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للبنك بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل. قمنا بدراسة وفهم لسياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة. **مخصصات المرحلة الأولى والمرحلة الثانية.** فيما يخص المخصصات لقاء التعرضات المصنفة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، فقد قمنا بفهم منهجية البنك المتبعة لاحتساب المخصصات والافتراضات الأساسية وكفاية البيانات المستخدمة من قبل الإدارة. لقد قمنا بدراسة عينة من التسهيلات بشكل فردي، وقمنا بالإجراءات التالية لتقييم ما يلي:
	• قمنا بفهم نموذج التصنيف الداخلي للتسهيلات الائتمانية للبنك. • قمنا بمراجعة تقييم مدى ملائمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة الى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية. • قمنا بمراجعة ملائمة تصنيف البنك للتعرضات لعينة مختارة.

	• بالنسبة للافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أجرينا مناقشات مع الإدارة وتأكدنا من صحة الافتراضات باستخدام المعلومات العامة المتاحة. • لعينة من التعرضات، تحققنا من ملائمة تحديد التعرضات عند التعثر، مع الأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية الناتجة عن عملية السداد والعمليات الحسابية الناتجة. • تحققنا من ملائمة فرضيات إدارة البنك في احتساب الخسارة عند التعثر المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • قمنا بتقييم الافصاحات في القوائم المالية للتأكد من ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). ان السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والافصاح عن التسهيلات الائتمانية إدارة مخاطر الائتمان مفصلة في ايضاحات ٢ و٣ و٦ حول القوائم المالية. المخصصات المحددة للمرحلة الثالثة: • بالنسبة الى التعرضات التي تم تحديد انخفاض قيمتها بشكل فردي فقد حصلنا على فهم لأخر التحديثات التي طرأت على وضع الطرف المقابل وتحققنا من تقديرات الإدارة فيما يخص التدفقات النقدية من هذه التعرضات، كما قمنا بمراجعة المخصصات الناتجة عن انخفاض قيمة هذه التعرضات. وقمنا باحتساب المخصص الناتج عن انخفاض قيمة هذه التعرضات باستخدام سيناريوهات مختلفة لعينة من هذه التعرضات.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، فيما اذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

إذا تبين من خلال الإجراءات التي قمنا بها وجود تعارض أو خطأ جوهري بين القوائم المالية الموحدة والمعلومات الأخرى فإنه يجب الإفصاح عنها. هذا ولم تسترع انتباهنا أية أمور بما يخص المعلومات الأخرى.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية ، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي اخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية و ملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق و ذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية و الايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. و اذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في اعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا وما شأنه ان يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الاكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا و التي بناءاً عليها لا يتم الافصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها مع الاخذ بعين الاعتبار فقرة الرأي المتحفظ.

ارنست ويونغ/ الأردن

وفاء عصام برقاوي

ترخيص رقم ٥٩١

ارنست وَيونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٣ آذار ٢٠٢١

دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتقرير الحوكمة

نظام وتوجيه

المقدمة:

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على المحافظة على سلامة أوضاعه وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي الأردني ككل والذي هو أحد أعضائه والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة يدرك البنك أن ذلك يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في التحكم المؤسسي التي تتطلب أن تتم إدارة البنك بمؤسسية وامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك تطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تقوم الحاكمية المؤسسية على عدة مبادئ أساسية أهمها الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي بالإضافة إلى ضرورة وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها المسؤوليات والصلاحيات بتحديد ووضوح تامّين ووجود أطر فعالة للرقابة بشكل محدد وواضح، كما تقتضي معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح تمكنهم من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، وأن يتوفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والعملية والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في البنك.

إن التحكم المؤسسي الجيد يرسخ العلاقة ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (البنوك، المودعين، السلطات الرقابية) وكذلك يضع كلاً من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة أمام مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة تجاه المالكين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

تم إعداد هذا الدليل والسياسات الخاصة به للتحكم المؤسسي تأكيداً من البنك التجاري الأردني على هويته الخاصة وليؤكد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدم تضارب المصالح ومقدرتهم الفاعلة على اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات المحلية والدولية في التحكم المؤسسي.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل وسياسة الحاكمية المؤسسية على فروع البنك التجاري في الأردن وفلسطين.

الباب الأول: تعريفات وارتباطات وأهمية التحكم المؤسسي

أولاً: التعريفات:

عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون متفرغاً لإدارة البنك أو موظفاً فيها ولا يتقاضى راتباً منها.

الشخص المطّلع: الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه أو وظيفته في البنك بما في ذلك رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير المالي والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وممثل الشخص الاعتباري وأمين سر المجلس وأقرباء الأطراف المشار إليها.

التصويت التراكمي: آلية التصويت لانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك تتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الأصوات حسب عدد الأسهم التي يمتلكها وللمساهم الحق باستخدام الأصوات لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الأصوات.

تقرير الحوكمة: تقرير يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات يتم تضمينه للتقرير السنوي للبنك ويكون موقّعاً من رئيس مجلس الإدارة.

الأقرباء: الأب والأم والأخ والأخت والزوج والزوجة والأولاد.

ثانياً: التحكم المؤسسي:

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضع من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.

بالإضافة إلى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم به ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

ثالثاً: ارتباطات التحكم المؤسسي:

١- عوامل داخلية:
وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة ويسهل وجود التحكم المؤسسي الجيد من قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف والغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

٢- عوامل خارجية:
وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي:
– الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
– توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمنها الجهات الرقابية.
– توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.
– الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب واتباع منهجية الإفصاح .
– وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية والجمعيات المهنية والتجارية وغيرها.
– توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.

إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علماً بأن توافر أحدهما لا يعني بالضرورة توافر الأخرى وفي كلتا الحالتين فإن العناصر التالية تعتبر المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

• العدالة:
يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة وأخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

• الشفافية:
يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والصادرة بمقتضى قانون البنوك كما أن البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير وأدوات التواصل.

• المساءلة:
تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بأن يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخوّلة بذلك.

• المسؤولية:
يحدّد الهيكل التنظيمي للبنك والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما إن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضا تبين وتوضح حدود المسؤولية.

يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك، ويلتزم المجلس باعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة وإلزام جميع المستويات الإدارية في البنك بها، وأن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، بحيث يشمل عدة مستويات رقابية، بالإضافة إلى التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية وتفوض الصلاحيات للموظفين، وتنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وتنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

رابعاً: أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

١. إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني من أهم مكونات الاقتصاد الأردني ويخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما أنه يستخدم شبكات الأمان المالي للحكومة وبالتالي فإنه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.
٢. إن أهم مصدر من مصادر الأموال الداخلة إلى البنك تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فإن وجود تحكم مؤسسي سليم لدى البنك سيعظم حصة البنك في السوق.
٣. من أجل المحافظة على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك فإن أعضاء مجلس الإدارة يلعبون دوراً فعالاً ومهماً في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي، وتوفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك واستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية.
٤. التحكم المؤسسي يعزز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

الباب الثاني: معايير تتعلق بمجلس الإدارة

أولاً: تشكيلة مجلس الإدارة واجتماعات المجلس:

– لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك عن (١١ عضواً) ولا يزيد عن (١٣ عضواً) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة ولا يجوز أن يكون أي عضو من الأعضاء عضواً تنفيذياً، ولا يوجد أي عضو تنفيذي (*) لدى البنك.
– عدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
– يتم انتخاب الأعضاء وفقاً للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للبنك بالإقتراع السري.
– يراعي البنك التجاري الأردني التنوع في الخبرات واشتراط الإقامة الدائمة للأعضاء في المملكة الأردنية الهاشمية.
– ينبثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات لهذه اللجان عند تشكيلها من خلال ميثاق خاص لكل لجنة.
– لا يتم الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام بالإضافة إلى ذلك فإن رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين ليس له ارتباط مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الرابعة، ويلتزم المدير العام بحد أدنى بالأعمال التالية:
- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
- تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
- توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
- إدارة العمليات اليومية للبنك.

– يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حال غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدم إلى رئيس مجلس الإدارة من ربع أعضائه على الأقل بحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه، ويقوم الأعضاء بتخصيص وقت كاف للاضطلاع بمهامهم كأعضاء مجلس إدارة وبمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لاجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ستة اجتماعات خلال العام ويلتزم البنك بعدم انقضاء فترة تزيد عن الشهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
– يمكن لأعضاء اللجنة التصويت على القرارات التي تم حضورها بالكامل من خلال الفيديو أو الهاتف والتوقيع على محاضر الاجتماعات لتعذر الحضور الشخصي بعد أن يتم تقديم الأعذار للمجلس على أن تكون مقبولة، وأن تقوم أمانة السر بإعلام مقرري اللجان بالموافقة على الحضور من خلال الفيديو أو الهاتف ويتم اتباع الإجراءات التالية:
- توثيق العملية حسب الأصول، والاحتفاظ بالتسجيل الصوتي لحين استكمال التواقيع.
- أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة.
- أن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (٥٠٪) من اجتماعات اللجنة خلال العام.

– ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والمدير العام عند إعداد جدول محدد بالموضوعات التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوباً بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافٍ، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدويناً للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس، ويتم مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب، كما يجب تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنتائج قرارات محاضر الاجتماعات للمواضيع التي تخص فلسطين خلال شهر من تاريخ الاجتماع.

تبلغ مدة خدمة كل عضو يتم اختياره ٤ سنوات يمكن تجديدها، ولا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يخدمها علماً بأن عملية إعادة التعيين تتم على أساس تقييم استمرار قدرة عضو مجلس الإدارة على أداء المهام الضرورية المكلف بها والمحافظة على قدرٍ كافٍ من الموضوعية في أداء مهامه.

(*) العضو التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فإن مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام والالتزام بمسؤولياته والتي تتضمن ما يلي:
١. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية التي تلتزم الإدارة التنفيذية بالبنك العمل بمقتضاها وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
٢. اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
٣. الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وعليه؛ اعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
٤. اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
٥. التأكد من شمول السياسة الائتمانية لتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية للعملاء من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارستهم في مجال الحاكمية، بالإضافة إلى تحديد أسس وشروط منح الائتمان وأسس الاستثمار.
٦. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
٧. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك، واعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
٨. التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
٩. التأكد من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
١٠. تحمل مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية والامتثال للقوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها.
١١. اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
١٢. اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
١٣. التأكد من توفر سياسة وميثاق الأخلاق وتعميمها على كافة موظفي البنك.
١٤. ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
١٥. اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.
١٦. اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
١٧. يقوم مجلس الإدارة باعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك (Risk Appetite).
١٨. ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
١٩. وضع سياسة للمسؤولية الاجتماعية بالبنك وبرامجه تجاه المجتمع المحلي والبيئة، والتأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم، ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة وضمن نهج واضح ويتعامل يتم بالعدالة والشفافية.
٢٠. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه؛ إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة بحيث لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا، وتستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
٢١. يحدد المجلس العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، ولا يوجد للمجلس صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
٢٢. يحدد المجلس مهام أمين سر المجلس وتشمل ما يلي:
- حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
- تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.

- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
- التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

٢٣. قيام أعضاء المجلس ولجانه بالاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم، وعلى نفقة البنك، بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

٢٤. إقرار خطط إحلال وظيفي (Succession Plans) للمدراء التنفيذيين في البنك تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف، ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

٢٥. اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك والتأكد من أنه يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:

- مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
- لجان الإدارة التنفيذية.
- إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
- وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان وMiddle Office).

٢٦. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس مع اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

٢٧. على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.

٢٨. تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالة أو إنهاء خدمات أي منهم، وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات، بناءً على توصية اللجنة المختصة بمهام الوظائف الرقابية للمسميات الإدارية المذكورة (لجنة التدقيق لمدير التدقيق، ولجنة المخاطر والامتثال لكل من مدير المخاطر ومدير الامتثال).

٢٩. الموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت.

٣٠. بالإضافة إلى مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.

٣١. ضمان استقلالية إدارة الامتثال، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.

٣٢. اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها .

٣٣. يضع المجلس الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.

٣٤. تنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للبنك بموجب أنظمة داخلية خاصة.

٣٥. تعيين ضابط ارتباط يُعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

٣٦. اعتماد سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.

٣٧. اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي واعتماد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك.

٣٨. وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لايقل عن ٥٪ من أسهم البنك المكتتب بها بإضافة بنود على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك قبل إرساله بشكله النهائي للمساهمين وتزويد هيئة الأوراق المالية بهذه الآلية.

٣٩. اعتماد سياسة إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

٤٠. لمجلس الإدارة الاستعانة بأي مستشار خارجي على نفقة البنك شريطة موافقة أغلبية أعضاء مجلس الإدارة وتجنب تعارض المصالح.

٤١. اعتماد تقرير الحوكمة وتضمنه للتقرير السنوي للبنك.

٤٢. إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.

٤٣. على كل عضو من أعضاء المجلس الإلمام كحد أدنى بما يلي:

- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
- ضرورة عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- ضرورة تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مواضيع يوجد فيها شبهة تعارض للمصالح، وأن يدوّن هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

ثالثاً: دور رئيس مجلس الإدارة:

على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية:

١. الحرص على إقامة علاقة بنّاءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
٢. خلق ثقافة – خلال اجتماعات المجلس– تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، وتشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
٣. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى أعضاء المجلس والمساهمين في الوقت المناسب.
٤. التأكد من توفر معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
٥. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
٦. ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
٧. مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
٨. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس والتعليمات المتصلة بالحاكمية المؤسسية، وبكتيّب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
٩. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
١٠. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
١١. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.
١٢. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو والالتحاق بدورات تدريبية حول أسس وتطبيقات حوكمة الشركات، وتزويده بالبنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني والأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياسته المعتمدة بما فيها سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة، والأوضاع المالية للبنك، وهيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر ومواثيق اللجان المنبثقة عن المجلس.

رابعاً: المساهمين ودورهم في التحكم المؤسسي:

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الهيئة العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك، علماً بأن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور الجمعيات العمومية والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه، كما وأن المساهمين يلعبون دوراً رقابياً مهماً في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

خامساً: حقوق أصحاب المصالح:

- يوفر المجلس آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
  ١. اجتماعات الهيئة العامة.
  ٢. التقرير السنوي.
  ٣. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
  ٤. الموقع الإلكتروني للبنك.
  ٥. قسم علاقات المساهمين.
- ويخصص البنك جزءاً من موقعه الإلكتروني بحيث يتضمن توضيحاً لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المعلومات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات بالشكل الذي لا يتعارض مع القانون وقواعد السرية المصرفية.

الباب الثالث: ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجب توفرها بهم وتقييمهم

أولاً: الملاءمة:

أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة وتكريس الوقت لعمل البنك وفقاً لسياسة الملاءمة الخاصّة بالبنك التجاري الأردني التي توضح الشروط الواجب توافرها في كل منهم، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.
وتشمل الإدارة التنفيذية العليا مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعدي المدير العام أو مساعدي المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرة بالمدير العام، ويتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، وقد تم تحديد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ضمن سياسة الملاءمة الخاصة بهم.

ثانياً: المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة:

يتوجب توافر شروط معينة فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءة المالية، مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

أ- الخبرات والمؤهلات:

- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
- المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
- خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة أو التمويل أو البنوك أو أي خبرات مصرفية أخرى.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
- الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
- الفهم والدراية لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.
- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
- المعرفة في مجال الأسواق العالمية.
- الشخصية القيادية القادرة على منح الصلاحيات وتحفيز الموظفين.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ب- شروط عضوية أعضاء مجلس الإدارة:

يجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:

- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن تابعاً للبنك التجاري الأردني.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها، وأن لا يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو ممثلة لها في غاياتها.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

ج- الاهتمام والولاء:

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء وفقاً لما يلي:

١- الصدق:
علاقة العضو بالبنك علاقة صادقة ويقوم كأي إداري آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

٢- الولاء:
في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك، وتحقيقاً لذلك فإن عضو المجلس يقوم بممارسة دوره بأمانة ويضع مصلحة البنك نصب عينيه ويتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات علمها من خلال البنك لتحقيق مآرب شخصية، ويلتزم بإطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

٣- الاهتمام:
يحرص عضو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
ولتحقيق الاهتمام المنشود فإن عضو مجلس الإدارة على اطلاع وفهم لأعمال البنك والأسواق والقطاعات التي يخدمها، حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك، والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة، والتقيد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

د- الاستقلالية:

١. يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مستقلة عن إدارة البنك بعدم وجود أي أعضاء تنفيذين داخل المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء..

إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على استقلالية العضو في البنك وجود تعارض بين عضويات مجالس الإدارة، وجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك، وجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك، أو إنشاء أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.

٢. لضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة فإنه يقوم بالإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجه أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، هذا ولا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد ويتم تقييم درجة تأثير أنشطة العضو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.

هذا ويُعرَّف العضو المستقل على أنه عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك، والذي تتوافر به الشروط التالية:
١. أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
٢. أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
٣. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
٤. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
٥. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً أو أحد أقرباء المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
٦. أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
٧. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى الشركات التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
٨. أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (٥٪) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
٩. أن لا يكون للعضو أو لأحد أقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن ٥٠٠٠٠ خمسين ألف دينار.
١٠. أن لا يمتلك العضو ما نسبته ٥٪ أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها أو شركاتها الحليفة أو التابعة.
١١. أن لا يكون أحد أقرباء العضو من مساهمي البنك الذين يمتلكون ما نسبته ٥٪ أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها.
١٢. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.

هـ- الاطلاع والمعرفة:

يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الاطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد بها البنك، والاطلاع ومتابعة المواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

و- ميثاق سلوكيات العمل:

لقد اعتمد وأصدر مجلس الإدارة ميثاق سلوكيات العمل في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتعميمه على كافة المستويات الإدارية وإلزام العاملين في البنك تطبيق محتوياته ويشمل بالحد الأدنى وليس حصراً عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية، وقواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة، والحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح.

ثالثاً: تقييم أداء الإداريين:

١. استحدث المجلس نظاماً لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، والذي يتضمن ما يلي:
- وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

٢. يعتمد المجلس نظاماً لقياس أداء الإدارة التنفيذية في البنك، والذي يتضمن ما يلي:
- أن يعطى وزناً ترجيحياً مناسباً لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
- عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

رابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم:

يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح وكما هو موضح بسياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك.

الباب الرابع: أنظمة الضبط والرقابة

أولاً: اختيار الإدارات ودورها الرقابي:

١- اختيار الإدارة:
يوافق مجلس الإدارة على تعيين المدير العام للبنك أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علماً بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):
- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكاً تابعاً للبنك التجاري الأردني.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشرة سنوات.

ويتم مراعاة المتطلبات الأخرى الواردة في سياسة ملاءمة الإدارة التنفيذية.

٢- دور الإدارة الرقابي:
تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات الدورية وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من أجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية.

٣- الاتصالات الخارجية:
يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساءلتهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:
١. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
٢. الهيكل التنظيمي ودليل الحاكمية المؤسسية.
٣. الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
٤. طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.
٥. تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

٤- التخطيط:
إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فإن مجلس الإدارة يقوم بما يلي:
- توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
- التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفر مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

٥- السياسات:
لما كان مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك فإنه يتوفر لدى البنك السياسات المبينة أدناه والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دورياً مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:
أ. سياسة الائتمان.
ب. السياسة الاستثمارية.
ج. سياسة إدارة مصادر الأموال/ وإدارة الموجودات والمطلوبات.
د. ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.
هـ. نظام شؤون الموظفين.
و. سياسات أخرى:
- سياسة إدارة المخاطر.
- سياسة مراقبة الامتثال.
- سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- سياسة الامتثال لمتطلبات قانون الضريبة الأمريكي (FATCA).
- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.

وغيرها من السياسات المعتمدة.

ثانياً: أنظمة الضبط الداخلي:

إن من مهام المجلس المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة هذا وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:
- توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من أجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها.
- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات «متخذي المخاطر» و«مراقبي المخاطر».
- الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية عند وضع الضوابط الرقابية.
- توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر.
- إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
- الالتزام باستقلالية دوائر وإدارات المخاطر والتدقيق الداخلي والامتثال.
- الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- الالتزام بتوفير الفاعلية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة.
- الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلام والحماية اللازمة للبنك.

وفيما يلي المحاور الأساسية للرقابة الإدارية:

١- التدقيق الداخلي:
يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً هاماً للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.
أ. تلتزم دائرة التدقيق في البنك بالقيام بالمهام الآتية كحد أدنى:
- التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
- التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).

ب. يلتزم المجلس بضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانه مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
ج. يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتعزيز فاعلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
د. تخضع دائرة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، حيث يتم ما يلي:
– ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تكون مسؤولة عن تقييم أدائها.
– يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
– التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
هـ. لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.
و. إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس المخاطر.
ز. المسؤولية عن مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك، والتأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
ح. التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات والقوانين الدولية ذات العلاقة.

٢- التدقيق الخارجي:

- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الأقل سنوياً ودون حضور الإدارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الأنظمة الإدارية والمالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها والتأكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالإضافة إلى التبليغ عن أية مخالفة للقانون أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.
- يلتزم البنك بتدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب (للإدارة العامة – الأردن)، وتحتسب مدة السبع سنوات عند بدء التطبيق اعتباراً من سنة ٢٠١٠، وتكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم، ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ انتخابه بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة، وكل خمس سنوات (للإدارة الإقليمية – فلسطين)،
- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
- على المدقق الخارجي تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يتضمن رد الإدارة التنفيذية واطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- على المجلس التوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك (المناط به مهمة التدقيق على أعمال فروع فلسطين) بعد الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بأن لا يكون مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس الإدارة أو شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو موظفاً لديه.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي أن يكون من بين المدققين المقيدين لدى هيئة الأوراق المالية.
- يلتزم البنك بعدم قيام مدقق الحسابات الخارجي بأية أعمال إضافية أخرى لصالحه كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة التدقيق في البنك.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بالتأكد من تمتعه بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- يراعى البنك ضرورة قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا بهذا العمل.
- يلتزم البنك بعدم تعيين أي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الإدارة التنفيذية العليا للبنك إلا بعد مرور سنه على الأقل من تركه تدقيق حسابات البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بممارسة الأعمال الموكلة إليه باستقلال وحيادية.
- يقوم المدقق الخارجي بمراقبة أعمال البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بفحص الأنظمة الإدارية والمالية للبنك وأنظمة الرقابة الداخلية فيها وإبداء الرأي بخصوص فاعليتها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال البنك والمحافظة على أمواله.
- يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من ملكية البنك لموجوداته وقانونية الالتزامات المترتبة على البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بالإجابة على أسئلة واستفسارات مساهمي البنك بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم المدقق الخارجي بإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للبنك وطلب تعديلها إذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.
- يقوم المدقق الخارجي بالتبليغ عن أية مخالفة للتشريعات النافذة أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.

٣- إدارة المخاطر:

تتضمن مهام ومسؤوليات دائرة المخاطر في البنك ما يلي:
١. رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال ونسخة للمدير العام، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
٢. دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
٣. تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
٤. وضع السقوف للمخاطر (Risk Appetite) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن هذه السقوف إلى مجلس إدارة البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
٥. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
٦. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
٧. تقوم بعض لجان الإدارة التنفيذية مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة، ولجان الاستثمار بمساعدة دائرة المخاطر بالقيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
٨. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
٩. يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
١٠. تقوم إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمّل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة المخاطر والامتثال.
١١. يعتمد البنك منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمالٍ كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
١٢. يأخذ المجلس بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة المخاطر، قبل التوسع والموافقة على أنشطه جديدة.
١٣. يلتزم المجلس بضمان استقلالية دائرة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
١٤. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك والمعتمد من المجلس.
١٥. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
١٦. التحقّق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
١٧. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
١٨. المسؤول المباشر عن عملية «ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات»، وعملية «إدارة المخاطر».

٤- الامتثال Compliance:

تم إنشاء دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك وتتبع لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مباشرة وعلى اتصال مع المدير العام كما تم رفدها بكوادر مدربة هذا وتقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، ويلتزم البنك بما يلي:
– اعتماد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع القانون والتشريعات الناظمة بالإضافة لأي من السياسات الأخرى الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال والتي تعنى بالضبط الداخلي وحاكمية القرارات ذات العلاقة.
– ترفع دائرة الامتثال تقاريرها إلى المجلس من خلال اللجان المنبثقة عنه مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

الباب الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس

أولاً: لجنة الحاكمية المؤسسية:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء اثنين منهم مستقلين ويكون رئيس اللجنة أحدهما، وتضم رئيس مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.
وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

١. التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحاكمية المؤسسية.
٢. مراجعة وتحديث دليل الحاكمية المؤسسية كلما تطلب الأمر ذلك.
٣. للجنة أن تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الإدارية للاستئناس برأيه أو مساءلته عن أي أمر من الأمور.
٤. ترفع اللجنة تقريراً لمجلس إدارة البنك مرة كل عام على الأقل يتضمن رأيها بمدى التقيد ببنود دليل الحاكمية المؤسسية.
٥. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
٦. دراسة ملاحظات هيئة الأوراق المالية بخصوص تطبيق الحوكمة في البنك ومتابعة ما تم بشأنها.

ثانياً: لجنة التدقيق:

تتكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، ولا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، وتم إعادة تشكيل اللجنة لتصبح مكونة من أربعة أعضاء ثلاثة مستقلين، ويتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمؤهلات والمعرفة والفهم الكافي للمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية اللازمة والمالية وأي من التخصصات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك بالإضافة إلى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعيين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية.
- مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
- التوصية بتعيين أو إنهاء خدمات كبار موظفي إدارة التدقيق الداخلي وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
- إقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك بعد التشاور مع مدققي الحسابات على طبيعة ونطاق التدقيق المطلوب بما يضمن التنسيق اللازم بين نشاط التدقيق الداخلي ومراجعات المدقق الخارجي من أجل تغطية واسعة لتدقيق أنشطة البنك ودوائره وفروعه بأقل ازدواجية ممكنة.
- الموافقة على أي خروج عن خطة التدقيق الداخلي السنوية أو أي تعديل أو تأجيل فيها.
- فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظاتها وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن كل ذلك.
- تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها وذلك وفقاً لما هو منصوص في ميثاقها.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقق ومعالجتها بموضوعية.
- متابعة تنفيذ أية ملاحظات هامة للتدقيق أياً كان مصدرها بصورة فعالة وسريعة والتأكد من الإجراءات التصويبية المناسبة دون تأخير.
- دراسة كتب ملاحظات مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشأ بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
- النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
- النظر بالتشاور مع مدققي الحسابات إن لزم الأمر في مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقتها ومدى الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتفقة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.

- الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال مرة واحدة على الأقل سنوياً بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- التأكّد من التقيّد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
- إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لآخر.
- ترفع للّجنة بيانات تفصيلية ربع سنوية بالديون المتعثرة بمختلف تصنيفاتها المعتمدة في لائحة التسهيلات الائتمانية ويتوجب أن تشمل هذه البيانات الديون التي يتم جدولتها أو إجراء تسويات بشأنها
- ترفع للّجنة بيانات ربع سنوية بالتحصيلات العينية والنقدية للقروض المتعثرة وتأثيرها على حساب الأرباح والخسائر.
- يقوم رئيس اللجنة بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة للبنك.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
- على لجنة التدقيق التحقّق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
- التحقّق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية .
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
- على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
- على لجنة التدقيق تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.
- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- مراجعة تقارير المدقق الخارجي ورقابة مدى شموليته لأعمال البنك ومراجعة تقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- تفصيل مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة مراسلات البنك مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- الاطّلاع على تقييم مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
- الاطّلاع على تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي لا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- التأكد من عدم وجود أي تعارض بالمصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها بحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (٤) مرات سنوياً أو كلّما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من عضويها الآخرين ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي/ المدقق العام في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

١. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفعالية مشاركته في اجتماعات المجلس.
٢. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص الوقت الكافي لاضطلاع عضو مجلس الإدارة بمهامه كعضو مجلس إدارة، بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منتديات... إلخ.
٣. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة البنك وذلك باتباع أسس محددة ومعتمدة في عملية تقييم فعالية المجلس بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً ويتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
٤. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
٥. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
٦. التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.
٧. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.
٨. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى.

٩. التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وتهدف السياسة للالتزام بالبنود التالية:

- المحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم وضمان عدم استخدام هذه السياسة بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- تأخذ السياسة بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها وتعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
- يستند عنصر منح المكافأة على أداء الموظفين في المدى المتوسط والطويل (٣-٥) سنوات وليس فقط على أداء السنة الحالية.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيره) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها وإنما اعتماداً على أدائهم وإنجازاتهم في محاور عمل وظائفهم.

١٠. الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى، والموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناء على تنسيب من المدير العام، وإقرار سياسة الزيادات السنوية للموظفين بناء على تنسيب من المدير العام.

١١. ترفع اللجنة قراراتها/ توجيهاتها ونتائج أعمالها إلى مجلس إدارة البنك.

١٢. تقييم عمل مجلس الإدارة ككل وللجانه ولأعضائه سنوياً، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

١٣. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل اللجنة بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، بحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

١٤. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك ومراجعتها بشكل سنوي، وأن يتم اعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.

١٥. تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر والامتثال:

تم تشكيل لجنة المخاطر والامتثال بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من أربعة أعضاء اثنين منهم مستقلين، علماً بأنه يجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لميثاقها، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

١- النواحي المتعلقة بإدارة المخاطر:

- الموافقة على الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر.
- الموافقة على سياسات وتعليمات وإجراءات إدارة المخاطر ونظام التقارير الخاص بها ومراجعتها بشكل دوري وتحديد مدى كفاءتها.
- الموافقة والإشراف على مستويات المخاطر المقبولة في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
- التعرف والوقوف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وتحديد ومتابعة مدى كفاءة أدوات الرقابة عليها وطرق تقييم وقياس هذه المخاطر والحد منها والعمل على تطوير هذه الأدوات.
- تقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة في البنك للتأكد من قيام جميع دوائر البنك بتطبيقها بشكل تام.
- مراجعة كافة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس إدارة البنك.
- الوقوف على مدى رفع درجة وعي الموظفين بكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- أية مهام أخرى تتعلق بإدارة المخاطر في البنك ومراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- متابعة وتقييم مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

٢- النواحي المتعلقة بالامتثال:

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير دائرة مراقبة الامتثال وتقارير البنك المركزي والمدقق الخارجي بشأن مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها وبما لايتعارض مع صلاحيات لجنة التدقيق.
- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد سياسة الامتثال وسياسة مكافحة غسل الأموال وسياسة اعرف عميلك وأية تعديلات تتم عليها وأية سياسة أخرى ناظمة لأعمال وظيفة الامتثال لدى البنك.

- الاطلاع على تقارير المراجعة الدورية (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال حول امتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
- الاطلاع على الخطة السنوية وبرنامج العمل السنوي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من الالتزام بتطبيقها.
- استلام تقارير بالعمليات المشبوهة التي يتم إعلام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنها.
- الاطلاع على الإجراءات والتدابير التصحيحية و/ أو التأديبية التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة التنفيذية في حال اكتشاف أية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة في حالة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو خسائر مالية أو تؤثر على سمعة البنك.
- أية مهام أخرى تتعلق بالامتثال في البنك.
- وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها وتجتمع اللجنة بصورة دورية بدعوة من رئيسها مرتين على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أعضائها الآخرين، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.

خامساً: لجنة التسهيلات:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم، والنظر في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، ويتم حضور الاجتماعات والتصويت على قرارات اللجنة شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول ويعد هذا الإجراء استثناءً خاصاً لهذه اللجنة، وتعنى اللجنة بعمليات منح التسهيلات والاستثمارات الاستراتيجية للبنك، ويتم تحديد صلاحيات اللجنة في مجال الائتمان والاستثمار وفقاً لجدول الصلاحيات الذي يتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، هذا وتتلخص مهام وصلاحيات اللجنة فيما يلي:

- اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية بحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالخصوص.
- رفع تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة إلى المجلس بشكل دوري.
- اتخاذ القرار في الحالات الاستثنائية وضمن نظام الصلاحيات، ووفقاً للشروط والأسس السليمة والتسلسل الإداري.
- للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات لجنة التسهيلات في تعديل شروط أو هيكلة التسهيلات للجنة الإدارة التنفيذية العليا مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.
- الموافقة على المعاملات الائتمانية ووفقاً لهيكل الصلاحيات في البنك، وميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

سادساً: لجنة التخطيط الاستراتيجي:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، وبحيث تتألف من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون أحدهم رئيساً لها ويجب أن يتمتع الأعضاء بالمقدرة والمعرفة بالأمور المالية والإدارية والخبرة في المجال المصرفي والأسواق، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية ثلاثة من الأعضاء، على أن يكون بينهم رئيس اللجنة على الأقل، وتقدم تقاريرها وتوصياتها أولاً بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، هذا وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشأن التوجهات الاستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطوراته.
- إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط والإجراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الاستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.
- مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وتهيئة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.
- مناقشة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبت فيها تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الإنجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.
- يُدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة إضافة إلى من تراه اللجنة مناسباً. ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.
- يكون مقرر اللجنة مسؤولاً عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجداول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.
- أية مهام أخرى يوكلها لها مجلس الإدارة.

سابعاً: لجنة تسويات المديونيات والعقارات:

تم تشكيل لجنة العقارات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويعين المجلس رئيسها من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأغلبية عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة بينهما، وتقدم اللجنة تقاريرها وتوصياتها لمجلس الإدارة أولاً بأول وحين الحاجة، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

– وضع السياسة والخطط التنفيذية المتعلقة بالتخلص من العقارات المستملكة من البنك بهدف تخفيض المحفظة العقارية إلى أدنى حد ممكن تحقيقاً للأرباح الرأسمالية، من جهة ولرفع معدل كفاية رأس المال وعدم تجميد سيولة البنك، من جهة أخرى.
– تحديد سقوف المزادات للعقارات المرهونة للبنك عند دخول البنك في هذه المزادات مع الإدارة التنفيذية لتقدير أية محددات تفرضها اعتبارات حجم القرض المتعلق بالرهن ومخصصاته وفوائده المعلقة.
– متابعة تقديرات قيم جميع العقارات المملوكة من البنك والتأكد من تحديثها كل سنتين على الأقل مع مراعاة متطلبات البنك المركزي ومدققي الحسابات بهذا الشأن.
– دراسة توصيات اللجنة العقارية الفرعية بخصوص بيع العقارات أو استدخالها واتخاذ القرار المناسب حول عروض الشراء لأي من هذه العقارات مع مراعاة تقديرات السوق واعتبارات البنك.
– دراسة التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية من خلال تجاربها العملية واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
– الاطّلاع على الكشف الشهري لرهونات العقارات الجديدة المرهونة لصالح البنك وقيمتها التقديرية وكشف الدخول بالمزادات.
– أية مهام أخرى يسندها إليها مجلس الإدارة وتتعلق باختصاصها.

ثامناً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تتشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، بالإضافة إلى مهام اللجنة الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.

يكون التصويت بالأغلبية لقرارات المجلس والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عنه، وفي حال تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح، وتتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.

الباب السادس: تعارض المصالح والإفصاح والشفافية

أولاً: تعارض المصالح في مجلس الإدارة:

يحرص البنك على أن لا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا دعت الضرورة لذلك يكون الأمر موقوفاً على موافقة الهيئة العامة ويجدد كل سنة، وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل وبالشكل الذي لا يتعارض مع قانون الشركات. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، على أن لا يقوم العضو ذو المصلحة بالاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني، كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شأنه منافسة البنك، وتجنب تعارض المصالح من خلال ما يلي:

- وجود سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح.
- وجود سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات.
- قيام الدوائر الرقابية في البنك بالتأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة، وتقوم لجنة التدقيق بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
- قيام المجلس باعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

ثانياً: الإفصاح والشفافية:

- يقوم المجلس بالتأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
- يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد بأن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يملكون نسبة (١٪) أو أكثر من رأسمال البنك، والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
- يقوم المجلس بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
- يقوم البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا بالحصول من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، والطلب من المرشح توقيع الإقرار المرفق بتعليمات الحاكمية، ويقوم البنك بتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:
  – ملخصاً للهيكل التنظيمي.
  – ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
  – المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
  – معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
  – معلومات عن دائرة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
  – عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
  – أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والإدارة التنفيذية العليا خلال العام.
  – ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدة، وذلك عن السنة المنصرمة.
  – أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (١٪) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كليا أو جزئياً.
  – إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال من في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.
  – للبنك المركزي الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد أنه لا يحقق الشروط الواردة في تعليمات البنك المركزي الأردني ويلتزم البنك بما يلي:
- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص به وعلى أن يحفظ لدى البنك نسخة ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد عقد هذه الاجتماعات ليصار إلى تسمية من يمثله.
- يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي انتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة بتعليمات الحاكمية المؤسسية بشكل نصف سنوي، وعند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
- للبنك المركزي استدعاء أي شخص مرشح لمنصب في الإدارة التنفيذية العليا وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي مرشح كعضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه.
- للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية أي بنك، وذلك على نفقة البنك.
- للبنك المركزي في أي وقت دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
- للبنك المركزي أن يحدد عدد أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
- للبنك المركزي اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة، على الرغم من انطباق كافة الشروط الواردة في المادة (٦/ د) من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (٢٠١٦/٦٣) تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ والمبينة في الباب الثالث (ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجبة وتقييمهم) من دليل الحاكمية المؤسسية.

- يتم مراعاة التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية في فلسطين بشأن الحاكمية المؤسسية، وفي حال وجود أي تعارض يتم أخذ موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة لمعالجته.
- يتم مراعاة قانون الشركات وكافة القوانين والتشريعات والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى وبما لا يتعارض مع نصوص تعليمات الحاكمية المؤسسية.
- تحدد مهام مقرري اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تشمل حضور جميع اجتماعات اللجان، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات والتنسيق مع رئيس اللجنة والأعضاء بخصوص الاجتماعات والتأكد من توقيع أعضاء اللجنة على محاضر الاجتماعات والقرارات وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة والتحضير للاجتماعات، ولا يوجد لمقرر اللجنة أي صلاحية بالتصويت.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحاكمية المؤسسية (لجنة الحاكمية المؤسسية/ لجنة التدقيق/ لجنة الترشيحات والمكافآت/ لجنة المخاطر والامتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

الباب السابع: القواعد العامة

يقوم البنك بإعداد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك ويتم توقيعه من رئيس مجلس الإدارة بحيث يتضمن بشكل رئيسي ما يلي:

– المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في البنك.
– أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذياً أو غير تنفيذي ومستقلاً أو غير مستقل.
– أسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين وتحديد فيما إذا كان الممثل تنفيذياً أو غير تنفيذي ومستقلاً أو غير مستقل.
– المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها.
– جميع عضويات مجلس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة؛ إن وجدت.
– أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
– اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية.
– اسم رئيس وأعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الحوكمة ولجنة المخاطر والامتثال.
– عدد اجتماعات كل اللجان خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين.
– عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة.
– عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين.

حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

مقدمة:

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على سلامة أوضاعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة موارد ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكّنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي ككل والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحة والتي تستوجب تطبيق تقنية المعلومات بشكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارسات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشكل الذي يستدعي وجود إطار ومبادئ حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ففصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية السليمة، وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك وأدائه.

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصّة بالبنك التجاري الأردني فقد تم إعداد هذه الدليل وإرفاقه بدليل حاكمية المؤسسة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصّة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية بشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على التزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بالخصوص.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الأردن وفلسطين، ويقوم البنك بنشر دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص في البنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

الباب الأول: حاكمية تكنولوجيا المعلومات ونطاقها وأهدافها

أولاً: الحاكمية:

تعتبر إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها مجموعة من النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل المواءمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل وتوصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة كالقياس والتقييم، وبالشكل الذي يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية، وفي ضوء ذلك تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنه بين المخاطر والعوائد المتوقعة، ومن خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص مدى الامتثال لتحقيقها سعياً للتقدم والتطور المستمر، وذلك من خلال حاكمية العمليات التي ترتبط بمجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللازمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. وتنقسم هذه الأهداف والمنبثقة من الأهداف المؤسسية إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، واللازمة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

ثانياً: نطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأطراف المعنية:

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح معنية بالتطبيق، وقد قام البنك بإطلاق مشروع لإيجاد وتوفير البيئة اللازمة وتحقيق متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT)، ووجود أدوار لكل من:

– الرئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين وذلك لغايات التوجيه العام للمشروع والموافقة على المهام والمسؤوليات وتقديم الدعم والموافقة على التمويل اللازم.
– المدير العام ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات لتسمية الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم في المشروع وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
– مدير ولجان تكنولوجيا المعلومات التوجيهية ومدراء المشاريع وذلك لغايات التوجيه ورفع التقارير اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات لمجلس الإدارة ومتابعة الدور المناط بمدراء المشاريع ومراعاة توفر الموارد الكافية والإدراك السليم للأهداف المؤسسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.
– كما وتناط بالتدقيق الداخلي مهمة تقديم المشورة والمراقبة المستقلة لإنجاح التطبيق وذلك في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل وإنجاح إتمام إطار التحكم المؤسسي، وذلك من خلال الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات ومراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر من خلال التوصيات والاقتراحات، وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى بتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية إطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
– وتلتزم كل من إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية المشاركة في المشروع بما يمثل دور تلك الإدارات وتطبيق الإطار ومتابعة المتطلبات والالتزام بالأهداف والسياسات ومن وجود بيئة الرقابة الملائمة.
– ويعتمد البنك على المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (COBIT Foundation, COBIT Assessor, COBIT Implementation, CGEIT) من داخل البنك ومن خارجه لتولي دور المرشد والمقيم خلال مراحل التطبيق ولنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية الالتزام.
– ويلتزم البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك بالتأكد من التزام الغير بتطبيق بنود تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، ولا يعفى المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات مدار البحث بما في ذلك متطلبات التدقيق المشار إليها في هذا الدليل.

ثالثاً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

إن الهدف الأساسي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات «هو إنشاء القيمة المضافة» للبنك من خلال الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والتكنولوجيا، والحفاظ على القيمة المقدمة بوساطة الاستثمارات الحالية فيها وزيادتها، والتخلص من مبادرات وأصول تقنية المعلومات التي لا تؤدي إلى إنشاء قيمة مضافة كافية للبنك والذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد مع ضبط المخاطر، بالإضافة لمعالجة مخاطر الأعمال المرتبطة باستخدامات تقنية المعلومات وتملكها وتشغيلها وتبنيها وإدراجها في البنك والتأكد من وجود القدرات الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتوفير الموارد الكافية والملائمة والفعالة، والتوفيق في عملية اتخاذ القرارات بين اهتمامات أصحاب المصالح نحو القيمة المضافة من جهة ومقارنة المخاطر مع العائد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد من جهة أخرى.
وعليه فإن الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها من خلال تبني إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي:
١. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders needs) من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:
- توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
- إدارة حصيفة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظّم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر.
- توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
- الارتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة بمستوى اعتماد متميز.
- إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
- المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
- تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلية.
- تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
- إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكل إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.

٢. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومن خلال توفير عناصر التمكين اللازمة.
٣. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة انطلاق يتم الارتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.
٤. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
٥. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.
كما وتعتبر أهداف الحاكمية والإدارة وباقي عناصر التمكين الستة المرتبطه بنشاطات تتعلق بمواضيع الأمن السيبراني وإدارة المخاطر وخصوصية وحماية البيانات والامتثال والمراقبة والتدقيق والتوافق الاستراتيجي عبارة عن (Focus Areas) ذات أهمية وأولوية عليا.

الباب الثاني: إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها المتبع لدى البنك (COBIT) وعناصر التمكين

أولاً: مبادىء حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تعمل المبادىء الرئيسة لحاكمية تكنولوجيا المعلومات على تمكين البنك من بناء إطار عمل فعال للحاكمية والإدارة يحسن من استخدام المعلومات والاستثمارات في التقنيات بالشكل الأمثل، وفيما يلي المبادىء الرئيسة لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووفقاً لإطار COBIT:
١. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Meeting Stakeholder Needs):
إن الغرض الأساسي للبنك هو إيجاد قيمة مضافة لأصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الفوائد بالتكلفة المثلى للموارد.
٢. تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها (Covering the Enterprise End–to–end): بحيث تعمل حاكمية التكنولوجيا على خلق تكامل بين حاكمية تكنولوجيا المعلومات والحاكمية المؤسسية بما يغطي جميع الوظائف والعمليات داخل البنك.
٣. إطار عمل متكامل (Applying Single Integrated Framework):
يتماشى على مستوى عالي مع المعايير وأطر العمل ذات العلاقة وبحيث يمكنه أن يكون إطاراً جامعاً لحماية تكنولوجيا المعلومات المؤسسية وكل ما يتعلق بإدارتها.
٤. تمكين أسلوب شمولي (Enabling a Holistic Approach):
يتم تطبيق نظام شامل للحاكمية المؤسسية وإدارة تقنية المعلومات.
٥. فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance From Management):
يُعنى مجلس الإدارة بتطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة في البنك والفصل بين دور المجلس والإدارة التنفيذية، وتتمثل مسؤولية الإدارة التنفيذية بالمهام المطلوبة من المدير العام وكوادر الإدارة التنفيذية الأخرى للقيام بالتخطيط، والبناء، والتشغيل، ومراقبة الأنشطة ومواءمتها مع التوجهات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة وذلك لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

ثانياً : عناصر التمكين:

يتم تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير سبع دعامات (7 Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بما يلي:
١. المبادئ والسياسات وأطر العمل (Principles, Policies and Frameworks)، والتي تعد وسائل لترجمة السلوكيات المرغوبة إلى إرشادات عملية للإدارة اليومية.
٢. العمليات (Processes)، والتي تمثل مجموعة منظمة من الممارسات والأنشطة لتحقيق أهداف معينة.
٣. الهياكل التنظيمية (Organizational Structures).
٤. الثقافة والأخلاقيات والسلوك (Culture, Ethics and Behavior)، من خلال منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.
٥. المعلومات (Information)، وتشمل جميع المعلومات التي ينتجها ويستخدمها البنك، والتي هي ضرورية لتشغيل البنك وحوكمته بشكل جيد.
٦. الخدمات والبرامج والبنية التحتية والتطبيقات (Services, Infrastructure and Applications)، المعنية بتوفير المعالجة لتكنولوجيا المعلومات وتسهيل تقديم الخدمات.
٧. العنصر البشري والمهارات والكفاءات (People, Skills and Competencies)، والتي تعد ضرورية لنجاح اكتمال جميع الأنشطة واتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة.

ولإنجاح الإطار العام لحاكمية تكنولوجيا المعلومات يلتزم البنك بتفعيل الدعامات السبع لتحقيق الشمولية الموجودة.

ويقوم البنك عند التطبيق والدخول في تفاصيل الدعامات (الممكنات) السبع والمرفقات والعمليات والأهداف الفرعية بتطويع (Tailoring) كل ذلك بما ينسجم ومعطيات البنك في سبيل خدمة أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات و(COBIT) والعمل على إيجاد التغيير المطلوب لتوفير وتهيئة البيئة اللازمة للتطبيق من خلال اتباع أسلوب تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين الوضع الحالي والمقارنة مع متطلبات تعليمات والمعيار لغايات الالتزام بالتطبيق، ويلتزم البنك بإرسال تقرير الإنجاز المتعلق بالامتثال لتحقيق متطلبات تطبيق (COBIT) بشكل نصف سنوي للبنك المركزي الأردني، موضحاً فيه مستوى الإنجاز.

ثالثاً: عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

يتكون الإطار العام لتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT) من نطاقيّ عمليات رئيسيين هما:
١. نطاق عمليات مجلس الإدارة: ويمكن تقسيمه لخمس عمليات وفي كل عملية يتم تعريف ممارسات التقييم Evaluate والتوجيه (Direct) والمراقبة (Monitor) والمعروفة باختصار (EDM5) والذي يقوم بالتأكد من وضع وصيانة إطار عمل حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق المنافع، وإدارة المخاطر، والتأكد من الاستغلال الأمثل للموارد، ومن التعامل بشفافية مع أصحاب المصالح.

٢. نطاق عملية الإدارة التنفيذية: ويحتوي على أربعة محاور متماشية مع مناطق مسؤوليات التخطيط (Plan)، والبناء (Build)، والتشغيل (Operate)، والمراقبة (Monitor)، المعروفة اختصاراً بـ(PBRM). وتوفر هذه المحاور تغطية شاملة لنطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وقد تم اختيار أسماء المحاور بما يتماشى مع دلالتها الرئيسة وهي:

- المواءمة والتخطيط والتنظيم (APO): تقوم بإجراء صياغة سياسة تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ووضع الهياكل التنظيمية لدى البنك، والإدارة المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية.
- البناء والاستحواذ والتنفيذ (BAI): وتعتبر إجراء تحليل الأعمال، وإدارة المشاريع، وتقييم سيناريوهات الاستخدام، وتعريف المتطلبات وإدارتها، والبرمجة، وهندسة النظم، وإخراج النظم من الخدمة، وإدارة القدرات.
- الخدمة وصيانتها ودعمها (DSS): وهي إجراء إدارة الإتاحة (التوفر)، وإدارة المشاكل، وإدارة مكتب الخدمة والحوادث، وإدارة الأمن، وعمليات تقنية المعلومات، وإدارة قاعدة البيانات.
- المراقبة والتقييم والتقدير (MEA): وتمثل إجراء مراجعة الامتثال (التوافق)، ومراقبة الكفاءة، وتدقيق أدوات الضبط.

ويلتزم البنك بالتنفيذ الأمثل للمحاور والعمليات المبيّنة وذلك لإنجاح التطبيق السليم لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: مستويات النضوج وقدرة الإجراءات:

يهدف استخدام مستويات النضوج لغايات تحسين الإجراءات وتقييم نضوج العمليات، وتحديد المستوى المستهدف والوقوف على الانحرافات، وهناك ستة مستويات يمكن تصنيف الإجراءات من خلالها، وهي:

– المستوى (٠) الإجراء غير المكتمل (Incomplete process): وهو الانعدام التام لأية عمليات واضحة وبالتالي لم يدرك البنك أن هناك مشكلة يجب معالجتها.
– المستوى (١) الإجراء منفذ (Performed process): هناك أدلة بأن البنك أدرك بأن المشاكل قائمة ويجب معالجتها رغم ذلك ليس هناك إجراءات قياسية، بل إن هناك مقاربات مرتبطة بغرض معين يتم تطبيقها على أساس فردي أو على أساس كل حالة بعينها، وبهذا فإن توجه البنك نحو الإدارة بشكل عام غير منظم.
– المستوى (٢) الإجراء خاضع للإدارة (Managed process): تطور العمليات إلى المرحلة حيث يتم اتباع إجراءات مماثلة من قبل مختلف الأفراد الذين يقومون بنفس المهمة، وليس هناك تدريب رسمي أو نشر للإجراءات القياسية، وتترك المسؤولية للفرد، وهناك درجة عالية من الاعتماد على معرفة الأفراد ولهذا السبب فإن الأخطاء محتملة.
– المستوى (٣) الإجراء الراسخ (Established process): تم توثيق الإجراءات وتحديدها لتكون كإجراءات قياسية، ومن ثم نشرها في البنك عبر التدريب، وينص التوثيق على وجوب اتباع هذه الإجراءات، لكن من غير المرجح أن يتم كشف الانحرافات.
– المستوى (٤) الإجراء القابل للتنبؤ: تعمل الإدارة على مراقبة وقياس مستوى الامتثال للسياسات وتتخذ إجراءات حيث تبدو العمليات لا تعمل بشكل فعال، وتكون الإجراءات خاضعة للتحسين المستمر وتقدم تجربة ناضجة للآخرين، كما تستخدم الأتمتة والأدوات بطريقة محدودة او مجزأة.
– المستوى (٥) الإجراء المحسن: في هذا المستوى تم تنقيح الإجراءات لتصل لمستوى الممارسة الرشيدة، وذلك بناءً على نتائج التحسين المستمر وإعداد نماذج النضوج عبر المشاركة مع المؤسسات الأخرى وهنا تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات بطريقة متكاملة لأتمتة تدفق العمل، فتوفر الأدوات لتحسين الجودة والفعالية وتمكن البنك من التكيف بسرعة.

ويتناسب مستوى نضوج (Capability Level) النشاطات المتعلقة بأهداف حاكمية تكنولوجيا المعلومات وباقي عناصر التمكين (Enablers or Components) الستة المرتبطة بها بشكل طردي مع درجة الأهمية والأولوية بحسب نتائج الدراسة الكمية والنوعية، كما ويسعى البنك أن لا يقل مستوى النضوج للنشاطات ذات الأهمية والأولوية عن المستوى (٣) (Fully Achieved) بحسب سلم النضوج الوارد في إطار العمل (COBIT)*، ويسعى البنك دائماً للوصول لمستويات أعلى من مستوى النضوج المطلوب.

الباب الثالث: دور مجلس الإدارة في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تمثل الأدوار والأنشطة والعلاقات العناصر التي تحدد الجهات المعنية في الحاكمية وكيفية إشراكهم بعملية التطبيق، ومن أهم المبادىء التي تقوم عليها حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي فصل المهام الخاصة بالمجلس عن الإدارة التنفيذية ويتم التمييز بين دور مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة التنفيذية من خلال تحديد كيفية التواصل ما بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وفيما يلي المهام والمسؤوليات للجهات مدار البحث:

١- مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

– المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة وعن عملية «ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات»، وعملية «إدارة المخاطر».
– رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك

(*) يسمح باعتبار ما لا يزيد عن (٢٦٪) من أهداف الحاكمية والإدارة ضمن أهداف الإدارة (بما لا يزيد عن ٩ أهداف بحد أقصى من أصل ٣٥ هدفاً) على أنها ذات أهمية وأولوية أدنى أو مهملة.

المرتكزة عليها ومن وجود مراجعة فنية متخصصة (IT Audit)، من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، وحاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/ أو أية معايير أخرى موازية.
– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل (Frameworks) اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والمتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومنظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والعمل بهذه السياسات بشكل متكامل مع سياسات البنك الأخرى الناظمة لأعماله ومواءمة الأهداف وآليات العمل ويتم الالتزام بتحديد الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال، ويراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها.
– اعتماد الهياكل التنظيمية (الهرمية واللجان) الخاصة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية ومراعاة ضمان فصل المهام والرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.
– تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، حيث يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity) (Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT) وتمكين المعلومات (Information Enabling).
– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المعلومات والتقارير واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالهم وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، ويتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، ويتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة الترشيحات والمكافآت اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعلى أساس الجدارة، ويلتزم المجلس والإدارة التنفيذية العليا بتوظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.
– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة التدقيق اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

٢- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

لغايات تلبية المهام المطلوبة من مجلس الإدارة آنفة الذكر، تم تشكيل لجنة حاكمية تقنية المعلومات بقرار من مجلس الإدارة مكونه من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وتم تعيين رئيس للجنة من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:
– اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك.
– اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT).
– اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف التوافق المصاحبة لها، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
– اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها.
– التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك.
– اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
– الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
– الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
– التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال هو مقرر اللجنة.
– اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الأهداف المؤسسية وأهداف التوافق المصاحبة

لها، بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Enablers or Components) الستة، وذلك بناء على دراسة نوعية و/ أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار الـ (Design Factors) الواردة في (Design Guide - Cobit 2019).
– يسمح باعتماد تقارير المدقق (الداخلي والخارجي) من قبل اللجنة على أن يتم إطلاع مجلس الإدارة عليه.
– الاطلاع على سياسة وبرنامج الأمن السيبراني ويتم اعتمادهما من قبل مجلس الإدارة والذي يقوم بفحص الامتثال لسياسة وبرنامج الأمن السيبراني.
– التأكد من وجود المواءمة والتوافق بين الخطة الاستراتيجية العامة للبنك التجاري الأردني وخطة دائرة تكنولوجيا المعلومات الاستراتيجية بما يضمن تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.
– التأكد من تطبيق خدمات تقنية المعلومات بما يخدم الحد من المخاطر.
– متابعة مؤشرات الأداء ومراقبة تطبيق وتحقيق الاستراتيجية العامة، سير المشاريع، استغلال الموارد والاستفادة منها، ومؤشرات جودة تقديم الخدمات، وبطاقات الأهداف المتوازنة التي تعكس تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
– التأكد من وجود الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت أنظمة حساسة، معلومات، بنية تكنولوجيا المعلومات التحتية، والموظفين.
– التأكد من إنشاء نظام وآلية لإدارة الخدمات المقدمة من الطرف الثالث بغرض دعم عملية تقديم خدمات البنك.
– تضمن لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات استقلالية وحدة أمن المعلومات وبحيث تتبع إدارياً لدائرة المخاطر وتقوم اللجنة التوجيهية بالاطلاع على التقارير النصف سنوية التي تقوم برفعها وحدة أمن المعلومات ورفعها للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات فيما يخص الأمن السيبراني في البنك، والانحرافات المتعلقة بتطبيق سياسة الأمن السيبراني وإجراءاتها، ونتائج تقييم المخاطر السيبرانية، ونتائج تقييم مدى كفاية وكفاءة برنامج وسياسة الأمن السيبراني، والتوصيات والإجراءات والمتطلبات الواجبة التنفيذ، ملخص يستعرض أهم أحداث تهديدات واختراقات الأمن السيبراني خلال فترة التقرير.

٣- لجنة التدقيق:
– تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.
– التأكيد للمجلس من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الالتزام بما يلي:
١. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) ITAF الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:
• تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
• توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
• الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية (Professional and Organizational Independency) وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
• الالتزام بمعايير الموضوعية (Objectivity) وبذل العناية المهنية (Due Professional Care) والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية (Proficiency) من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل (Evidence) المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.
٢. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المطلوبة، علماً بأن درجات التقييم للمخاطر تنقسم تنازلياً إلى خمسة مستويات (عبارة عن سلم التقييم الكلي للمخاطر Composite Risk Rating): قوي (Strong Performance, Rate 1)، ومرضي (Satisfactory Performance, Rate 2)، وعادل (Fair Performance, Rate 3)، وحدي (Marginal Performance, Rate 4)، وغير مرضي (Unsatisfactory Performance, Rate 5).
وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٥ أو ٤) بحسب سلم تقييم المخاطر، ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٣) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٢ أو ١)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، على أن يتم تزويد البنك المركزي بتقارير التدقيق والتي تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة وآليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك المعني بالملاحظة، وتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، ووفق نموذج تقرير تدقيق (مخاطر – ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
٣. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.

٤. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.
٥. اعتماد منظومة الأخلاق والممارسات المهنية الواردة في المعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) ITAF الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته الذي يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لها.
يمكن أن يقوم البنك بإسناد (Outsource) دور المدقق الداخلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) لجهة خارجية متخصصة مستقلة عن المدقق الخارجي المعتمد، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأية تعليمات أخرى ذات صلة ويحتفظ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية المتطلبات كحد أدنى.

الباب الرابع: دور الإدارة التنفيذية في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

١- مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية العليا:
– توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/ أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك وبرفد الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
– اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.
– تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.
– تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) المتمثلة بالمصداقية (Integrity)، (Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT – Enabling Information).
– توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

٢- اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات:
تم تشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات تضمن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل مستدام، وتتكون من رئيس اللجنة السيد المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات، كما تم انتخاب أحد أعضاء المجلس ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة للمدقق العام/ بصفة مراقب، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية، على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:
١. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول لأهداف الاستراتيجية المقرة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
٢. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف التوافق المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
٣. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف بحيث تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطويع البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
٤. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
٥. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
٦. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
• تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
• أية انحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
• أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
• تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
٧. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.
ويكون مدير دائرة هندسة العمليات مقرراً للجنة.

المراجع:

١. تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (٢٠١٦/٦٣) تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
٢. تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (٢٠١٦/٦٥) تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٥ الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعديلاتها بتاريخ (٢٠١٩/٠١/٢١).
٣. COBIT الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير الحوكمة

يلتزم البنك التجاري الأردني بتطبيق أحكام قانوني الشركات وهيئة الأوراق المالية وبنود تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن الجهات الرقابية المعنية، وبهذا يكون البنك ملتزماً بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل.

هذا وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩ ولغاية أربع سنوات، ويوجد لدى البنك دليل حاكمية مؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها معد ومعتمد وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، ومحدث بما ينسجم مع تعليمات الجهات الرقابية، كما يوجد لدى البنك ميثاق لمجلس الإدارة ونظام داخلي خاص والصلاحيات الممنوحة لهم يحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته، ومواثيق لكافة اللجان المنبثقة عن المجلس بالشكل الذي يتوافق مع التعليمات، كما تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وفقاً للتعليمات الناظمة.

وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية فقد تم اعتماد تقرير الحوكمة والذي يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات هذا التقرير شاملاً البيانات التالية:

- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة، وأسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

١. سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

٢. معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

٣. سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة/ عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

٤. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)/ عضو مجلس إدارة ويمثلها كل من:
– سعادة السيدة أريج سليمان خالد عبيدات اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٠٦/١٢ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨ (غير مستقل)
– سعادة السيد رامي آدم طيطي اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٧ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٧ (غير مستقل)
– سعادة السيد فادي عبدالوهاب عبدالفتاح أبو غوش اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨ (غير مستقل)

٥. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)/ عضو مجلس إدارة ويمثلها كل من:
سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال (غير مستقل)

٦. شركة الأردن الأولى للاستثمار/ عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» (غير مستقل)

٧. شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة/ عضو مجلس إدارة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩ ويمثلها:
سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩ (غير مستقل)

٨. سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩ بصفته الشخصية (غير مستقل)

٩. سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/ عضو مجلس إدارة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩ (مستقل)

١٠. سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي/ عضو مجلس إدارة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٩ (مستقل)

١١. معالي السيد مهند شحاده خليل خليل/ عضو مجلس إدارة (مستقل)

١٢. سعادة السيد أسامة عمر علي حمد/ عضو مجلس إدارة (مستقل)

١٣. سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام/ عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩ (مستقل)

١٤. سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح/ عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩ (مستقل)

- المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	
الاسم	المسمى الوظيفي
سيزر هاني عزيز قولاجن	المدير العام
علاء "محمد سليم" عبدالغني القحف	نائب المدير العام للعمليات والدعم
رامي "محمد جواد" فؤاد حديد	نائب المدير العام للأعمال المصرفية
محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الائتمان
سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع
عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد مدير عام مالية
وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات
أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي لدائرة الخزينة والاستثمار
منير "محمد جمعه" أحمد المحتسب*	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات
سامي نمر سالم النابلسي*	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية (اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٦/٠١)
وليد خالد ضيف الله القهيوي*	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة
علاء صابر أحمد شويكي*	مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون (اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٢/٠٢)
زاهر "محمد فاروق" ذيب معلا	المدير الإقليمي لفروع فلسطين لغاية ٢٠٢٠/٦/٣٠ (تم الاستحواذ على فروع البنك في فلسطين من قبل البنك الوطني بعد الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني بموجب كتاب رقم (٥١٣٨/٢/١٠) تاريخ ٢٠٢٠/٠٥/٠٥)
عميد نعيم عبد الفتاح البطران*	المدير التنفيذي لدائرة العمليات المركزية (لغاية ٢٠٢٠/٠٥/٣١)
وحيد درويش محارب حيمور*	مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون (لغاية ٢٠٢٠/٠١/٣١)
هيثم أمين خليل حموري*	مسؤول قسم المساهمين

مدراء الدوائر الرقابية	
الاسم	المسمى الوظيفي
محمود إبراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام
مدير دائرة المخاطر*	شاغر

* المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا

- عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٠٢/١٦

– رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.
– عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار..

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة
تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٠٢/١٦

– رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
– رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية – ٢٠١٢/٠٦/٢٨

– رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. اعتباراً من شهر ٢٠١٦/٠٤ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠١.
– عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/٠٤/٣٠ ولغاية الآن.
– عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٧/٢٩.
– عضو مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٠٤/٠١.

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

لا يوجد لديها عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

– عضو مجلس إدارة في شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين.

سعادة السيد أسامة عمر علي حمد/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية ٢٠١٩/٦/١١

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

معالي السيد مهند شحادة خليل خليل/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية ٢٠١٩/١٢/٢٢

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة السيد عبدالنور نايف عبدالنور عبدالنور/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية ٢٠٢٠/٠٧/٠٩

– عضو مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.
– عضو مجلس إدارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار/ الأردن.

- ضابط ارتباط الحوكمة في البنك:
السيد محمود إبراهيم محمود محمود/ مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والذي يعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وعدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة وعدد مرات حضور كل عضو على حدة حتى تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١:

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
١	لجنة التسهيلات	٦ اجتماعات	ميشيل الصايغ رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			أيمن المجالي عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر ٤ اجتماعات	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			أسامة حمد عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	حضر اجتماعاً واحداً	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			عبدالنور عبدالنور عضو اللجنة بصفته الشخصية اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر ٤ اجتماعات	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها كل من: أريج عبيدات عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٠٦/١٢ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٧	حضرت اجتماعين	–
			رامي طيطي عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٧ وحتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٧	حضر اجتماع واحد	–
			فادي أبوغوش عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨	حضر ٣ اجتماعات	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٢	لجنة المخاطر والامتثال	٥ اجتماعات	شريف الرواشدة رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر اجتماعين	–
			إيمان الضامن رئيسة اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	حضرت ٣ اجتماعات	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر ٤ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			هنري عزام عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر اجتماعين	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو اللجنة ويمثلها كل من: أريج عبيدات اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٠٦/١٢ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٧	حضرت اجتماعين	اعتذرت عن حضور اجتماع واحد
			رامي طيطي اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٧ وحتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٧	حضر اجتماعاً واحداً	–
			فادي أبوغوش اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨	حضر اجتماعاً واحداً	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة ويمثلها: مؤنس عبدالعال حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر ٣ اجتماعات	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٣	لجنة تسويات المديونيات والعقارات	٤ اجتماعات	أيمن المجالي رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	حضر اجتماعين	–
			عبدالنور عبدالنور عضو اللجنة بصفته الشخصية اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر اجتماعين	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح الكيلاني عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر اجتماعين	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) مؤنس عبدالعال عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر اجتماعين	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٤	لجنة التخطيط الاستراتيجي	٣ اجتماعات	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور رئيس اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	حضر اجتماع واحد	–
			عبدالنور عبدالنور رئيس اللجنة بصفته الشخصية اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر اجتماعين	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر ٣ اجتماعات	–
			السيد يزيد الخالدي عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	حضر اجتماعاً واحداً	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو اللجنة ويمثلها كل من : أريج عبيدات اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٠٦/١٢ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٧	حضرت اجتماعاً واحداً	–
			رامي طيطي اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٧ وحتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٧	حضر اجتماعاً واحداً	–
			فادي أبوغوش اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨		–
			مهند شحادة عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر اجتماعين	–
			ناصر صالح عضو اللجنة اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر اجتماعاً واحداً	اعتذر عن اجتماع واحد
			هنري عزام عضو اللجنة اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٠/٠٨/٠٥	حضر اجتماعين	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٥	لجنة التدقيق	٨ اجتماعات	مهند شحاده رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر ٦ اجتماعات	–
			مهند شحاده عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٢٦ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣		
			شريف الرواشدة عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٢٦	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شريف الرواشدة رئيس اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٢٦		
			يزيد الخالدي رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٢٦ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	حضر ٤ اجتماعات	–
			يزيد الخالدي عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٢٦		
			أيمن المجالي عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٢٦	حضر اجتماعين	–
			إيمان الضامن عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	حضرت ٤ اجتماعات	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة يمثلها: مؤنس عبدالعال	حضر جميع اجتماعاتها	–
			ناصر صالح عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر ٤ اجتماعات	–
			هنري عزام عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر ٤ اجتماعات	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٦	لجنة الحاكمية المؤسسية	اجتماعين	أسامة حمد رئيس اللجنة	حضر الاجتماعين	– –
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	–
			مهند شحادة عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر الاجتماعين	–
			ناصر صالح اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر الاجتماعين	–
			يزيد الخالدي عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	–	–
			إيمان الضامن عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	–	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٧	لجنة الترشيحات والمكافآت	٧ اجتماعات	هنري عزام رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر ٤ اجتماعات	–
			مهند شحادة رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٢٦ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣ مهند شحادة عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر ٦ اجتماعات	–
			يزيد الخالدي رئيس اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٢٦ يزيد الخالدي اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٢٦ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	حضر ٣ اجتماعات	–
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			أسامة حمد عضو اللجنة	حضر ٦ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) السيد مؤنس عبدالعال عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر ٤ اجتماعات	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح الكيلاني عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر ٣ اجتماعات	–
			شريف الرواشدة عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٢٦	حضر اجتماعاً واحداً	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٨	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	٤ اجتماعات	ناصر صالح رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور رئيس اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩ عبدالنور عبدالنور عضو اللجنة بصفته الشخصية اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٧/١٣	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			إيمان الضامن عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	–	–

أسماء رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية.

سعادة السيد مهند شحادة خليل خليل / رئيس لجنة التدقيق اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣

حصل على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال «جامعة لونكولن» الولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على شهادة بكالوريوس في علوم الحاسوب «جامعة لونكولن» الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢.

الخبرات العملية:
شغل منصب رئيس مجلس إدارة الاستثمارات الحكومية (غير متفرغ)، شغل منصب رئيس الدائرة الاستثمارية وتطوير الأعمال – مكتب جلالة الملك عبدالله الثاني، شغل منصب وزير الدولة لشؤون الاستثمار (رئيس هيئة الاستثمار) وعضو في فريق الاقتصادي الحكومي، شغل منصب مدير عام الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة لفرعي الأردن وفلسطين، شغل منصب مدير أول الخدمات المالية الشخصية وإدارة الثروات – إتش إس بي سي بنك الأردن، شغل منصب نائب مدير عام بنك الإسكان للتجارة والتمويل، شغل منصب رئيس تنفيذي صندوق الائتمان العسكري، شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة صندوق الائتمان العسكري، لديه خبرة ٢٣ عاماً في المؤسسات المالية والاستثمارية في كلا القطاعين العام والخاص، يتخللها مجموعة من الأدوار القيادية في كل من الأردن، لبنان، مصر، فلسطين.

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة / عضو لجنة التدقيق اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٢٦

حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك عام ١٩٨٦، حصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:
عمل السيد شريف الرواشده كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (١٩٨١–١٩٨٧)، شغل منصب مدير القروض في بنك المشرق – الإمارات العربية المتحدة (١٩٨٧–١٩٨٨)، كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي/ البنك السعودي للاستثمار – الرياض/ السعودية منذ عام ١٩٨٨ ولغاية ٢٠١٠، عضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (٢٠١٠–٢٠١١).

سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام / عضو لجنة التدقيق اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣

يعمل هنري عزام حالياً أستاذًا في المالية ومديرًا لبرنامج الماجستير في المالية، كلية العليان لإدارة الأعمال (OSB، الجامعة الأمريكية في بيروت). التحق بكلية OSB في يناير ٢٠١٤، حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة جنوب كاليفورنيا، لوس أنجلوس عام ١٩٧٧، حاصل على الماجستير في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٧٢، حاصل على البكالوريوس في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٧٠.

الخبرات العملية:
شغل هنري عزام منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لصندوق استثمار الضمان الاجتماعي الأردني خلال الفترة من آب ٢٠١٢ إلى أيلول ٢٠١٣، شغل منصب الرئيس التنفيذي لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أيار ٢٠٠٧ حتى تشرين أول ٢٠١٠ ، حيث كان يشرف على فريق مكون من ٢٥٠ موظف يعملون في فروع البنك في دبي، أبو ظبي والرياض والدوحة والبحرين والقاهرة والجزائر، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى ٣١ تموز ٢٠١٢ ، أسس «شركة أموال إنفست» وعمل رئيساً تنفيذياً فيها خلال الفترة (٢٠٠٥ –٢٠٠٦)، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة جورد إنفست (٢٠٠١–٢٠٠٤) ، شغل منصب رئيس مجلس إدارة «بورصة دبي العالمية» خلال الفترة (٢٠٠١ –٢٠٠٤)، شغل هنري عزام العضو المنتدب لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار، عمان خلال الفترة (١٩٩٨–٢٠٠١)، شغل منصب نائب المدير العام في «بنك الأهلي التجاري» في السعودية خلال الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٨)، شغل منصب مساعد المدير العام وكبير الاقتصاديين في البنك التجاري الوطني السعودي، جدة المملكة العربية السعودية (١٩٩٠– ١٩٩٨)، شغل منصب نائب الرئيس وكبير الاقتصاديين في بنك الخليج الدولي، البحرين (١٩٨٣–١٩٩٠)، شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك العربي الأردني للاستثمار كعضو مستقل–٢٠١٧، وعضو مجلس إدارة كعضو مستقل في شركة اقبال للاستثمار –٢٠١٨.

سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح / عضو لجنة التدقيق اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٣

حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأردنية – عمان ١٩٩٥، حصل على وسام الاستقلال من جلالة الملك عبدالله الثاني في ٢٠١٧، حصل على جائزة الشيخ محمد بن راشد لأفضل مشروع خدماتي في الوطن العربي دبي٢٠١٨ ، تم اختياره كريادي في منظمة إنديفر الأمريكية Endeavor ٢٠١٤، عضو منظمة الرياديين الأمريكية (EO) في الأردن، فاز بريادي العام ٢٠١٣ من شركة إرنست أند ينغ E&Y ، حصل على جائزة الملكة رانيا للريادة عمان ٢٠١٢.

الخبرات العملية:

يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني، يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة التقنية البريطانية لتطوير الخبرات في حلول الدفع والأمن السيبراني، شغل عدة مناصب كنائب رئيس تنفيذي، رئيس تقنية المعلومات واستشاري في عدة شركات وبنوك عربية وأجنبية (Accenture, Microsoft, eDATA, AlRajhi Bank, USAID …).

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال / عضو لجنة التدقيق ممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)

- حاصل على درجة البكالوريس في المحاسبة من جامعة اليرموك عام ٢٠٠٤.
- حاصل على شهادة محاسب إداري معتمد (CMA) من (Institute of Management Accountants – IMA) عام ٢٠١٤.
- حاصل على شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) من (American Institute of Certified Public Accountant – AICPA) عام ٢٠١٨.
- حاصل على شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولي (DipIFR) من (Association of Chartered Certified Accountants – ACCA) عام ٢٠١٩.

الخبرات العملية:
يعمل حالياً رئيس قسم شؤون الشركات منذ ٢٠٢٠/٠٧/٠١ في صندوق أموال الضمان الاجتماعي، عمل رئيس قسم المخاطر الاستثمارية في صندوق الاستثمار من كانون ثاني ٢٠١٩ ولغاية ٢٠٢٠/٠٦/٣٠، عمل رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي في صندوق الاستثمار من أيار ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٨/١٢/٣١، وكان عضو مجلس إدارة سابق في بنك الاتحاد للفترة من تشرين ثاني ٢٠١٧ ولغاية تشرين ثاني ٢٠١٩، وكان عضو مجلس إدارة سابق في الشركة الأردنية للصحافة والنشر – الدستور للفترة من نيسان ٢٠١٧ ولغاية تشرين ثاني ٢٠١٧، وهو محاضر غير متفرغ في مركز مورغان إنترناشينال عمان.

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي
عضو لجنة التدقيق حتى تاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٦

حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام ١٩٧٢، عمل في وزارة الخارجية، وفي عام ١٩٩٣ تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية، وفي عام ١٩٩٩عين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزيرالإعلام. وفي عام ٢٠٠٢ أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٤ ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني. تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام ٢٠١٠–٢٠١٢، عضو في مجلس النواب الأردني اعتباراً من ٢٠٢٠/١١/١٠.

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن
عضو لجنة التدقيق حتى تاريخ ٢٠٢٠/٧/٠٩

حصلت على شهادة الماجستير في التمويل من الجامعة الأردنية عام ١٩٩٢ ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة مانشيستر/ بريطانيا عام ١٩٩٠، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام ١٩٧٩. وحصلت على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:
خبرة مهنية بنكية عميقة تزيد عن ثمانية عشر عاماً خاصة في مجال ائتمان الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي إدارة المخاطر. تولت مناصب قيادية عديدة في قطاع البنوك، فشغلت منصب رئيس دائرة المخاطر والائتمان في كابيتال بنك للفترة (٢٠٠٧/١٢– ٢٠١١/١٢) ومساعد مدير عام تسهيلات بنك القاهرة عمّان للفترة (٢٠٠٣–٢٠٠٧/١٢) ومدير تسهيلات في بنك الأردن والخليج من (١٩٩٨–٢٠٠٣)، ومدير دائرة التسهيلات في بنك الأردن من (١٩٩٣–١٩٩٨).

ورافق التميز المهني في مسيرة الضامن انخراطها المبكر بالعمل الاجتماعي لإيمانها بأهمية دور المرأة في المجتمع ومشاركتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية المستدامة. فانضمت ومنذ ٢٠ عاماً إلى عدد من المنظمات المدنية المجتمعية ومنها المجلس الأعلى لتجمّع لجان المرأة الوطني الأردني الذي ترأسه سمو الأميرة بسمة المعظمة ولغاية الآن، عضو فريق العمل لبرنامج MENA–OECD للتنافسية/ قضايا التمكين الاقتصادي للنساء. رئيسة جمعية المرأة في مواقع صنع القرار– الأردن منذ تأسيسها عام ٢٠١٨.

سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي
رئيس لجنة تدقيق حتى تاريخ ٢٠٢٠/٧/٠٩

حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال/ التمويل من جامعة نيويورك للتكنولوجيا عام ٢٠٠٤، وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد والتحليل الاحصائي وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام ١٩٨٨، كما أنه حاصل على شهادة (J.I.O.D JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:
عمل السيد يزيد الخالدي في عدة مجالات منها التدقيق المحاسبي والاستشارات الإدارية بالإضافة إلى الإدارة المالية وإدارة صناديق الاستثمار في عدة شركات إقليمية ومحلية. فقد عمل كرئيس تنفيذي مالي لمجموعة فارمسي ون وكرئيس تنفيذي للعمليات في Euro Mena Management UK Ltd المتخصصة في إدارة صناديق الاستثمار ومقرها القاهرة. وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي المالي لشركة إمبير هولدنغ العاملة في مشاريع تطوير العقارات، ونائب الرئيس للشؤون المالية في الشركة العالمية للتأمينات العامة IGI المتخصصة في إعادة التأمين، ومدير المحاسبة لمجموعة إدجو EDGO التي تعمل في مجالات الطاقة والمقاولات وخدمات حقول النفط. وقد بدأ حياته المهنية في تدقيق الحسابات واستشارات الأعمال في مكاتب شركة آرثر أندرسن العالمية في عمان عام ١٩٩١.

- أسماء رئيس وأعضاء كل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

١	لجنة التسهيلات	رئيس اللجنة	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
٢	لجنة المخاطر والامتثال			رئيس اللجنة	عضو	عضو	عضو
٣	لجنة تسويات المديونيات والعقارات		رئيس اللجنة	عضو	عضو		عضو
٤	لجنة التخطيط الاستراتيجي				رئيس اللجنة	عضو	عضو
٥	لجنة التدقيق			عضو			عضو
٦	لجنة الحاكمية المؤسسية	عضو					
٧	لجنة الترشيحات والمكافآت	عضو					
٨	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات			عضو	عضو	عضو	عضو

- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة (٥) اجتماعات

- عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة وعدد مرات حضور كل عضو على حدة:
عقد مجلس إدارة البنك التجاري الأردني خلال عام ٢٠٢٠ اثني عشر اجتماعاً:

	الاسم	عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد الاجتماعات التي اعتذر عن حضورها بعذر
١	سعادة السيد ميشيل الصايغ رئيس مجلس الإدارة	١٢ اجتماعاً	–
٢	معالي السيد أيمن المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	١٢ اجتماعاً	–
٣	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد صالح الكيلاني	١٢ اجتماعاً	–
٤	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد عضو مجلس الإدارة	١٢ اجتماعاً	–
٥	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة ويمثلها كل من: سعادة السيدة أريج سليمان خالد عبيدات اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٠٦/١٢ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨ سعادة السيد رامي آدم طيطي اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٧ حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٧ سعادة السيد فادي عبدالوهاب عبدالفتاح أبوغوش اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٨	٤ اجتماعات ٣ اجتماعات ٥ اجتماعات	–
٦	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) سعادة السيد مؤنس عمر عبدالعال	١٢ اجتماعاً	–
٧	سعادة السيد شريف الرواشدة عضو مجلس الإدارة	١٢ اجتماعاً	–
٨	الدكتور هنري عزام عضو مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	٨ اجتماعات	–
٩	سعادة السيد ناصر صالح عضو مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	٨ اجتماعات	–
١٠	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها: سعادة السيد عبد النور عبد النور عضو مجلس الإدارة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩ سعادة السيد عبد النور عبد النور عضو مجلس الإدارة بصفته الشخصية اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	٤ اجتماعات ٨ اجتماعات	–
١١	سعادة السيد مهند شحادة خليل خليل	١٢ اجتماعاً	–
١٢	سعادة السيدة إيمان الضامن عضو مجلس الإدارة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	٤ اجتماعات	–
١٣	سعادة السيد يزيد الخالدي عضو مجلس الإدارة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٩	٤ اجتماعات	–

رئيس مجلس الإدارة
ميشيل الصايغ

عناوين الفروع والمكاتب

ازدهار وانتشار

فروع الأردن				
ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
١	الإدارة العامة	البيادر – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦ – ٥٢٠٣٠٠٠	٠٦ – ٥٦٦٤١١٠
٢	الفرع الرئيسي	البيادر – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٢٠٣٠٨٦
٣	الشميساني	عمان – ش الثقافة – بناية CSC	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٦٢١٨٧٨
٤	جبل عمان	جبل عمان – شارع الأمير محمد	٠٦–٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٦٢١٩٦٨
٥	المجمع التجاري	مجمع بنك الإسكان – شارع الملكة نور	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٦٨٣٦٥٧
٦	جبل الحسين	جبل الحسين – شارع جمال الدين الأفغاني	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٦٣٩٥١٩
٧	العبدلي	العبدلي – شارع الملك حسين	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٦٦١٤٨٤
٨	شارع مكة	أم السماق – شارع مكة	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٨٢١٨١١
٩	عمان	وسط البلد – شارع الملك حسين	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦–٤٦٣٨١٥٤
١٠	اليرموك	عمان – شارع اليرموك	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٧٧٨٦٨٥
١١	القويسمة	عمان – شارع مأدبا	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٧٨٤٦٩٢
١٢	ماركا	ماركا – شارع الملك عبد الله الأول	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٨٨٣٦٦٥
١٣	أبو نصير	أبو نصير – الشارع الرئيسي	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٢٣٣٣٧٩
١٤	صويلح	صويلح – شارع ياجوز	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٣٥٦٨٩٠
١٥	الفحيص	الفحيص – شارع الحجاز	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٧٢٠٥٢٠
١٦	شارع وصفي التل	عمان – شارع وصفي التل – عمارة أبراج المهنية	٠٦–٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٥٢٥٦٧٦
١٧	الصويفية	عمان – جاليريا مول – شارع عبد الرحيم حاج محمد	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٠١٧٦٠٨
١٨	الهاشمي الشمالي	عمان – شارع البطحاء	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦–٥٢٠٣١٧٧
١٩	الزرقاء	الزرقاء – شارع السعادة	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٩٩٣٢٩٠
٢٠	مأدبا	مأدبا – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٢٤٦٩٣١
٢١	الكرك	الكرك – شارع طريق عمان الرئيسي – الثنية	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٣ – ٢٣٨٦٩٦٧
٢٢	العقبة	الوحدات الشرقية – شارع ابن رشد	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٣ – ٢٠١٤١٦٦
٢٣	السلط	السلط – شارع الميدان	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٥٥١٥٦١
٢٤	معدي	الغور – دير علا – الشارع الرئيسي	٠٦–٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٥٧١٧٦١
٢٥	إربد	إربد – شارع بغداد – تقاطع دوار القيروان	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٧٢٥٩٤٠٧
٢٦	شارع الحصن	إربد – شارع الحصن	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٧١٠٠٤٧٧
٢٧	مكتب إربد	إربد – شارع السينما	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٧٢٤٧٠٨٧
٢٨	الرمثا	الرمثا – مبنى البلدية – شارع الوحدة العربية	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٧٣٨١٨٥٧
٢٩	المفرق	المفرق – الحي الشرقي – شارع خالد أبو سماقة	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٢ – ٦٢٣٦٦٧٩
٣٠	ياجوز	الزرقاء – الجبل الشمالي – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٥ – ٣٧٥١٦٧٧
٣١	ضاحية الياسمين	عمان – ضاحية الياسمين – شارع الأمير هاشم بن الحسين	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٤٣٩٣٩٥٦
٣٢	إكسبرس ضاحية النخيل	عمان – ضاحية النخيل – شارع علي سالم اللحيوات	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٧١٢٥٩٦
٣٣	المدينة الرياضية	عمان – منطقة المدينة الرياضية – شارع الشهيد	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥١٥٤١٧٠
٣٤	أم أذينة	عمان – شارع مكة – بناية الثوابت	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٥٢٧٤٣٩
٣٥	إكسبرس أبو السوس	عمان – وادي السير – أبو السوس– شارع الصناعة	٠٦ – ٥٢٠٩٠٠٠	٠٦ – ٥٨١١٢٣١

* تم إغلاق فرع العبدلي ودمجه مع فرع جبل الحسين بتاريخ ٢٠٢٠/٠٩/١٨.
** تم إغلاق مكتب إربد ودمجه مع فرع إربد شارع بغداد بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٠

www.jcbank.com.jo